جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية علوم اقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية و المحاسبة

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي

الشعبة :علوم مالية والمؤسسة التخصص: التدقيق المحاسبي و المراقبة التسيير

استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية

دراسة الحالة مؤسسة رام للتكرير السكر مستغانم

مقدمة من طرف الطالب:

صوفي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	رتبة	من الجامعة
رئيسا	د.خليفة الحاج	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	د.معارفية طيب	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	د.مقداد نادية	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية علوم اقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية و المحاسبة

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماسترأكاديمي

الشعبة :علوم مالية والمؤسسة التخصص: التدقيق المحاسبي و المراقبة التسيير

استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية

دراسة الحالة مؤسسة رام للتكرير السكر مستغانم

مقدمة من طرف الطالب:

صوفي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	رتبة	من الجامعة
رئيسا	د.خليفة الحاج	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مقررا	د.معارفية طيب	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم
مناقشا	د.مقداد نادية	أستاذ محاضر ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمان

الرحيم

الإهداء:

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه، الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح أهدي عملي هذا إلى :

الذي تحمل مشقة الحياة من أجل أن يوفر لي سبيل العلم أبي حفظه الله لي و أسمى وأغلى وأعز أم في الوجود أمي التي زرعت فيّا حب العلم والتي رافقتني وآنستني في درب الحياة, إخوتي الأعزاء على قلبي وكل أخوالي وخالاتي ، وعماتي وكل أصداقي الأعزاء الذي لم يبخل و عليا بمساعدة أتمنى لهم النجاح والتوفيق في حياتهم سواء حياتهم الشخصية سواء حياتهم المهنية. إلى كل دفعة علوم الاقتصادية تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير دفعة 2019/2018 إلى كل عمال قسم علوم المالية و المحاسبة , إلى كل أساتذة الذين رافقوني في مشواري الدراسي و خاصة الذين ساعدوني في إعداد هذا العمل المتواضع, اللهم انفعني بما علمتني، وعلمني ما ينفعني، وزدني علما .

التشكرات:

بسم الله الرحمان الرحيم

قال الله تعالى: ﴿ فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ واشكروا لي وَلاَ تكفرون ﴾

فالحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

نتقدم بشكرنا الجزيل إلى الوالدين اللذان أوصلاني إلى هذه المرحلة من عمري بمجهوداتهما كما أتقدم بشكر إلى المشرف الذي أعطانا من وقته وجهده ونصائحه القيمة الأستاذة: طيب معارفية, كما أتقدم بالشكر لإدارة قسم محاسبة ومالية , كما أتقدم بشكري إلى كل موظفي معمل تكرار السكر وبالأخص الأستاذ و المحاسب فيصل على كل المجهودات التي بذلها معي لمساعدتي .

دون أن ننسى شكر كل عمال المكتبة وأشكر الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة, وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير, وأتقدم بالشكر إلى زملائي في الجامعة الذين ساعدوني في إعداد هذا العمل المتواضع .

الفهرس المحتويات

الإهداء:.....هـ

التشكر:.....و

الفهرس المحتويات :.....ز

قائمة الجداول:.....م

قائمة ا الأشكال:.....ن

قائمة المختصرات.....س

قائمة الملاحق:.....س

مقدمة العامة:.....1

الفصل الأول: الإطار النظري للمحتوى التحليل المالي:.....6

المبحث الأول: محتوى التقييم الأداء المالي.....8

المطلب الأول: الوظيفة المالية داخل المؤسسة.....8

الفرع الأول: تعريف و أهداف الوظيفة المالية.....8

الفرع الثاني: أهمية الوظيفة المالية.....9

المطلب الثاني: المعلومة المحاسبية والمالية.....9

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية و المالية.....10

الفرع الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية.....12

المطلب الثالث: التقييم الأداء المالي.....14

الفرع الأول: تعريف تقييم الأداء المالي.....14

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي.....14

الفرع الثالث: خطوات التقييم الأداء المالي.....15

المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي.....16

المطلب الأول: تعريف و أهداف التحليل المالي.....16
الفرع الأول: تعريف التحليل المالي.....16
الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي.....17
المطلب الثاني: نطاق و أدوات و خطوات التحليل المالي.....17
الفرع الأول: نطاق التحليل المالي.....17
الفرع الثاني: أدوات التحليل المالي.....18
الفرع الثالث: خطوات التحليل المالي.....19
المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....20
الفرع الأول: وضع المحلل القائم بالتحليل المالي.....20
الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من التحليل المالي.....22
المبحث الثالث: وصف القوائم المالية.....24
المطلب الأول: وصف الميزانية المحاسبية.....24
المطلب الثاني: وصف جدول حسابات النتائج.....27
المطلب الثالث: وصف جدول تدفقات الخزينة و جدول حركات رؤوس الأموال.....29
الفرع الأول: وصف جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة و غير المباشرة).....29
الفرع الثاني: وصف الجدول تغير الأموال الخاصة.....31
المبحث الرابع: النسب المالية.....32
المطلب الأول: تعريف و أهمية و عيوب النسب المالية.....32
الفرع الأول: تعريف النسب المالية.....32
الفرع الثاني: أهمية النسب المالية.....33
الفرع الثالث: عيوب استخدام النسب المالية.....33
المطلب الثاني: أنواع و محددات و حدود استخدام النسب المالية.....34

الفرع الأول: أنواع النسب المالية.....34
الفرع الثاني: محددات استخدام النسب المالية.....35
الفرع الثالث: حدود استخدام النسب المالية.....35
الفصل الثاني : الإطار العملي للمحتوى التحليل المالي:.....38
المبحث الأول: عرض النماذج القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي.....40
المطلب الأول: عرض نماذج الميزانية المحاسبية.....40
الفرع الأول: عرض الميزانية المحاسبية.....40
الفرع الثاني: محتوى الفصول الميزانية.....42
المطلب الثاني: عرض النماذج الجدول الحسابات النتائج.....44
الفرع الأول: جدول الحسابات النتائج حسب الطبيعة.....44
الفرع الثاني: جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.....46
المطلب الثالث: جدول التدفقات الخزينة و جدول تغيرات رؤوس الأموال.....47
الفرع الأول: عرض جدول التغييرات الخزينة.....47
الفرع الثاني: عرض جدول تغير الأموال الخاصة.....49
المبحث الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية:.....51
المطلب الأول: الميزانية الملية والميزانية الوظيفية.....51
الفرع الأول :الميزانية المالية (سيولة , الاستحقاق).....51
الفرع الثاني: الميزانية الوظيفية.....52
المطلب الثاني: رأس المال العامل.....54
الفرع الأول : تعريف رأس المال العامل و تفسيره المالي:.....54
الفرع الثاني:كيفية الحساب الرأس المال العامل و حالاته:.....54
الفرع الثالث : أنواع رأس المال العامل و العوامل المؤثرة فيه:.....55

المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل.....57

الفرع الأول : تعريف احتياجات رأس المال العامل و كيفية حسابه.....57

الفرع الثاني : كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل.....57

الفرع الثالث : حالات احتياجات رأس المال العامل.....58

المطلب الرابع: الخزينة الصافية.....59

الفرع الأول : تعريف الخزينة الصافية و كيفية حسابها.....59

الفرع الثاني : حالات الخزينة الصافية.....59

المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية.....61

المطلب الأول: نسب السيولة و نسب الهيكل التمويل و اليسر المالي.....61

الفرع الأول :نسب السيولة:.....61

الفرع الثاني : النسب الهيكل التمويل و اليسر المالي.....62

المطلب الثاني: نسبة المديونية.....64

المطلب الثالث: نسب النشاط.....65

المطلب الرابع: نسب الربحية و النسب المردودية.....68

الفرع الأول ا:نسب الربحية.....68

الفرع الثاني :النسب المردودية.....70

الفصل الثالث: تقيم الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية رام للتكرير السكر:.....75

المبحث الأول: تقديم العام للمؤسسة رام للتكرير السكر.....77

المطلب الأول: لمحة التاريخية و تعريف مؤسسة رام للتكرير السكر و أهدافها.....77

الفرع الأول: لمحة التاريخية عن مؤسسة رام للتكرير السكر.....77

الفرع الثاني: تعريف مؤسسة رام للتكرير السكر.....77

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و الأهداف للمؤسسة رام للتكرير السكر.....78

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة رام للسكر.....78
الفرع الثاني: أهداف المؤسسة رام للتكرير السكر.....80
المطلب الثالث: سيرورة العمل و إمكانيات مؤسسة رام للتكرير السكر.....81
الفرع الأول : سيرورة عمل للمؤسسة رام للتكرير السكر.....81
الفرع الثاني: إمكانيات مؤسسة رام للتكرير السكر.....83
المبحث الثاني: القوائم المالية لمؤسسة رام السكر للسنة 2017 وفقا للنظام المحاسبي المالي.....86
المطلب الأول: : الميزانية المحاسبية للسنة 2017 لمؤسسة رام لتكرير السكر 86
المطلب الثاني: جدول الحسابات النتائج للسنة 2017 لمؤسسة رام للتكرير السكر.....88
المطلب الثالث: جدول التدفقات الخزينة للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر.....89
المطلب الرابع: جدول التغييرات رؤوس الأموال للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر.....91
المبحث الثالث: التقييم الأداء المالي للمؤسسة رام لتكرير السكر للسنة 2017.....93
المطلب الاول: التحليل بواسطة التوازنات المالية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر.....93
الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية.....93
الفرع الثاني: رأس المال العامل FR.....94
الفرع الثالث: احتياجات رأس المال العامل BFR.....95
الفرع الرابع: الخزينة الصافية TN.....96
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر.....96
الفرع الأول: نسب السيولة.....96
الفرع الثاني: النسب المديونية.....98
الفرع الثالث: نسب النشاط 99
الفرع الرابع: نسب الربحية و النسب المردودية:.....102
الفرع الخامس: النسب الهيكل التمويل و اليسر المالي:.....105

الخاتمة العامة :.....110

قائمة المراجع.....115

قائمة الملاحق.....118

1- قائمة الاشكال:

رقم الشكل	بيان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (I-01)	مرحلة تحويل البيانات إلى معلومة	10
الشكل رقم (I-02)	معلومات النظام المحاسبي المجمعة الداعمة لمستويات القرار	12
الشكل رقم (I-03)	خطوات التحليل المالي	19
الشكل رقم (1-04)	وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم و الأطراف التي يخدمها	21
الشكل رقم (III-01)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة رام للتكرير السكر	78
الشكل رقم (III-02)	الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية المحاسبة و المالية	80
الشكل رقم (III-03)	العلاقة بين مصلحة المستخدمين و مصلحة المحاسبة	84

2- فائمة الجداول:

رقم الجدول	بيان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (I-01)	مقارنة بين البيانات و المعلومات	11
الجدول رقم (II-01)	عرض ميزانية المحاسبية الأصول	40
الجدول رقم (II-02)	عرض ميزانية المحاسبية الخصوم	41
الجدول رقم (II-03)	عرض محتوى الفصول الميزانية المحاسبية الأصول	42
الجدول رقم (II-04)	عرض محتوى الفصول الميزانية المحاسبية الخصوم	43
الجدول رقم (II-05)	نموذج الجدول الحسابات النتائج حسب الطبيعة	44
الجدول رقم (II-06)	محتوى الفصول الجدول الحسابات النتائج حسب الطبيعة	45
الجدول رقم (II-07)	جدول الحسابات النتائج حسب الوظيفة	46
الجدول رقم (II-08)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	47
الجدول رقم (II-09)	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	48
الجدول رقم(II-10)	جدول تغير الأموال الخاصة	50
الجدول رقم (II-11)	الميزانية المالية	51
الجدول رقم(II-12)	الميزانية الوظيفية	52
الجدول رقم (II-13)	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	53
الجدول رقم (III-01)	ميزانية الأصول للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017	86
الجدول رقم (III-02)	ميزانية الخصوم للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017	87
الجدول رقم (III-03)	جدول الحسابات حسب الطبيعة للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017	88
الجدول رقم (III-04)	جدول التدفقات الخزينة للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017	89
الجدول رقم (III-05)	جدول حركة رؤوس الأموال للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017	91
الجدول رقم (III-06)	الميزانية الوظيفية للمؤسسة رام للسكر 2017	93
الجدول رقم (III-07)	الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017	94

3- قائمة الملاحق:

رقم الملحق	اسم الملحق
الملحق رقم 1	ميزانية الاصول للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017
الملحق رقم 2	ميزانية الخصوم للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017
الملحق رقم 3	جدول الحسابات النتائج للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017
الملحق رقم 4	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017
الملحق رقم 5	جدول تغييرات رؤوس الاموال للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017

4-قائمة الرموز:

الرمز	معناه باللغة الفرنسية	معناه باللغة العربية
FR	Fond de roulement	رأس المال العامل
BFRE	Besoin de fond de roulement exploitation	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال
BFRHE	Besoin de fond de roulement hors d'exploitation	احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال
BFR	Besoin de fond de roulement	احتياجات رأس المال العامل
TN	Trésorerie net	الخزينة الصافية

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

إن المؤسسة هي العصب الرئيسي للاقتصاد معين , كما تتكون من الوظائف المتناسقة و المتكاملة فيما بينها بغية تحقيق الأهداف المعينة .

و من تلك الوظائف نذكر وظيفة المحاسبة و المالية التي تهتم بإعطاء وصف المالي للمؤسسة, وذالك من خلال مخرجاتها إلا و هي القوائم المالية التي تحتوي على المعلومات المالية المحاسبية.

كما تتمثل القوائم المالية في الميزانية و جدول الحسابات النتائج و جدول التدفقات الخزينة و جدول التغييرات رؤوس الأموال و تلك القوائم المالية تعتبر رقمية فهي عبارة عن البيانات و المعلومات الرقمية الخالية من الوصف التي نجدها في القائمة الخامسة ألا و هي الملاحق ومن تلك المعلومات الوصفية نذكر طرق الامتلاك و طرق الجرد و طرق التقييم المحزونات ....الخ.

إن القوائم المالية تعطي وصف المالي و وضعية المالية للمؤسسة طبعا بعد مصادقة عليها من طرف المدقق الحسابات التي تم إعدادها من اجل استخدامها من طرف مختلف الأشخاص و هم مستخدمون القوائم المالية و نذكر منهم مصلحة الضرائب (الدولة) و البنوك (المؤسسات المقرضة) و الزبائن و الموردون و المساهمون أصحاب الأسهم خاصة و العمال .

لكن هذه القوائم المالية معلوماتها مبعثرة و لا يمكن استخدامها بشكل مباشر إلا من خلال ما يسمى بالتحليل المالي و ذالك من خلال أدواتها التي من بينها النسب المالية و التوازنات المالية التي تستخدم لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة و تشخيصها و التي يحتاجها مستعملي القوائم المالية الذين لهم مصلحة معينة للمؤسسة محل الدراسة من اجل تحديد الوضعية المالية للمؤسسة و اتخاذ القرارات مختلفة .

الإشكالية: و من هنا نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استخدام النسب المالية و التوازنات المالية لتحليل القوائم المالية للمؤسسة ؟

الأسئلة الفرعية:

و من هنا نطرح التساؤلات التالية:

1. ما هو الإطار المفاهيمي للتحليل المالي و النسب المالية و التوازنات المالية للمؤسسة ؟
2. كيف يتم استخدام النسب المالية و التوازنات المالية كأدوات للتحليل القوائم المالية للمؤسسة؟
3. في ظل بيئة أعمال حديثة تتصف بالديناميكية المستمرة ؛ هل القوائم المالية الحالية (قائمة الدخل ، المركز المالي ،التدفقات النقدية....الخ) تفي بالغرض لذلك ؟؛
4. هل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال المؤشرات المالية يمكن أن تعبر بشكل نهائي وقطعي على مستوى الأداء المالي للشركة؟

الفرضيات البحث:

1. إن التحليل المالي هي عبارة عن الآلية تمكن المؤسسة من التحليل و التشخيص وضعيتها المالية من خلال عدة الأدوات التي من بينها بالنسب المالية و التوازنات المالية .
2. يتم استخدام النسب المالية و التوازنات المالية من خلال تطبيق القوانين الرياضية المتعلقة بالتحليل المالي و كذا تفسيرات النتائج المتحصل عليها من خلال تلك القوانين الرياضية و تكون تلك المعلومات المستخدمة في التحليل المالي مستخرجة من بعض القوائم المالية.
3. تعتبر القوائم المالية الحالية لأي مؤسسة و المعدة وفق نظام SCF مصدرا كافيا للبيانات التي من شأنها أن تستخدم كمؤشرات للتعبير عن الأداء المالي .
4. تعبر المؤشرات المالية خاصة نسب التحليل المالي (النسب المالية) بشكل نهائي وقطعي على الوضعية المالية للمؤسسة

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في أسباب الموضوعية و أخرى الذاتية نوجزها في ما يلي:

الأسباب الذاتية: وتتمثل في

1. الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع من مختلف جوانبه .
2. محاولة دراسة بعض ما تعلمته من مشواري الدراسي و تطبيقه على الواقع.

الأسباب الموضوعية:

1. إن المخرجات المحاسبة غير كافية للقراءة المالية للمحاسبة لكونها تبين لنل فقط النتائج الوسطية و النتيجة السنوية فقط.
2. إن التحليل المالي يساعدنا في قراءة القوائم المالية للمؤسسة و كذا تحليلها و تشخيصها .

الدراسات السابقة:

إن من الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها لإعداد مذكرتي التخرج لنيل بشهادة الماستر الأكاديمي هي عبارة عن مذكرات أو الأطروحات الماستير و الماجستير و من بين تلك المذكرات نذكر ما يلي:

1. لزعر محمد سامي , مذكرة لنيل شهادة الماجستير , جامعة قسنطينة , 2012/2011 , عنوان هذه الرسالة (التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي), حيث حاول معالجة مدى التأثير

تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات و إبعاد التحليل القوائم المالية , و قد اسقط دراسته على الواقع مؤسسة صيدال الأم .

2. كياس علي , مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , 2016/2015 , عنوان هذه المذكرة (دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة) , حيث حاول معالجة دور الذي يلعبه التحليل المالي للقيام بالتحديد الوضعية المالية للمؤسسة , و قد اسقط دراسته على الواقع مؤسسة ميناء مستغانم .
3. هاني عمور , مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم, 2017/2016 , عنوان هذه الأطروحة (دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة) , حيث حاول معالجة دور التي تلعبه التحليل المالي في عملية التقييم الأداء المؤسسة , و قد قام بإسقاط دراسته على الواقع مؤسسة وحدة تغذية الأنعام مستغانم .
4. بوبكر زين العابدين توفيق , مذكرة التخرج لنيل شهادة ماستير الأكاديمي , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , 2017/2016 , عنوان هذه المذكرة (دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة) , حيث حاول معالجة كيفية القيام بالتشخيص البيئة المالية للمؤسسة باستخدام التحليل المالي , و قد اسقط دراسته على واقع المؤسسة تربية الدواجن (حجاج) .
5. غريب صليحة , مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر الأكاديمي, جامعة قاصدي مرباح ورقلة , 2014/2013 , عنوان المذكرة (دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية) حيث حاول معالجة كيفية التقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المؤشرات المالية , و قد قام بإسقاط دراسته على الواقع مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير .

أهمية الدراسة:

1. إن التحليل المالي من أهم الوسائل للتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
2. إن أدوات التحليل المالي يسمح لنا بقراءة جيدة للمؤسسة.
3. إن تحليل المالي يسمح باتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالمؤسسة سوء كانت داخلية أو خارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا للتحليل المالي إلى معرفة و بيان دور الهام التي تلعبه بعض أدوات التحليل المالي في تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و كيفية قيام بعملية التشخيص المالي من خلال استخدام القوائم المالية و كيفية ترجمة بعض النتائج التحليل إلى وصف الحرفي و الفني للوضعية المالية للشركة .

مجال و حدود الدراسة:

للدراسة بعدين هما البعد الزماني و البعد المكاني

البعد الزماني: لقد قمت بالدراسة في الفترة المحاسبية للفترة الممتدة ما بين 2017/01/01 إلى غاية 2017/12/31.

البعد المكاني: لقد قمت بالدراسة بدراسة الميدانية للمؤسسة رام للتكرير السكر بولاية مستغانم .

منهج البحث:

لقد اعتمدت في هذه الدراسة على منهجين ألا و هما المنهج الوصفي و المنهج التحليلي و المنهج الرياضي .

فالمنهج الوصفي يتمثل في عرض القوائم المالية وتقديم مختلف المفاهيم و عناصر النظرية, كما اعتمدنا على المنهج الرياضي من خلال استخدام العمليات الحسابية لحساب مختلف المؤشرات و الأدوات المالية ومن بينها النسب المالية , كما اعتمدنا على المنهج التحليلي من جلال تحليل النتائج الرياضية المتحصل عليها و ترجمتها إلى مختلف قراءات التحليلية .

التقسيم المنهجي لموضوع البحث و الدراسة:

لقد قسمنا هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول و كل فصل يعالج جزء معين من الموضوع .

حيث سنعالج في الفصل الأول الإطار النظري للمحتوى التحليل المالي و الذي بدوره يقسم إلى أربعة مباحث , حيث سنعالج في المبحث الأول محتوى التقييم الأداء المالي و الذي سيقسم إلى ثلاثة مطالب حيث في المطلب الأول سنتطرق فيه إلى معالجة الوظيفة المالية داخل المؤسسة و في المطلب الثاني سنتطرق إلى معالجة المعلومات المحاسبية و المالية و في المطلب الثالث سنتطرق إلى معالجة التقييم الأداء المالي , كما سنعالج في المبحث الثاني أساسيات التحليل المالي حيث سنتطرق إلى تعريف و أهداف التحليل المالي وأدواته و خطواته و الجهات المستفيدة منه , و في المبحث الثالث سنتطرق إلى وصف القوائم المالية حيث سنقوم بمعالجة وصف الميزانية وصف الجدول الحسابات النتائج وصف جدول التدفقات الخزينة و كذا جدول تغييرات رؤوس الأموال , و في مبحث الرابع سنعالج النسب المالية بحيث سنتطرق إلى تعريفه و أهميته و عيوب استخدامه و كذا أنواعه و محدداته و حدود استخدامه .

و في الفصل الثاني سنعالج الإطار العملي للمحتوى التحليل المالي حيث سنقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث سنعالج في المبحث الأول عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي بحيث سنعالج عرض الميزانية المحاسبية حسب النظام المحاسبي و المالي و عرض جدول الحسابات النتائج و كذا عرض جدول

التدفقات الخزينة و جدول حركة رؤوس الأموال , كما سنعالج في المبحث الثاني تحليل بواسطة التوازنات المالية بحيث سنعالج الميزانية المالية و الميزانية الوظيفية و كذا سنعالج رأس المال العال الصافي و احتياجات رأس المال العامل و الخزينة الصافية , كما سنعالج في المبحث الثالث التحليل المالي بواسطة النسب المالية و الذي سنتطرق فيه إلى نسب السيولة و نسب الهيكل التمويل و اليسر المالي و كذا نسبة المديونية و أيضا سنتطرق إلى نسب النشاط و نسب الربحية و النسب المردودية .

و في الفصل الثالث سنتطرق إلى تقيم الوضعية المالية لمؤسسة اقتصادية رام للتكرير السكر و الذي بدوره سينقسم إلى ثلاثة مباحث في المبحث الأول سنعطي تقديم عام للمؤسسة رام للتكرير السكر و الذي سنعالج فيه لمحة التاريخية و تعريف مؤسسة رام للتكرير السكر و كذا هيكلها التنظيمي و أهدافها و سيرورة عملها و إمكانياتها و في المبحث الثاني سنقوم بعرض القوائم المالية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر من الميزانية المحاسبية و كذا جدول حسابات النتائج و جدول التدفقات الخزينة و جدول تغييرات رؤوس الأموال و في المبحث الثالث سنقوم بالتحليل المالي لقوائم المالية للمؤسسة رام للتكرير السكر و ذالك باستخدام بعض الادوات التحليل المالي و التي تتمثل في التوازنات المالية و كذا النسب المالية

الفصل الأول

مقدمة الفصل الأول:

إن التحليل المالي هي الوسيلة التي تمكننا من التقييم الأداء المالي للمؤسسة, و ذالك من خلال عدة أدوات بغية معرفة الوضعية المالية الحقيقية و الصادقة للمؤسسة معينة في الفترة معينة , و لا يمكن قيام بالتحليل المالي إلا من خلال مخرجات النظام المعلومات المحاسبي المالي, و تتمثل تلك المخرجات بما يسمى بالقوائم المالية التي يعدها المحاسب للمؤسسة بهدف استخدامها من طرف عدة الجهات , كما أن التحليل المالي يتم من خلال عدة الخطوات , التحليل المالي تعتبر من الوظائف الإدارة المالية للمؤسسة, كما أن النسب المالية تعتبر من الأدوات التحليل المالي , و في هذا الفصل سنقوم بالمعالجة ما هو نظري أي سنقوم بإعطاء مختلف الماهيات المكونة للتحليل المالي و العناصر لمكونة له نظريا بحيث سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث , حيث أن في المبحث الأول محتوى التقييم المالي التي من خلاله سنعالج ماهية الوظيفة المالية داخل المؤسسة كما سنعالج ماهية المعلومات المحاسبية المالية بالإضافة إلى معالجة التقييم الأداء المالي فتابعونا.

المبحث الأول: محتوى تقييم الأداء المالي:

سنتطرق في هذا المبحث إلى معالجة مختلف العناصر ذو علاقة بالموضوع التحليل المالي بحيث سنتطرق في إلى العناصر التالية التي تدعم موضوع التحليل و التقييم الأداء المالي و العناصر كالتالي:

الوظيفة المالية داخل المؤسسة: و التي سنتكلم عن تعريفها و أهدافها و كذا أهميتها.

المعلومات المالية و المحاسبية : و التي سنتاول فيها المفهوم و مستخدميها .

التقييم الأداء المالي: و هنا سنقدم العناصر المكونة لها و التي تتمثل في التعريف الأداء المالي و أهميته و خطواته.

و قد خصصت لكل عنصر من عناصر السابقة الذكر لكل واحد مطلبا خاص به , و إليك العرض التالي فتابعنا.

المطلب الأول: الوظيفة المالية داخل المؤسسة:[1]

تعتبر الوظيفة المالية داخل المؤسسة الأكثر أهمية. من خلال ارتباطها المباشر بكل وظائف المؤسسة . و هذا لما توفره من أموال كافية لتمويل أوجه النشاط المختلفة. سواء كانت استثمارية أو استغلالية.

الفرع الأول:تعريف و أهداف الوظيفة المالية:

أولا: تعريف الوظيفة المالية:

من جهة النظر النقديين: ينسب لوظيفة المالية كل عملية تأخذ مظهرا نقديا

من وجهة النظر الإستراتيجية: الوظيفة المالية يقع على عاتقها بيئة و إعداد القرارات المؤمنة لفعالية تحقيق الأهداف المنشودة و لكفاءة استخدام الوسائل المتاحة.

من وجهة النظر التشغيلية: فان دور الوظيفة المالية ينحصر في مواجهة و تجاوز المصاعب و العقبات المالية , من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي , ضمان الحد الأدنى من الربحية , و الحفاظ على مستوى المعقول من السيولة و اليسر المالي .

تعرف الوظيفة المالية : على أنها "مجموعة المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح و الأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية و البحث عن الموارد المالية الضرورية و الاستخدام الأمثل لها ".

هي الوظيفة التي تهتم بالحصول على الأموال اللازمة للمؤسسة و إدارة هذه الأموال .

[1] بو بكر زين العابدين توفيق , دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة , مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي , كلية علوم الاقتصادية التسيير و علوم التجارية. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , سنة الجامعية 2016-2017 ص:ص 30-31

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف الوظيفة المالية على أنها مجموعة المهام و الأنشطة المسئولة عن قرارات التمويل و الاستثمار و التصرف في العوائد المحققة بطريقة مثلى تسعى هذه الوظيفة كوظيفة أساسية في المؤسسة مع باقي الوظائف الأخرى على تطوير المؤسسة و استمراريتا .

ثانيا: أهداف الوظيفة المالية: إن تحقيق أهداف المؤسسة العامة تتطلب من الإدارة المالية تحقيق أهدافها الخاصة, و التي يمكن حصرها في هدفين رئيسيين هما:

1-توفير السيولة: يجب على المؤسسة توفير السيولة الكافية في الأجل القصير للوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها لتخفيض المخاطر المالية التي قد تواجهها و التي قد تؤثر على جدارتها الائتمانية . و تحقيق المؤسسة هذا الهدف من خلال التوفيق بين التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة في الزمن و القيمة بهدف الاحتفاظ برصيد النقدي المناسب .

2- تحقيق الربحية في الأجل الطويل يجب على الإدارة المالية أن و تنظم استعمال موارد المؤسسة بحيث تمكنهم من تعظيم أرباح المساهمين في رأسمال المؤسسة. على أن لا تقل هذه العائدات عن تلك التي يمكن تحقيقها في استثمارات بديلة عن نفس المستويات من المخاطر و يمكن قياس الربحية من خلال العائد على استثمارات و من خلال الأرباح الصافية.

الفرع الثاني: أهمية الوظيفة المالية:

كل قرار يتخذ في المؤسسة مهما كانت طبيعته له تأثيرات مالية . و عليه فات المؤسسة تقوم بإجراء دراسات مالية للإحاطة بالظروف و النتائج المحتملة . و يمكن تلخيص ادوار الوظيفة المالية فيما يلي:

- ضمان التمويل لمختلف نشاطات المؤسسة.
- وضع أسس التخطيط المالي و الموازنات التقديرية .
- مراقبة التدفقات النقدية و تسييرها بما يتفق مع قواعد التوازن المالي.
- دفع النفقات و المصاريف و تحصيل المستحقات و الحقوق.
- مساعدة المسيرين في الإدارة العليا على وضع الاستراتيجيات و رسم المعالم السياسة المالية.

و بالاختصار فان مهمة الوظيفة المالية تنحصر في البحث عن الأموال بالكميات المناسبة و بالتكلفة الملائمة و في وقت مناسب و إنفاقها بالطريقة المثالية لتحقيق أغراض المؤسسة.

المطلب الثاني: المعلومة المحاسبية والمالية:

الفرع الأول: مفهوم المعلومات المحاسبية و المالية:[1]

أولا : مفهوم البيانات:

توجد عدة مداخل لبيان مفهوم البيانات من بينها:

. البيانات هي عبارة عن مجموعة من الحقائق و الرموز و الأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج المعلومات , و قد تأخذ شكل أرقام او حقائق تاريخية عن أنشطة و فعاليات المنشاة.

. البيانات عبارة عن الأرقام و الأصوات و الصور المرتبطة بالعالم الواقعي , و هي كذالك المادة الخام التي تجمع بناء على ما يحصل من أفعال و أحداث بطريقة تسجيلية و بالتالي تعتبر الحاصنة الأساسية لمعطيات أرقى تنبثق عنها المعالجة بشتى ألوان و أشكالها .

و منه نستنتج أن البيانات هي مورد و حقائق ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا ما لم تتحول إلى المعلومة مفهومة و مفيدة , و الشكل التالي يبين مرحلة تحويل البيانات إلى معلومة بعد مرورها بمرحلة المعالجة.

الشكل رقم (I-1): مرحلة تحويل البيانات إلى معلومة.

المصدر: احمد فوزي ملوخية , نظام المعلومات الإدارية , دار الفكر الجامعي , مصر, 2007 , ص 44.

ثانيا: مفهوم المعلومات المحاسبية:

هناك عدة تعار يف للمعلومة المحاسبية نستعرض بعضها:

- عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (NAA) المعلومات بأنها المعرفة المستفادة من تحليل البيانات التي تتولد من الأنظمة.
- و تعتبر المعلومة في رأي TONE " عبارة عن معرفة مشتقة من تنظيم و تحليل البيانات , أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة ".
- يقصد بالمعلومات البيانات التي تم معالجتها حتى تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها , و قد عرفت المعلومات على أنها " كل المعلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية

[1] ناصح حورية , أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم جودة القوائم المالية, مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , سنة الجامعية:2016-2017 ص :ص :6-7

التي يتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية , و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا ".

- كذالك يمكن تعريف المعلومات على أنها تلك المعلومات المتضمنة في مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بنظمه الفرعية المختلفة, أي تلك المقرر عنها في القوائم المالية و التقارير المالية.
- المعلومات المحاسبية هي بيانات تم توضيحها و تفسيرها و تعديلها بهدف الاستفادة منها و تسخيرها للاعتماد عليها في القيام بالدراسات أو الأبحاث أو تغيير السلوك و ردود الأفعال لدى الأطراف المتلقية و المستخدمة لها .
- كما تعرف المعلومات على أنها البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرارات , كما عرفت المعلومات بأنها البيانات التي تمت معالجتها لتصبح بشكل أكثر نفعا للمستقبل ' والتي لها قيمة في الاستخدام الحالي أو في اتخاذ قرارات مستقبلية , إذن تعتبر المعلومات مورد مهم من موارد اي منشاة .
- و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن المعلومات هي عبارة عن مجموعة من البيانات المنظمة و المعالجة , الناتجة عن مخرجات نظم المعلومات و التي على ضوئها يتم اتخاذ القرارات و المرتبطة ارتباطا تاما بالمعرفة , و عليه فان المعرفة هي حصيلة استخدام البيانات و المعلومات و التجربة التي يتم الحصول عليها عن طريق التعلم و الممارسة و هي التي تمكن من يمتلكها من التجاوب مع المستجدات التي تواجهه.

و من هنا يمكن التمييز بين البيانات و المعلومات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (I-1) : مقارنة بين البيانات و المعلومات :

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة ضمن هيكل
القيمة	غير محدودة القيمة	محدودة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على صعيد الرسمي	تستعمل على صعيدين الرسمي و غير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبيرة جدا	صغيرة نسبيا لحجم البيانات
القرارات	لا يمكن اتخاذ القرار عليها	يمكن اتخاذ القرار عليها

المصدر: حكمت احمد الراوي , النظم المعلومات المحاسبية و المنظمة , مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع , عمان الأردن , الطبعة الأولى , الإصدار الأول , 1999 , ص 41

الفرع الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية:[1]

مستخدمي المعلومات المحاسبية هم في الغالب صناع القرار بحيث يعتمدون على المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المختلفة , و لكي تكون القرارات الفعالة فان هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يقوم باستخدام المعلومات المحاسبية , و من هذه الصفات ما يلي :

- القدرة على فهم المحتوى المعلومات (الإدراك).
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة و الملائمة التي أعدت من اجلها تلك المعلومات .
- الخبرة النوعية و الزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية خلال فترة زمنية السابقة .

و يوفر نظام المعلومات المحاسبي لمستخدمي المعلومات الداخليين المعلومات التي تلاءم قراراتهم الروتينية و المتوسطة الأجل و الطويلة الأجل , حيث يقوم نظام المعلومات بتلخيص و تجميع المعلومات لمتخذي القرارات في المنظمة لدعم القرار الاستراتيجي أو التكتيكي أو التشغيلي , و الشكل التالي يوضح ذالك.

الشكل رقم (I-2) : معلومات النظام المحاسبي المجمعة الداعمة لمستويات القرار

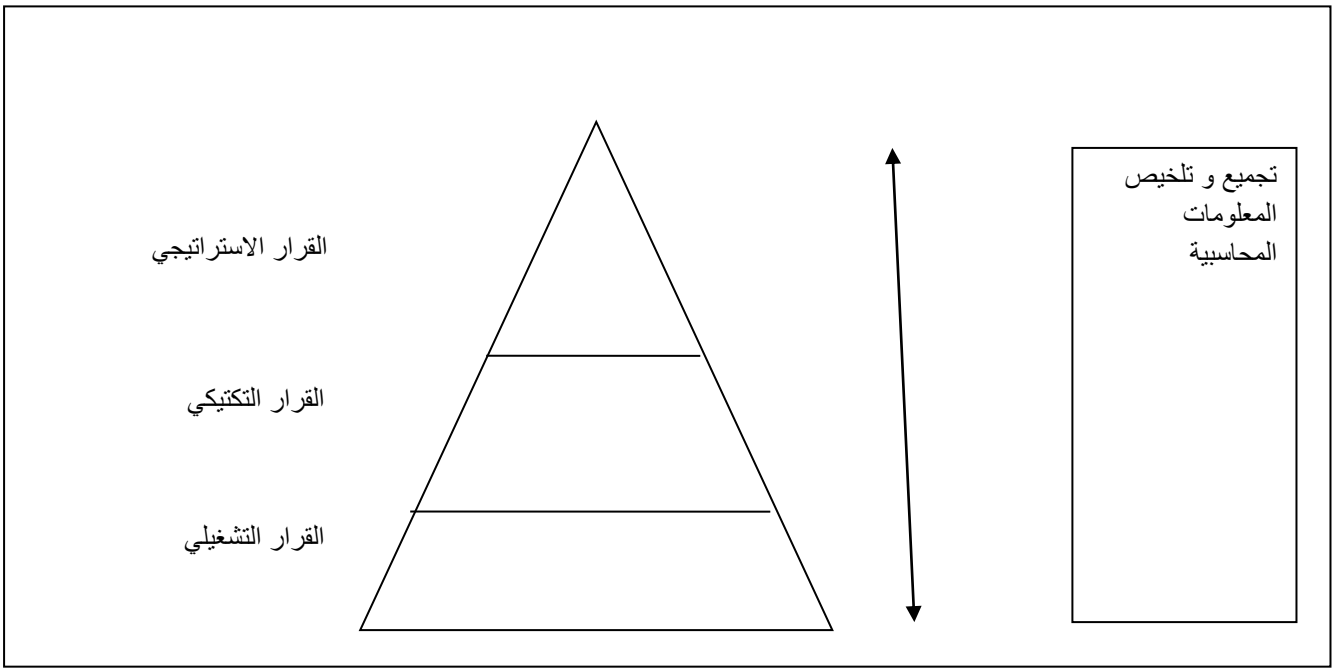

المصدر: محمد يوسف الحفناوي , النظم المعلومات المحاسبية , دار وائل للنشر , الطبعة الأولى , عمان الأردن , ص 52 .

[1] ناصح حورية , أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم جودة القوائم المالية , المرجع سبق ذكره ص:ص 13-15

أما الاهتمام المستخدمين الخارجيين يكون للمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي مركزا حول القوائم المالية مثل الميزانية و قائمة الدخل و ميزان المراجعة , و ذالك من اجل تقييم أداء المنظمة و توقع أدائها المستقبلي .

و تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية و هذا الأمر مرتبط بتعدد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة , مختلف هذه الإطراف تستخدم المعلومات المحاسبية لأغراض مختلفة لكنها تشترك في غرض واحد و هو استغلالها في عملية صنع القرارات.

و يقسم مستخدمو المعلومات المحاسبية على النحو التالي:

1- إدارة المؤسسة بمختلف مستوياتها:

إن طرف الأول الذي تهمه المعلومات المحاسبية للمؤسسة و يستفيد منها كثير ا يتمثل في إدارتها (المسيرين) , حيث تستخدمها لتقييم أداء المؤسسة و لغرض التخطيط و الرقابة و غيرها , و باختصار لأجل صنع القرارات اللازمة .

2- المستثمرون (المساهمون) الحاليون و المحتملون:

بالنسبة للمستثمرين الحاليين (المساهمون) الذين هم ملاك المؤسسة و بالتالي هم أصحاب المصلحة الرئيسية في معرفة المعلومات المحاسبية للتعرف على مستوى أداء المؤسسة بصفة دورية , و ينصب اهتمامهم في اتجاه تقييم الاستخدام الاقتصادي لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المسيرين و اتخاذ الموقف المناسب عند انعقاد الجمعية العامة للمساهمين و كذالك الخروج بقرار البقاء كمساهمين في المؤسسة من عدمه . أما بالنسبة للمستثمرين المحتملين فان اهتماماتهم بالمعلومات المحاسبية يفسر برغبة هؤلاء في معرفة مدى جدوى الاستثمار في المؤسسة بشراء أسهمها من عدمه.

3- الدائنون الحاليون و المحتملون :

تمكنهم المعلومات المحاسبية من دراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و التي على ضوئها يقررون ما هو مناسب بشان تعاملاتهم مع المؤسسة.

بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون الطويلة و المتوسطة الأجل كحملة السندات الطويلة و المتوسطة الأجل نجد بان اهتماماتهم ينحصر في ضمان سلامة أصل القرض و في انتظام سداد الفوائد السنوية . و من خلال اطلاعهم على المعلومات المحاسبية يتضح لهم ه المسالة .

و بالنسبة للدائنين الحاليين ذوي الديون القصيرة الأجل , كالائتمان التجاري من جانب الموردين و قروض قصيرة الأجل من البنوك و غيرها من الديون التي تدخل ضمن هذا النوع , نجد بان هؤلاء يهتمون بمدى قدرة المؤسسة على سداد هذه الالتزامات في مواعيدها , مما يجعل المعلومات المحاسبية بالنسبة لهم أمر ضروري لمعرفة نتائج الأعمال الجارية و قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

أما الدائنون المحتملون فإنهم يهتمون بمدى تشبع المؤسسة بالديون و مدى قدرتها على السداد و لا يمكنهم معرفة ذالك إلا بعد حصولهم على المعلومات المحاسبية التي تخص المؤسسة المعنية.

4- العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للمؤسسة للتأكد من مركزها المالي و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها .

5- العاملون و نقابتهم:

إن العاملين و نقاباتهم يستفيدون من أيضا من المعلومات المحاسبية , فعلى أساسها يمكنهم المساومة فيما يتعلق بتحديد الأجور و المكافآت و الحوافز و تحسين ظروف العمل و تهيئة المصالح الاجتماعية.

6- الجهات الحكومية المعنية:

من أهمها الوزارة المكلفة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة, إدارة الضرائب. أجهزة الرقابة الأجهزة المكلفة بالإحصاء و التخطيط و غيرها, فكل جهة من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصها.

7- أطراف الأخرى:

هناك أطراف عديدة تدخل ضمن هذا العنوان كالمنافسين, الباحثين, وسائل الإعلام , و غيرهم.

المطلب الثالث: تقييم أداء المالي:

سنتطرق في هذا الطلب إلى معالجة ماهيات و مكونات حول التقييم المالي فتابعنا:

الفرع الأول : تعريف تقييم أداء المالي:[1]

يستخدم الأداء للتعبير عن مدى بلوغ الأهداف أو عن مدى الاقتصاد في استخدام الموارد، كما يقصد بالأداء هو قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المرجوة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف؛

يقصد بتقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعة والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة)، أي أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحقق أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا .

الفرع الثاني: أهمية تقييم أداء المالي :[2]

تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وذلك من خلال:

المكافأة : بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون فإن المؤسسة تكافئ المصلحة أو الفرد الذي يقدم أكثر مما مطلوب منه، ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح، فهو أداء للتحفيز إلى العمل وتحسين النتائج داخل المؤسسة.

التكوين : إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين، هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء، فتقييم الأداء يساعد إلى حد كبير في عملية تكوين الأفراد.

---

[1] سارة قدوري, دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية , مذكرة التخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي الطور الثاني ' كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , السنة الجامعية 2014-2015 ص 3

[2] سارة قدوري, دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية المرجع السابق ص:ص 4-5

التحرك الداخلي : إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموما في الترقية، التحويل، تخفيض الرتبة، التسريح قليلا ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية وخاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات .ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة، فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.

التدريب : إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الأداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين، لذالك تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سبباً في حدوث الانحرافات السلبية، ومن المستحسن للمؤسسة أن تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق..

الفرع الثالث: خطوات التقييم أداء المالي:[1]

تمر عملية تقييم الأداء بمراحل عدة نجمعها في ما يلي :

جمع البيانات والمعلومات الإحصائية : حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة خلال فترة معينة؛

تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية : للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات؛

إجراء عملية التقييم : باستخدام النسب والمعايير الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الإقتصادية على أن تشمل عملية تقييم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه؛

اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم : في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وإن الإنحرفات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وحددت أسباب ووضع الخطط لسير نشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل؛

تحديد المسؤوليات متابعة العمليات التصحيحية للإنحرفات.

المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي:

[1] سارة قدوري, دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية . المرجع سبق ذكره ص 4

سنطرق في هذا المبحث إلى معالجة النظرية للموضوع التحليل المالي و إلمام بعدة جوانبه المكونة لها و كذا عدة العناصر المكونة للموضوع التحليل المالي بحيث سنعالج التعريف و كذا الأهداف كما سنعالج ايضا النطاق و أدوات التحليل المالي و في الأخير سنتطرق إلى الجهات المستفيدة من التحليل المالي فتابعنا:

المطلب الأول: تعريف و أهداف التحليل المالي:

الفرع الأول تعريف التحليل المالي:[1]

نستطيع أن نعرف التحليل المالي: بأنه عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعريف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها, و على مواطن الضعف لوضع العلاج الملازم لها.

ويكون ذالك عن طريق:

1. القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة.
2. الاستعانة بالمعلومات المتاحة ذات العلاقة , مثل أسعار السهم , و المؤشرات الاقتصادية العامة .

ويعتبر التحليل المالي سهل في مفهومه النظري و ذالك لسهولة الإلمام به و فهم آلية عمله من قبل الكثيرين , لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ' لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة و الاقتصاد و الظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل و إدارتها و قدرات هذه الإدارة ؛ و لذالك فالتحليل المالي يحتاج إلى نبع من المعرفة و الخبرة , أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة . و يؤيد هذا المنطق : الاختلاف في وجهات النظر التي يمكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

ويتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور الآتية:

1. التركيب المالي للمؤسسة (أصول المؤسسة).
2. دورتها التشغيلية (مراحل إنتاج السلعة).
3. الاتجاهات (أداء المؤسسة).
4. المرونة (التعامل مع الأحداث الغير المتوقعة).

و يتكون التحليل المالي من فرعي هما:

الفرع الأول: التحليل المالي للشركات (المؤسسات)

و غاية هذا الفرع هي مساعدة المستثمرين و المديرين و الأطراف الأخرى في تقييم قرار الاستثمار الرأسمالية و التمويل و القرارات الأخرى, و من مجالات التي يتناولها هذا التحليل: القرارات الاستثمارية طويلة الأجل, هيكل رأس المال, سياسة توزيع الأرباح. إدارة رأس المال العامل, و التخطيط المالي.

[1] د.أيمن الشنطي و د.زهير الحدرب , مقدمة في الإدارة و التحليل المالي , الطبعة الأولى , دار البداية , عمان , الأردن سنة 2010 ص-ص: 125-127

الفرع الثاني: تحليل الأوراق المالية:

و غاية هذا الفرع هي مساعدة المستثمرين و مديري محافظ الأوراق المالية في تقييم البدائل الاستثمارية المتاحة.

الفرع الثاني : أهداف التحليل المالي:[1]

يمكن القول بان التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة , و لمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو المعالجة نقص متوقع في السيولة . و بشكل عام , يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها و قدرتها على الاقتراض.
3. تقييم السياسة المالية و التشغيلية المتبعة.
4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
5. تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
6. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
7. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة و التقييم.
8. معرفة وضع الشركة في قطاعها.

هذا و يمكن إجمال الغايات المتعددة للتحليل المالي أعلاه بأنها تهدف إلى التعرف على السياسة المالية المناسبة للمؤسسة , و ليس السياسة المثلى لها , بسبب خروج غاية السياسة المثلى عن إمكانيات التحليل المالي حيث أنها تتطلب جهدا اكبر و أعمق من التحليل المالي العادي.

المطلب الثاني: نطاق و أدوات و خطوات التحليل المالي:

الفرع الأول:نطاق التحليل المالي: ويتمثل النطاق التحليل المالي في ما يلي:[2]

التخطيط المالي : تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة .وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم

[1] أيمن الشنطي و عامر شقر, الإدارة و التحليل المالي , الطبعة الأولى , دار البداية , عمان , الأردن, سنة 2005 ص:ص 175-176

[2] بن والي إكرام, فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وفق pcn, مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, كلية علوم اقتصادية التسيير و العلوم التجارية, جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم, سنة الجامعية 2016-2017 ص:ص 31-32

أداء المؤسسة وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، وهذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند و ضع الخطط، و يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.

تحليل تقييم الأداء : تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها ، في إدارة موجداتها ،وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس أو في مجالات أخرى . ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

التحليل الائتماني : يقوم هذا التحليل المقرض ،وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم. وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.

التحليل الاستثماري :إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات ومنح القرض .ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها. ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها و الاستثمارات في مختلف المجالات.

بعض الحالات الخاصة : من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة والتي لا تتكرر في حياتها التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل المؤسسة .

الفرع الثاني : أدوات التحليل المالي:[1]

1- مقارنة القوائم المالية لسنوات المختلفة:

ترتكز هذه الأداة على المقارنة بين بنود القوائم المالية للسنوات المختلفة حيث تبين التغييرات التي تطرأ على كل بند.

2- مقارنة الاتجاهات بالاستناد إلى رقم القياسي و تساعد هذه الأداة في التعرف على التغيرات على مدى أكثر من سنتين لتفادي عيوب المقارنة كمن سنة إلى الأخرى.

3- التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من البنود الموجودة و المطلوبات (التحليل الهيكلي) .

تقدم هذه الأداة معلومات هامة عن التركيب الداخلي للقوائم المالية من خلال تركيزها على عنصرين هما الموارد الأموال في المؤسسة و كيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قصيرة و طويلة و حقوق مساهمين و كيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من متداولة و ثابتة و أخرى .

4- قائمة مصادر الأموال و استخداماتها .

5- التحليل بالنسب .

[1] عبد الحكيم كراجة و الآخرون , الإدارة و التحليل المالي أسس-مفاهيم تطبيقات, الطبعة الأولى , دار الصفاء للنشر,عمان, الأردن , سنة 2000 ,ص 146

6- الميزانيات النقدية التقديرية أو كشوفات التدفق النقدي .
7- القوائم المالية التقديرية.
8- تحليل التعادل و هدف هذه الأداة التعرف على حجم المبيعات أو عدد الوحدات اللازم بيعها بسعر معين لتصل المؤسسة إلى ربح قبل الفوائد و الضرائب مقداره صفرا أو التعرف على عدد الوحدات التي يجب بيعها .

الفرع الثالث خطوات التحليل المالي:[1]

1- التصنيف : و هو عبارة عن فرز و تجزئة الحقائق الخاصة بمجموعة الأرقام المأخوذة من القوائم المالية و تبويبها في جزيئاتها التي تتكون منها , و وضع هذه الجزيئات مع بعضها البعض في مجموعات متجانسة و الغرض الأساسي من هذه الخطوة هو وضع المعلومات المالية و الأرقام التي تحت بحث و التحليل في صورة تمكننا من القيام بالمقارنة بين هذه المعلومات .
2- المقارنة : و هي عبارة عن المقارنة الأرقام الجزئية في كل بند مع بعضها البعض و مقارنة المجموعات المحددة في البند الواحد بالمجموعة الكلية , و تساعد هذه المقارنات على الكشف العلاقات ببين الأرقام و التصنيف و المقارنة لا يقتصران على القوائم المالية الخاصة بالمنشاة لمدة محاسبية واحدة , بل قد تشمل أكثر من فترة محاسبية , و قد تمتد إلى القوائم المالية الخاصة بأكثر من منشاة واحدة في نفس الصناعة .
3- الاستنتاج: عبارة عن الوقوف على العلاقات التي يتم اكتشافها بين الأرقام من خلال البحث و الدراسة و معرفة أسباب قيام هذه العلاقات , و بيان مدى القبول الوضع الذي تمثله هذه الأرقام و العلاقات و اكتشاف الانحرافات , مما يساعد على العثور على أفضل الوسائل لعلاج تلك المشاكل . و بالتالي يمكن للإدارة المالية أن تحكم حكما سليما علو المركز المالي للمنشاة, و قدر إمكانياتها و مقدرتها و كل هذا يوفر الأساس السليم للتخطيط المالي و الرقابة, و الشكل التالي يمثل خطوات التحليل المالي:

الشكل رقم (I-3) خطوات التحليل المالي:

المصدر : من اعداد الطالب.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

سنتطرق في هذا المطلب الى عرض الجهات المستفيذة من التحليل المالي و فبل ذالك سنتطرف الى معرفة وضع المحلل المالي فتابعونا:

[1] هيثم محمد الزغبي , الإدارة و التحليل المالي , الطبعة الأولى , دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع , عمان , الاردن , سنة 2000 ص:ص 161-162.

الفرع الأول: وضع المحلل القائم بالتحليل المالي: [1]

اذكر القارئ لما أشير , من أن عملية التحليل المالي إنما تعتمد في مضمونها و منهجها على " هدف و مهارة و وجه و نظر القائم بالتحليل و مدى الحاجة إلى التعمق فيه" و نضيف -أيضا – أن تلك العملية و مضمونها و الغرض منها تختلف وفقا لتفاوت من يقوم بالتحليل المالي لمنشاة الأعمال , فهناك ما يعرف بالمحلل الداخلي و هناك ما يعرف بالمحلل الخارجي , حيث يختلف الغرض الذي يقوم به كل منهما و الجهات التي يخدمها .

المحلل الداخلي:

هو احد الأفراد التنظيم لمنشاة الأعمال , ينحصر نشاطه بتحليل الحسابات الختامية للمنشاة , ليحصل على نتائج من خلالها يستطيع أن يقييم شكل الأداء السائد و الذي هو انعكاس لمجموع السياسات و التصرفات و القرارات الإدارية المختلفة .

ولا بد للإشارة إلى أن المحلل المالي الداخلي و لكونه احد أفراد التنظيم في المنشاة فانه قادر على أن يحصل على البيانات المالية و المحاسبية بدقة اكبر و لربما بتفاصيل أدق , و لا يوجد من حرج لدى المهتمين بالسياسات الإدارية و المالية و التشغيلية في مده بالمساعدة التي تمكنه من انجاز مهمته بيسر و شمولية , نظرا لما يمكن أن يتوفر من معلومات مالية داخلية .

و تشمل المصادر الداخلية, للمعلومات ما يلي:

1- القوائم المالية الأساسية .
2- المذكرات و الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية .
3- تقارير مجلس الإدارة .
4- تقارير الإدارات المتخصصة.
5- تقرير مراقب الحسابات في المنشاة.

المحلل الخارجي:

شخص من خارج التنظيم , يتسم بمنهج حيادي في التحليل المالي و لذالك فان ما يقدمه من نتائج مستخرجة من تحليل الحسابات الختامية لمنشاة الأعمال , تتصف بالدقة سواء بحساب النتائج أو بتحليلها لتقييم الأداء .

و لكونه من غير أعضاء التنظيم داخل المنشاة , فان إمكانية حصوله على بيانات و معلومات دقيقة خصوصا تلك المتعلقة بالسياسات التشغيلية للمنشاة و تطلعاتها المستقبلية قد تكون محدودة .

و بشكل عام , فان كل من محلل الداخلي و الخارجي , إنما يخدم أطرافا مهمة , و لذالك فان طريقة عرض و تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها سوف تختلف تبعا لذالك.

[1] د. حمزة محمود الزبيدي , التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل) , دار مؤسسة الوراق, عمان , الأردن, سنة 2000 ص:ص 40-41

و يعرض الشكل رقم (3-1) وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم داخل المنشاة و الأطراف التي يخدمها. و كما يلي :

الشكل رقم (ا-4) وضع المحلل المالي بالنسبة للتنظيم و الأطراف التي يخدمها

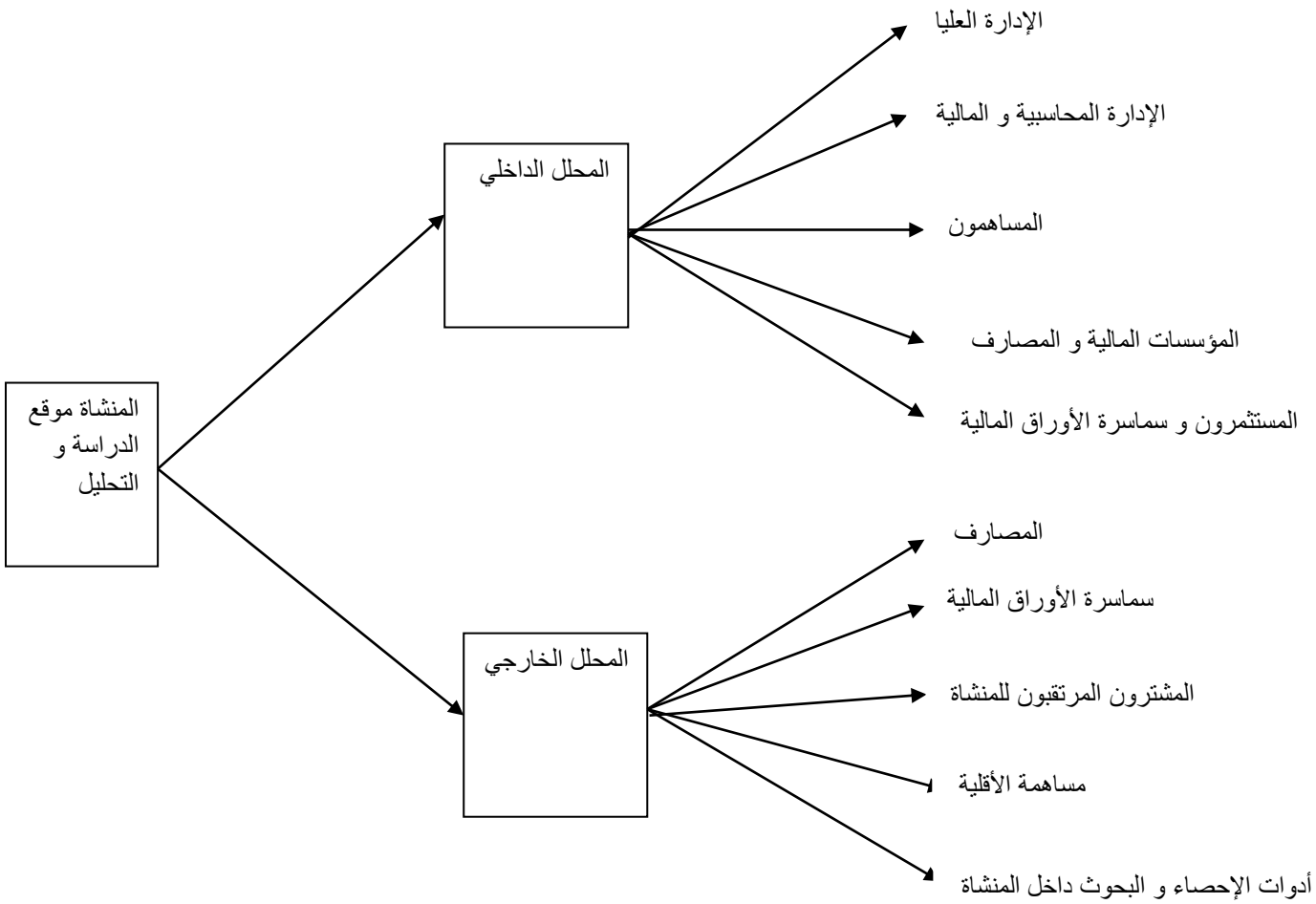

المصدر :د. حمزة محمود الزبيدي , التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل) , دار مؤسسة الوراق, عمان , الأردن, سنة 2000 ص 41

الفرع الثاني:الجهات المستفيدة من التحليل المالي:[1]

هناك جهات عديدة تستفيد من نتائج التحليل المالي و التي تظهر على شكل نسب أو مؤشرات معززة بالاستنتاجات و التوصيات ومن بين أهم الجهات المستفيدة من التحليل المالي:

أ- الإدارة المالية في المنشاة

[1] د.اسعد حميد العلي ,الإدارة المالية , الطبعة الثالثة, دار الوائل للنشر, عمان ,الأردن, سنة 2013 ,ص:ص 76-77

يساعد التحليل المالي المدير في تحديد مواطن القوة و الضعف و تصحيح الأداء لغرض تحقيق الهدف الأساس و هو تعظيم قيمة المنشاة, و قد يتطلب ذالك العمل على زيادة حجم المبيعات أو رفع أسعارها أو خفض الأنواع المختلفة من التكاليف لغرض زيادة هامش الربح. و من جهة أخرى فان اهتمام الإدارة المالية بالسيولة يجعلها تتابع نتائج التحليل المالي لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق, كما قد تجد انه من الضروري زيادة كفاءة تحصيل ديونها من الزبائن أو زيادة مستوى التخزين.

الدائنون:

يقوم الموردون بالتحليل المالي للمنشاة قبل أن يتخذوا قرارات توريد المواد الأولية و بيعها على حساب , و كلما قصر اجل البيع كلما اهتم المورد بتحليل السيولة , في حين كلما زاد اجل البيع الآجل كلما اهتم المورد بتحليل الربحية كدالك.

كما و تتولى المصارف الاستعلام عن المركز الائتماني للمنشاة قبل تقديم التسهيلات المصرفية مستندا إلى النتائج التحليل المالي , فكل مصرف يرغب في التأكد من أن قروضه المقدمة للمنشاة تسهم في خلق القدرة الذاتية لها على التسديد تلك القروض الممنوحة .

ج- المستثمرون:

مهما كانت طبيعة المستثمر فانه يفضل اتخاذ قرار الاستثمار (شراء أسهم الشركة) استنادا إلى دراسة تعتمد جزئيا على مؤشرات التحليل المالي و هي : الربحية , السيولة , انخفاض المخاطرة , المديونية ...الخ.

د- أسواق المال:

من متطلبات إدراج الشركات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين و تقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات و نشرها في دوريات و نشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمنشات و مساعدة المستثمرين و المهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.

هـ- الدولة:

تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار و في تحصيل الضرائب و رقابة المنشات التي تتمتع بدعم الحكومي , كما نستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي او القطاعي , و فرض الضرائب.

المبحث الثالث : وصف القوائم المالية :

سنتطرق في هذا المبحث إلى إعطاء وصف الشامل لمختلف القوائم المالية بحيث سنعطي وصفا شاملا للميزانية المحاسبية و كذا الجدول الحسابات النتائج كما سنقدم وصف جدول تدفقات الخزينة و جدول حركات رؤوس الأموال فتابعنا.

المطلب الأول : وصف الميزانية المحاسبية:[1]

[1] قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل الثاني ص:ص75-79

تصف الميزانية بصفة منفصلة : عناصر الأصول و عناصر الخصوم , و تبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية , عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول :

في الأصول :

* التثبيتات المعنوية .
* التثبيتات العينية.
* الإهتلاكات .
* المساهمات.
* الأصول المالية .
* المحزونات.
* أصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
* الزبائن و المدينون الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
* خزينة الأموال الايجابية و معادلات الخزينة الايجابية.

في الخصوم:

* رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة او المقترحة عقب تاريخ الإقفال , مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة شركات) و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى ,
* الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة .
* الموردون و دائنون الآخرون .
* خصوم الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
* المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
* خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية .

في حالة الحسابات المدمجة :

* المساهمات المدمجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة.
* الفوائد ذات أقلية.

- يبرز عرض الأصول و الخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر الجارية و عناصر الغير الجارية.
- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق:
  * وصف طبيعة و موضوع كل احتياط من الاحتياطات .
  * حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة .
  * مبالغ للدفع و الاستلام.
- شركة الأم.
- الفروع.
- الكيانات المساهمة في المجمع.
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين , مسيرين...).
- في إطار شركات رؤوس الأموال , و من اجل كل فئة أسهم.
- عدد الأسهم المرخصة , الصادرة, غير محررة كليا.
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية.
- تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية.
- عدد الأسهم التي يمتلكها الكيان , فروعه و الكيانات المشاركة.
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع.
- حقوق و امتيازات و تخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة , مبلغ حصص الامتياز غير المدرجة في الحسابات (في السنة المالية و في مجموع) , وصف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع أو الاستلام.

- تجمع ميزانية البنوك و المؤسسات المالية المماثلة الأصول و الخصوم من حيث الطبيعة و تقدمها في ترتيب موافق لسيولتها و استحقاقها النسبية , أكثر من ذالك المعلومات المذكورة في النقاط السابقة و الخاصة بالتنظيمات الخصوصية المتعلقة بهذا القطاع من النشاط, و تظهر على ما يلي :
  * في الأصول:
- وضعية سندات الخزينة اتجاه البنك المركزي.

- مبالغ سندات الخزينة و الآثار الأخرى الممكن تثبيتها اتجاه البنك المركزي .
- سندات الدولة و سندات أخرى ممتلكة بعنوان التوظيف.
- التوظيفات لدى البنوك الأخرى , القروض و التسبيقات الممنوحة للبنوك الأخرى.
- التوظيفات النقدية الأخرى.
- سندات التوظيف.

* في الخصوم:

- الودائع المستلمة من البنوك الأخرى .
- الودائع المستلمة الأخرى للسوق النقدية.
- المبالغ المستحقة من المودعين الآخرين.
- شهادة إثبات الودائع.
- السندات لأمر , السفتجة , و الخصوم الأخرى المثبتة في الملف .
- أموال أخرى مقترضة.
- ليس هناك من مقاصة ممكنة بين عنصر من الأصول و عنصر من الخصوم في الميزانية إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس القانونية أم تعاقدية ,أو إذا تقدر منذ البداية انجاز عناصر أصول و خصوم متزامنة أو على أساس واضح جلي . و هكذا فان أصلا و خصما تتم مقاصتها , و الرصيد المتبقي الصافي يقدم قي الميزانية عندما يكون الكيان :
- يملك حقا نافذا من الوجهة القانونية بإجراء مقاصة المبالغ المدرجة في الحسابات .
- يعتزم إما إخمادها على أساس واضح , و إما انجاز الأصل و إخماد الخصم المالي في آن واحد.

المطلب الثاني : وصف جدول حسابات النتائج:[1]

حساب النتائج هو البيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية , و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب, و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح / الكسب أو الخسارة .

[1]:قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل الثالث ص:ص 79-83

المعلومات الدنيا المقدمة في الحساب النتائج هي الآتية :

* تحليل الأعباء حسب طبيعتها , الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية : الهامش الإجمالي , القيمة المضافة , الفائض الإجمالي عن الاستغلال .
* منتجات الأنشطة العادية .
* المنتوجات المالية و الأعباء المالية .
* أعباء المستخدمين.
* الضرائب و الرسوم و التسديدات المماثلة.
* المخصصات للاهتلاكات و الخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
* المخصصات للاهتلاكات و الخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية
* نتيجة الأنشطة العادية .
* العناصر غير العادية (منتجات و أعباء)
* النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع .
* النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.
* في حالة حساب النتائج المدمجة:
* حصة المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة المدمجة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية .
* حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.
* المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة اما في الحساب النتائج , و اما في الملحق المكمل لحساب النتائج هي الآتية:
* تحليل المنتجات الأنشطة العادية .
* مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها او مقترحة و النتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

و للكيانات أيضا إمكانية تقديم حساب للنتيجة حسب الوظيفة في الملحق. فتستعمل إذن زيادة على مدونة حسابات الأعباء و المنتوجات حسب الطبيعة , مدونة الحسابات حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها و احتياجها .

- تقدم المنتوجات و الأعباء الناتجة عن النشاط العادي و التي يكون حجمها و طبيعتها و تأثيرها بحيث من الضروري إبرازها لتوضيح نجاعة الكيان خلال فترة , و تقدم تحت فصول خصوصية في حساب النتائج (مثل تكلفة إعادة الهيكلة , تناقض استثنائي للمحزونات , التكاليف الناجمة عن التخلي جزئيا عن النشاط).

- تتأتى النتيجة غير العادية منم منتوجات و أعباء ناجمة عن حوادث أو معاملات واضحة التميز عن النشاط العادي للكيان و تمثل طابعا استثنائيا (مثل نزع الملكية و الكارثة الطبيعية و غير المتوقعة).

- يضم حساب نتيجة البنوك و المؤسسات المالية المماثلة منتوجات و أعباء حسب النوع و الطبيعة و بين مبالغ أبرز أنماط المنتوجات و الأعباء . و يصرف النظر عن التنظيمات الخاصة المتعلقة بهذا القطاع من النشاط , فان حساب النتائج أو الملحق بهذه الكيان يتمثل في ما ياتي:

- منتوجات الفوائد و ما شبهها .
- أعباء الفوائد و ما شبهها .
- الحصص المستلمة .
- الأتعاب و العمولات المقبوضة.
- الأتعاب و العمولات المدفوعة.
- المنتوجات الصافية الناجمة عن التنازل عن السندات , حسب كل فئة منها.
- الأعباء و المنتوجات المتعلقة بعمليات الصرف .
- منتوجات الاستغلال الأخرى.
- خسائر القروض و التسبيقات الممنوحة و غير القابلة للاستيراد .
- أعباءالإدارية العامة.
- أعباء الاستغلال الأخرى.

تتم المقاصة بين عناصر المنتوجات و الأعباء , و يقدم الرصيد الصافي في الحساب النتائج .

إذا كانت مرتبطة بأصول و خصوم هي نفسها محل المقاصة طبقا لأحكام النقطة 220-5 .

إذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة و كانت أهميتها و طبيعتها أو تأثيرها لا يتطلب إعلاما منفصلا (مثل : الإرباح و الخسائر ناتجة عن أدوات مالية محتازة في محفظة معاملات تجارية).

إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها (مثل أرباح و خسائر نجمت عن خروج أصول غير جارية طبقا للنقطة 121-12 أو عمليات تغطية الصرف كما هو منصوص عليه في النقطة 137-5).

تحتسب النتيجة الأعباء أو المنتوجات التي نشأت خلال سنة المالية و تاريخ إعداد الكشوف المالية .

و هكذا فإن الحوادث التي تطرأ بعد تاريخ الإقفال و التي لها صلة بالظروف القائمة في تاريخ الإقفال تترتب عليها تصحيحات إذا كانت تساهم في تقديم معلومات تسمح بتقدير أفضل الأصول أو الخصوم القائمة عند إقفال السنة المالية .

المطلب الثالث : وصف جدول تدفقات الخزينة و جدول حركات رؤوس الاموال :

الفرع الأول: وصف جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة و غير المباشرة):[1]

- الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس التقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها و كذالك المعلومات بشان استخدام هذه السيولة المالية .
- يقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل و مخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها).

  * التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غبرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).
  * التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء و تحصيل الأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).
  * التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).
  * تدفقات الأموال متأتية من فوائد و حصص أسهم , تقدم كلا على حدة و ترتيب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل .

[11]:قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل الرابع ص:ص 83-85

- تقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة.

فالطريقة المباشرة الموصى بها تتمثل في:

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية(الزبائن الموردون , الضر ائب ...) قصد إبراز تدفق مالي صاف.

- تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة .

و الطريقة غير المباشرة تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان :

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهتلاكات , تغييرات الزبائن , المخزونات , تغييرات الموردين)...

- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة او الناقصة ...) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدة .

- الموجودات المالية هي:

- السيولات التي تشمل الأموال في الصندوق و الودائع عند الاطلاع .(بما في ذالك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناء على طلب و غير ذالك من تسهيلات الصندوق).

- شبه السيولات المحتازة قصد الوفاء بالالتزامات ذات الأجل القصير (التوظيفات المالية ذات الأجل القصير و البالغة السيولة) السهلة التحويل إلىسيولات و الخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها).

- يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف:

- السيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن .

- العناصر سريعة وتيرة الدوران , المبالغ المرتفعة و الاستحقاقات القصيرة .

الفرع الثاني: وصف الجدول تغير الأموال الخاصة:[1]

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحويلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.

[1]:قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل الخامس ص:ص 85-86

- تغييرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال .
- المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع , الانخفاض , التسديد...)
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال سنة المالية.

المبحث الرابع النسب المالية:

سنطرق في هذا المبحث إلى معالجة النظرية للنسب المالية و إلمام بعدة جوانبه المكونة لها و كذا عدة العناصر المكونة للموضوع النسب المالية بحيث سنعالج التعريف و كذا الأهمية و عيوب النسب المالية كما سنعالج ايضا أنواع و محددات و حدود استخدام النسب المالية فتابعنا:

المطلب الأول: تعريف و أهمية و عيوب استخدام النسب المالية:

الفرع الأول : تعريف النسب المالية:[1]

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين , دور ادوات التحليل المالي في تقييم المؤسسة اقتصادية,مرجع سبق ذكره , ص:ص 35-36.

تطلق كلمة (نسبة) لكل علاقة مميزة بين مقدارين يمكن أن تكون بنسبة على شكل حصة او على شكل نسبة مؤوية .

وهي علاقة كسرية معبرة توجد بين رقمين و يمكن التعبير عنها في شكل نسب مئوية أو شكل معامل .

ويمكن تعريفها بأنها " أداة من أدوات التحليل المالي الذي يقوم بدراسة القوائم المالية بعضها ببعض في شكل نسب المؤوية ,أو عدد دورات (معدل الدورات)."

أو هي علاقة حسابية بين حسابات الميزانية و حسابات الاستغلال العام و الأرباح و الخسائر تختار بطريقة تجعل لها معنى و فائدة لتتبع تكور التوازن المالي للمؤسسة .

لهذا يمكن أن تستعمل بهدف تتبع أحسن للتطور الاقتصادي للمؤسسة , في هذه الحالة يقوم المسئول المالي عند إقفال الحسابات عند نهاية كل دورة بإعداد مجموعة من النسب المالية التي يقارن بنسب الدورات السابقة و يجب استعمالها بحذر لأنها لا تمثل إلا الخطوة الأولى , كونها تمده فقط ببعض المعلومات التي يحتاجها ليقرر و يختار .

من معرفة المركز المالي للمؤسسة و وضعها الحالي فهي أداة هامة في إظهار المركز المالي و الائتماني و التنافسي للمؤسسة.

ويمكن تعريفها كذالك كما يلي :

هي علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي و الاستغلالي و هذه النسب تسمح بإعطاء تفسير النتائج السياسات المالية المتخذة من طرف المؤسسة و ذالك بصفة موضوعية و في الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة.

"النسب المالية هي توفير أموال سائلة كافية لدى المؤسسة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها "

و يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة لذا يجب على المحلل المالي اختيار الأهم.

و بما أن النسب عبارة عن علاقة بين عنصرين متجانسين و مرتبطين بمنطق اقتصادي بهدف إلى استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة فانه هناك عدد لا نهائي منها,إذن فهي ذات أهمية بالغة.

الفرع الثاني:أهمية النسب المالية :[1]

[1] كياس علي , دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة , مرجع سبق ذكره . ص 11

إن النسب المالية تعتبر من أدوات تقدير و مقارنة نتائج المؤسسة , و تسمح للمؤسسة عبر الزمن بمتابعة تطورها و تطور بعض المؤشرات الداخلية و الخارجية حيث من الواجب معرفة نقاط القوة و نقاط الضعف حتى يمكن استغلالها بشكل صحيح أو العمل على تصحيحها .

و تكمن أهمية النسب المالية في النقاط التالية :

- تقديم مدلولات ذات مغزى و مفيدة.
- استعراض اتجاه البنود في القوائم المالية بفترات المالية لنفس المؤسسة .
- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- مقارنة المؤسسة من النسب المعيارية و الصناعية المعتمدة .
- تقييم أداء المؤسسة و أداء إدارتها .
- التعرف على مواطن الضعف و القوة في المؤسسة و اقتراح التوصيات و السياسات الكفيلة بمعالجتها.

الفرع الثالث عيوب استخدام النسب المالية[1]:

تعتمد النسب المالية علي القوائم المالية وهي قائمة المركز المالي وقائمة لدخل، فإذا لم تكن القوائم المالية صحيحة ومعدة وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فلا تكون هنالك فائدة للنسب المالية، فيما يلي:

- أهم الانتقادات الموجهة للنسب المالية، نجد عيوب النسب المالية في صعوبة تفسير التغير الذي يطرأ عليها لأن النسب تحسب عن طريق قسمة رقمين، ويصعب في هذه الحالة الاستدلال عن الناتج عن السبب في ارتفاع أو انخفاض النسبة،ويمكن أن ينشأ التعبير في المقام أو البسط أو كلاهما.
- إن التحليل بالنسب المالية والمؤشرات يمثل عملية متكاملة لأجزاء متداخلة مع بعضها البعض كما يلي
- يرتبط نشاط الإنتاج بالعرض بينما يرتبط نشاط البيع بالطلب وهذه القوتان تؤثران في السوق.
- تقاس درجة الكفاءة في نشاط الإنتاج بدرجة النمو في إيرادات المبيعات وعلاقتها بالتكاليف. المبيعات للتكاليف المختلفة.
- ارتفاع صافي إيرادات المبيعات بنسبة أكبر من الأموال المستثمرة في الأصول متى يتحقق الإستغلال الأفضل للطاقة الإنتاجية.

[1] سايحي مهذي ,رشي كمال , دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة , مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهاذة الليساتس الاكاديمي في شعبة المالية و المحاسبة,كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم, السنة الجامعية 2016-2017 ص:ص 24-25

المطلب الثاني: أنواع و محددات و حدود استخدام النسب المالية:

الفرع الأول: أنواع النسب المالية :[1]

يمكن القول إن هناك عددا غير محدد من النسب المالية التي يمكن استخراجها من القوائم المالية، ولكن المغالاة في استعمال و استخراج النسب أمر قد يؤدي إلى الخلط و التشويش، مما ينتج عنه صعوبة الفصل بين النسب المهمة و غير المهمة .إن استخدام عدد كبير من النسب المحاسبية على نطاق واسع، قد يكون مفيدا في بعض الحالات، إلا أنه في كثير من الحالات، يكون استخدام عددا محدودا من النسب المعبرة كافيا و مفيدا.

وبشكل عام غالبا ما يتم تقسيم و تبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، و ذلك على أسس مختلفة، فهناك من يقسم النسب بناء على الغرض أو الهدف من التحليل إلى ستة أنواع رئيسية هي

-نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل القصير) نسب السيولة(،

-نسب قياس الربحية،

-نسب قياس المقدرة على السداد في الأجل الطويل) نسب اليسر المالي(،

-مجموعة نسب هيكل التمويل،

-مجموعة نسب استخدامات الأموال،

-نسب قياس الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، هناك من يبوب النسب المحاسبية على أساس المصدر أو القائمة المالية التي

:تستخرج منها هذه النسب مثل

-مجموعة نسب تتعلق بالميزانية،

-مجموعة نسب تتعلق بحسابات النتائج،

-مجموعة نسب مشتركة تتعلق بالميزانية و حسابات النتائج،

-مجموعة نسب تتعلق بقائمة التدفقات النقدية.

الفرع الثاني :محددات استخدام النسب المالية[1]:

[1] لزعر محمد السامي , التحليل المالي للقوائم المالية وفق التظام المحاسبي المالي ' مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير التخصص –الادارة المالية , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , جامعة المنتوري قسنطينة , السنة الجامعية 2011-2012 , ص:84

و بالرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشأن العمليات التشغيلية للمؤسسة ووضع المؤسسة المالي، فإن ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاحتكام : لهذاا لأسلوب في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات ، لعل من أهمها

-إهمال النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية،

-صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية،

فمثلا تختلف في بعض المؤسسات طرق الإهتلاكات،

-أن النسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند نقطة زمنية محددة و بالتالي تأخذ بنظر

الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية، الأمر الذي يؤثر على مصداقية

هذه النسب كأداة للتنبؤ و قراءة المستقبل.

الفرع الثالث:حدود استخدام النسب المالية:[2]

تنقسم الانتقادات التي توجه عادة إلى استخدام النسب المالية في التحليل المالي إلى كل من الانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية التي تشتق منها هذه النسب و الانتقادات التي تتعلق بطبيعة النسب ذاتها.

بالنسبة للانتقادات الموجهة إلى القوائم المالية فتتلخص فيما يلي:

تشتق النسب المالية من قوائم مالية تعد عادة في نهاية السنة المالية للمنشأة و بذلك فإنها لا تعبر عن التغيرات التي طرأت على المنشأة خلال سنة مالية ، و إنما تقتصر على بيان المركز المالي لها في لحظة سكون فإذا ما أخذنا في الاعتبار حقيقة الطبيعة الديناميكية لنشاط المنشأة و حقيقة كونه نشاطا مستمرا ، لذا يصبح من الصعب الاعتماد على هذه النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية.

تضفي الأسس و المبادئ و الفروض التي تعد بموجبها المعلومات المحاسبية ما يعرف بسمة التحكمية على الأرقام الظاهرة في تلك البيانات ، فمبدأ التكلفة التاريخية يهمل التغيرات في الأسعار أي التقلبات السعرية التي تحدث على قيم الموجودات والمطلوبات ، و لذلك أثر سلبي خاصة في فترات التضخم الاقتصادي . و كذلك فرض القياس النقدي يحصر البيانات التي تسجل في السجلات المحاسبية في نطاق الأنشطة التي يمكن تمثيلها في صورة نقدية ، علما أن المعلومات الوصفية غير المسجلة قد تكون على قدر كبير من الأهمية لعملية التحليل المالي.

[1] لزعر محمد السامي , التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , المرجع سبق ذكره ص 85

[2] سايحي مهدي ,رشي كمال , دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة , مرجع سبق ذكره , ص:ص 23-24

كذلك فإن اختلاف أساليب القياس و الإفصاح لبنود القوائم المالية من منشأة إلى أخرى ، يحد من فعالية استخدام النسب المالية في المقارنة بين المنشآت . كما أن إجراء تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة يوفر الفرصة لتحسين ربحية المنشأة و مركزها المالي ، مما يقلل من مصداقية النسب المالية في تقييم أداء المنشأة.

تحليل المكونات (مقاييس المعلومات:)

تحليل المكونات ينطلق من التحليل الرأس ي للقوائم المالية ، و هذا التحليل يركز بشكل رئيس ي على قائمة المركز المالي للتعرف على قدرة المنشأة على سداد التزاماتها من خلال دراسة الوزن النسبي للبند من جهة ، و اتجاهه من جهة أخرى أي دراسة نباته بمرور الزمن. "

وبموجب هذا الأسلوب تنسب قيمة البند في قائمة معينة إلى القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهر في صورة نسبة(كسر)مثلا ننسب أحد الأصول إلى إجمالي قيمة الأصول – ، و من ثم نقوم بتجميع هذه الكسور فإن حاصل جمعها سيكون مساويا للواحد الصحيح ، و عليه يتم احتساب التغير في المجموعة الواحدة خلال فترتين زمنيتين متتاليتين باستخدام الدالة اللوغاريتمية كما يلي:

التغيير في البند = نسبة البند في العالم الحالي(لغ نسبة البند في العالم الحالي/نسبة البند في العالم السابق)

و بالتالي التغير في المجموعة يساوي إلى مجموع التغيرات في بنود المجموعة . من خلال هذا المفهوم يكون قد تم التغلب على أهم العيوب التي توجه للتحليل الرأس ي و هي صفة الجمود والسكون ، حيث أن هذ التحليل يتصف بخاصية الديناميكية لأنه يربط بين قيمتي البند على مدار فترتين محاسبتين أو أكثر . كما أن ميزة الديناميكية التي يتمتع بها تحليل المكونات تجعله أكثر ملائمة لأغراض التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية من النسب المالية.

خاتمة الفصل الأول:

لقد رأينا في هذا الفصل مختلف الماهيات المتعلقة بعناصر الموضوع التحليل المالي , بحيث أن التحليل المالي هو عبارة عن وسيلة تسمح لنل بالقيام بإعطاء التقييم الأداء المالي للمؤسسة وذالك من اجل الاستفادة منه من طرق مختلف المستخدمين القوائم المالية من أصحاب المؤسسة و المقرضين و غيرهم من المتعاملين الاقتصاديين للمؤسسة, و يستمد التحليل المالي معطياته أي مدخلاته من المخرجات المحاسبة أي القوائم المالية , و التحليل المالي يتم من خلال مراحل من التصنيف مرورا بالمقارنة وصولا إلى الاستنتاج , كما أن التحليل المالي يساعد الوظيفة المالية من المفاضلات بين المصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة , و أيضا هو وسيلة التي يستخدمها المدينون لأجل اتخاذ القرار إقراض المؤسسة من عدمه سواء من طرف لموردون آو من طرف المؤسسات المالية أي المصارف و البنوك .

فالتحليل المالي لا يتم إلا من خلال أدواته ومن بين تلك الأدوات هي التحليل المالي بواسطة النسب المالية و التي هي عبارة عن علاقة عددية و الكسرية بين مختلف الأرقام المستخرجة من القوائم المالية بهدف إعطاء وصف معين للوضعية المالية للمؤسسة و تشخيصها .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني:

إن التحليل المالي هو من بين الوسائل التي تسمح لنل بالتشخيص لوضعية المالية للمؤسسة و ذالك من خلال أدواته , و من تلك أدواته نذكر التحليل بواسطة التوازنات المالية و التحليل بواسطة النسب المالية , إذ أن التحليل المالي يستمد مدخلاته من المخرجات المحاسبة أي القوائم المالية , بحيث أن القوائم المالية هي معلومات مبعثرة للقيام بالتحليلي و التشخيص المالي و للتنظيم تلك المعلومات نستخدم بما يسمى بالأدوات التحليل المالي المذكورة سابقا بحيث في هذا الفصل سنقوم بعرض مختلف المخرجات المحاسبة الا وهي القوائم المالية و التي سنقوم بعرضها وفق النظام المحاسبي المالي و كل هذا في المبحث الأول , و في فصل الثاني سنعرض أول أداة التحليل المالي و هي التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية بحيث سنعرض طرق حسابها و تفسيرها المالي و حالاته , كما سنعرض في الفصل الثالث ثاني أداة من أدوات التحليل المالي و هي التحليل بواسطة النسب بحيث سنقوم بعرض مختلف النسب المالية و كيفية حسابه و كذا تفسيرات المالية بالإضافة إلى حالاته فتابعونا:

مبحث الأول : عرض النماذج القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي:

مطلب الأول: عرض نماذج الميزانية المحاسبية:

الفرع الاول: عرض الميزانية المحاسبية :

و يتمثل نماذج الميزانية الميزانية كما يلي: [1]

اولا: عرض ميزانية الأصول :

الجدول رقم (II-1) عرض ميزانية المحاسبية الأصول

الأصل	ملاحظة	Nأصول	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء- المنتوج الايجابي و السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب المؤجلة علىالأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					

[1] قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابع ص:ص 90-94

أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات الدائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب و ما شابهها حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة الموجودات و ما شابهها الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابع ص89

ثانيا: عرض ميزانية الخصوم:

الجدول رقم (II-2) عرض ميزانية المحاسبية الخصوم:

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الموالالخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات–احتياطات المدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية /(نتيجة صافية حصة المجمع(1)) رؤوس أموال الخاصة أخرى /ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصص ذوي الأقلية			
المجموع 1			
الخصوم غير جارية قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤوناتو منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير جارية (2)			
الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب			

ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1)لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة .

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابع ص90

الفرع الثاني : محتوى الفصول الميزانية:

أولا: الأصول:

الجدول رقم (II-3) عرض محتوى الفصول الميزانية المحاسبية الأصول:

الأصول المالية	N إجمالي	Nاهتلاكات و مؤونات
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (goodWill)	207	2807 و 2907
التثبيتات المعنوية	20(خارج 207)	280 (خارج 2807) و 290 (خارج 2907)
التثبيتات العينية	21 و 22 (خارج 229)	281 و 282 و 291 و 292
التثبيتات جاري انجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة -المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	26(خارج 265 و 266)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و 272 و 273	
القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و 275 و 276	
مجموع الأصول الغير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات و المنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة – الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مدين [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 448)	495 و496
	و 45 و 46 و 486 و 489]	
	444 و 445 و 447	
الضرائب	مدين 48	
الأصول الأخرى الجارية	50 (خارج 509)	
الموجودات و ما يماثلها		59
توظيفات و أصول مالية جارية	519 و غيرها من المدينين (51 و 52 و 53 و 54)	
أموال الخزينة		
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابع ص 93

ثانيا : الخصوم:

الجدول رقم (II-4)عرض محتوى الفصول الميزانية المحاسبية الخصوم:

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (أو حساب مستغل) رأس المال غير المطلوب العلاوات و الاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)(1) فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع) (1) رؤوس الأموال الخاصة الأخرى , ترحيل من جديد	 101 و 108 109 106 104 107 12 11
حصة الشركات المدمجة	
حصة ذوي الأقلية	
المجموع 1	
الخصوم غير الجارية القروض و الديون المالية الضرائب (المؤجلة و المرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المؤوناتو المنتجات المدرجة في الحسابات سلفا	 16 و 17 134 و 155 229 15(خارج 155) و 131 و 132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية الموردون و الحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم	 40 (خارج 409) دائن 444 و 445 و 447 419 و 509 دائن [42 و 43 و 44 (خارج 444 الى 447) و 45 و 46 و 48] 519 و عيرها من الديون 51 و 52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابع ص 94

المطلب الثاني: عرض النماذج الجدول الحسابات النتائج :

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي كما يلي :[1]

الفرع الأول: جدول الحسابات النتائج حسب الطبيعة:

أولا:عرض نموذج الجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الجدول رقم (II-5) نموذج الجدول الحسابات النتائج حسب الطبيعة:

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال تغيير المخزونات المنتجات المصنعة أو المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
1- استهلاك السنة المالية			
2- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
3- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
4- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
5- النتيجة المالية			
6- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات للأنشطة العادية			
مجموع الأعباء للأنشطة العادية			

[1] مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابع ص91

7- النتيجة الصافية للأنشطة العادية.			
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر الغير العادية –الأعباء(يطلب بيانها)			
8- النتيجة غير العادية			
9- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصص الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
10- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابعص91

ثانيا: عرض محتوى الفصول الجدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

الجدول رقم (II-6) محتوى الفصول الجدول الحسابات النتائج حسب الطبيعة:

	N
رقم الأعمال	70
تغيير المخزونات المنتجات المصنعة أو المنتجات قيد التصنيع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
2- إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	61
11- استهلاك السنة المالية	
12- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	64
13- الفائض الإجمالي عن الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات	68
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	78
14- النتيجة العملياتية	

المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
15- النتيجة المالية	
16- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية	692 و 693
مجموع منتجات للأنشطة العادية	
مجموع الأعباء للأنشطة العادية	
17- النتيجة الصافية للأنشطة العادية.	
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)	77
العناصر الغير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)	67
18- النتيجة غير العادية	
19- النتيجة الصافية للسنة المالية	
حصص الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	
20- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)	
و منها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابعص95

الفرع الثاني : جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

الجدول رقم (II-7): جدول الحسابات النتائج حسب الوظيفة:

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى العملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			

النتيجة العملياتية تقديم التفاصيل الأعباء حسب الطبيعة(مصاريف المستخدمين المخصصات للإهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات) النتيجة الصافية للأنشطة العادية الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية النتيجة الصافية للسنة المالية حصص الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها الحصص ذوي الأقلية(1) حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل السابع ص92

المطلب الثالث: جدول التدفقات الخزينة و جدول تغيرات رؤوس الاموال:

الفرع الاول: عرض جدول التغييرات الخزينة:

أولا : الطريقة المباشرة:

الجدول رقم (II-8) جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			

تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003, يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها, الباب الثاني, الفصل السابع ص96

ثانيا : الطريقة غير المباشرة:

الجدول رقم (II-9) جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

	ملاحظة	السنة المالية **N**	**السنة المالية N+1**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من اجل: - الاهتلاكات و الأرصدة. - تغير الضرائب المؤجلة			

- تغير المخزونات. - تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى. - تغير الموردين و الديون الأخرى. - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية عن الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عند اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن التثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار القروض تسديد القروض			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل(ج)			
تغيير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثيرات تغيرات سعر العملات الأجنبية(1)			
تغيير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003, يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها, الباب الثاني, الفصل السابعص97

الفرع الثاني: عرض جدول تغير الأموال الخاصة:

الجدول رقم(II-10) جدول تغير الأموال الخاصة:

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

مصدر: قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003, يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها, الباب الثاني, الفصل السابعص98

المبحث الثاني: التحليل بواسطة التوازنات المالية:

إن الدراسة التوازن المالي تسمح بتقييم الملاءة و الخطر المالي المتعلق بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة , حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي لإبراز مدى التوازن المؤسسة من أهمها:رأس المال العامل, و احتياجات رأس المال العامل , و الخزينة

المطلب الأول: الميزانية الملية والميزانية الوظيفية:[1]

الفرع الأول :الميزانية المالية (سيولة , الاستحقاق):

تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصل من جهة و درجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية , حيث ترتب الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقها المتزايدة , الأمر الذي يسمح بتقييم الخطر المالي المقرض (خطر عدم الملاءة) و قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل .

الجدول رقم (II-11) الميزانية المالية:

الأصول	الخصوم	
الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (طويلة و متوسطة الآجال). بالقيمة الحقيقية.	الأموال الدائمة. رأس المال الاجتماعي. أموال	رؤوس طويلة و متوسطة
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	الآجال	
	الديون التي تزيد مدتها عن السنة. (طويلة و متوسطة الآجال).	
	الموال قصيرة الأجل. الأموال الأجنبية	رؤوس
	الديون التي تقل مدتها عن السنة.	

[1]لزعر محمد سامي, التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص –الإدارة المالية- , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة المنتوري–قسنطينة- السنة الجامعية 2011-2012 ,ص.ص 89-91

المصدر:لزعر محمد سامي, التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص –الإدارة المالية- , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة المنتوري –قسنطينة- , السنة الجامعية 2011-2012ص 90

الفرع الثاني: الميزانية الوظيفية:

يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي تقوم على أساس تصنيف مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف . و حسب هذا التحليل , فان المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية و مالية تضمن تحقيق وظائف التمويل , الاستثمار , و الاستغلال .

عرف المؤلف Hubert de la Bruslerie الميزانية الوظيفية بأنها : " ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد و الاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية , حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي الموارد و الاستخدامات المتراكمة , و يقصد بالدورات الاقتصادية : دورة الاستثمار , دورة التمويل و دورة الاستغلال " .

يعيد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة الترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب المستوى ديمومتها و عقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة و الاستخدامات الدائمة , حيث يقوم بإظهار ما يلي :

- كتلتين من الأصول : الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية) و الاستخدامات المتداولة (أسفل الميزانية).
- كتلتين من الخصوم : الموارد الثابتة (أعلى الميزانية) و الموارد المتداولة (أسفل الميزانية).
- الخزينة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

الجدول رقم(II-12) الميزانية الوظيفية:

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال	دورة الاستغلال
	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة	

المصدر:لزعر محمد سامي, التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص –الإدارة المالية- , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة المنتوري –قسنطينة- ,السنة الجامعية 2011-2012,ص91

ونقدم في الجدول التالي كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية:

الجدول رقم (II-13): كيفية إعداد الميزانية الوظيفية:

الاستخدامات الثابتة الأصول الثابتة الصافية: التثبيتات غير المادية التثبيتات المادية التثبيتات جاري انجازها التثبيتات المالية	**الموارد الثابتة** رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية
الأصول المتداولة للاستغلال المخزونات (القيمة الصافية) الزبائن (القيمة الصافية) التسبيقات و المدفوعات على الحسابات الأعباء المعاينة مسبقا الضرائب	**الخصوم المتداولة للاستغلال** التسبيقات المستلمة الموردون الديون الجبائيةو الاجتماعية (2) المنتجات معاينة مسبقا
الأصول المتداولة خارج الاستغلال المدينون الآخرون (1)	**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال** الديون المدينة الأخرى (3)
الخزينة أصول الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة	**الخزينة خصوم** أموال الخزينة-الخصوم

(1) يتمثل المدينون الآخرون فيما يلي :العاملون و الحسابات المرتبطة بهم , الهيئات الاجتماعية و الحسابات المرتبطة بهم , المجمع الشركاء , المدينون المختلفون.

(2) تتمثل الديون الجبائية و الاجتماعية فيما يلي: العاملون و الحسابات المرتبطة بهم , الهيئات الاجتماعية و الحسابات المرتبطة بهم , الضرائب(**الدولة**-الضرائب على النتائج،الدولة -الرسوم على رقم الأعمال،الضرائب الأخرى و الرسوم و التسديدات المماثلة).

(3) تتمثل الديون المدينة الأخرى فيما يلي: المجمع الشركاء،الدائنون المختلفون.

المصدر:لزعر محمد سامي, التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص –الإدارة المالية- , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة المنتوري –قسنطينة- , السنة الجامعية 2011-2012,ص 91

المطلب الثاني: رأس المال العامل:

الفرع الأول : تعريف رأس المال العامل و تفسيره المالي:

أولا: تعريف رأس المال العامل:[1]

هناك عدة تعار يف لرأس المال العامل و نذكر منها ما يلي :

- رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي تزيد عن تمويلها للأصول الثابتة.
- رأس المال العامل هو جزء الأموال الدائمة الموجهة لتمويل دورة الاستغلال , و بالتالي فهو يبين قدرة المؤسسة على تمويل الأصول المتداولة عن طريق الأموال الدائمة .
- هو مؤشر للتوازن و هو عبارة عن نقطة عبور من مشاكل التوازن المالي على مدى الطويل إلى المدى القصير.

ثانيا: تفسير المالي لرأس المال العامل :[2]

حتى و إن كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد مؤشرات التوازن المالي في الأجل الطويل ,إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير احد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو بالنقصان ,

و من العوامل التي تغير في حجمه بالزيادة :

- زيادة الأموال الخاصة و القروض طويلة الأجل .
- التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.
- اقتناء أصول إنتاجية الجديدة .
- تسديد للقروض طويلة الأجل .
- نقصان قيمة الأصول الخاصة .

الفرع الثاني:كيفية الحساب الرأس المال العامل و حالاته:

اولا:كيفية حساب رأس المال العامل:[3]

[1] كياس علي , دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة , مذكرة التخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستير أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير, كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2015-2016 ,ص:ص 27-28

[2] عبد الرحمان حمزة شمس الدين دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ,السنة الجامعية 2015-2016 ص:ص : 28-27

[3] زرقي نسرين , دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض البنكية , مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المحاسبية و المالية تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم الاقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2015-2016,ص :41

يمكن حساب رأس المال العامل وفق منظورين :

أ- منظور أعلى الميزانية: و يعبر هنا رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة,حيث:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) –الأصول الثابتة

ب- منظور أسفل الميزانية : يعبر هنا رأس المال العامل عن الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل ,حيث يمثل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة , و هي الأكثر قابلية للتحويل إلى سيولة , و يحسب :

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل = (المخزونات + القيم المحققة + القيم الجاهزة) – الديون قصيرة الأجل = (الأصول المتداولة للاستغلال + الأصول المتداولة خارج الاستغلال + خزينة الأصول)- (الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال + خزينة الخصوم)

ثانيا: حالات رأس المال العامل:[1]

على العموم نجد ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل و هي :

أ-رأس المال العامل موجب: FR>0: وهي الحالة المفضلة , و تعني أن الأصول ممولة بالأموال الدائمة و فائض هذه الأخيرة يستعمل في التمويل الأصول المتداولة .

ب-رأس المال العامل يساوي صفر :FR=0 : و هي الحالة التي تكون فيها المؤسسة قد مولت أصولها المتداولة من مواردها قصيرة الأجل و هو ما يشكل قاعدة التوازن المالي الأدنى و هذا لا يمكن أن يطول لكون دورة استغلال غير مستقرة.

ج- رأس المال العامل سالب FR<0 هذا يعني أن الأموال الدائمة لن تكفي لتغطية الأصول الثابتة و في هذه الحالة سوف تعرف المؤسسة صعوبات في الآجال القصيرة من تسديد المستحقات , أي عدم توفر السيولة اللازمة و هذا يدل على ضعفها المالي .

الفرع الثالث : أنواع رأس المال العامل و العوامل المؤثرة فيه:

اولا:أنواع رأس المال العامل: [2]

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين , دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية ,المرجع سبق ذكره ص 28
[2] المرجع سبق ذكره , ص:ص 28-29

1-1 رأس المال العامل الخاص : و هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة التي تمول الأصول الثابتة , و يحسب بالعلاقة :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة
رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

2-1 رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة, أو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو اقل و تشمل مجموعة الأصول المتداولة , و تحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة
رأس المال العامل = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة

3-1 رأس المال العامل الخارجي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال الإجمالي أوالأصول المتداولة و يحسب بالعلاقة التالية :

رأس المال العامل الخارجي = رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص
رأس المال العامل الخارجي = مجموع الخصوم – الأموال الخاصة
رأس المال العامل الخارجي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

ثانيا: العوامل المؤثرة في رأس المال العال:[1]

2-1 دورة الاستغلال :

نجد أن حجم رأس المال يتغير و يختلف باختلاف دورة الاستغلال , فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم الكبير من الأموال الدائمة لتغطيتها و العكس صحيح , فمثلا المؤسسات التجارية دورة استغلالها قصير أما المؤسسات الصناعية فدورتها طويلة .

2-2 التغييرات الموسمية :

بعض المؤسسات تتميز بنشاط لا موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية كان يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة , لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).

3-2 حجم النشاط المؤسسة:

فكلما كان حجم نشاطها كبير تحتاج إلى رأس مال عامل كبير و العكس صحيح .

4-2 طبيعة النشاط:

فراس المال العامل مرتبط بنوعية و حجم تصريف المنتجات و بالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين , دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية,المرجع سبف ذكره ص:ص 29-30

المطلب الثالث: احتياجات رأس المال العامل:

الفرع الأول : تعريف احتياجات رأس المال العامل وكيفية حسابه:

أولا:تعريف احتياجات رأس المال العامل:

1- احتياجات رأس المال العامل:[1]

تدرس احتياجات رأس لمال العامل في الأجل القصير و تصبح ديونا قصيرة الأجل ما لم يحن موعد تسديدها, و تسمى موارد دورة الاستغلال, بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول إلى سيولة فتسمى احتياجات دورة الاستغلال.

ويمكن تعريفها كما يلي :

" الاحتياجات في رأس المال العامل يعرف على أنه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية أو احتياجات رأس المال العامل تمثل احتياجات تمويل المكملة و مرتبطة بالتسيير العادي للمؤسسة "

و تنقسم احتياجات رأس المال العامل إلى قسمين و هما:[2]

2 - احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

ويمثل القسم الأكبر من احتياجات رأس المال العامل, و يتمثل في الفرق بين أرصدة العناصر المرتبطة مباشرة بالنشاط الاستغلالي العادي للمؤسسة .

3 - احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

يمكن كذالك أن ينشا عن النشاط المؤسسة ذمم و ديون خارج الاستغلال (طارئة أو استثنائية) , غير أن هذا النوع من الذمم و الديون عادة ما تكون نسبته بسيطة أو ضعيفة في تكوين احتياجات رأس المال العامل .

الفرع الثاني : كيفية حساب احتياجات رأس المال العامل:

اولا: احتياجات رأس المال العامل:[3]

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين , دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة الاقتصادية مرجع سبق ذكره,ص 30
[2] لزعر محمد سامي , التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ,مرجع سبق ذكره,ص 95
[3] عبد الرحمان حمزة شمس الدين , دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة الاقتصادية مرجع سبق ذكرهص 31

على مستوى دورة الاستغلال :

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – موارد التمويل + رصيد العمليات خارج الاستغلال

على مستوى الميزانية:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة)– (الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

ثانيا:احتياجات رأس المال العامل للاستغلال :[1]

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال =الأصول المتداولة للاستغلال -الخصوم المتداولة للاستغلال.

ثالثا: احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:[2]

ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال =الأصول المتداولة خارج الاستغلال -الخصوم المتداولة خارج الاستغلال.

الفرع الثالث : حالات احتياجات رأس المال العامل :[3]

تأخذ احتياجات رأس الممال العامل الحالات التالية :

أ- احتياجات رأس المال العامل تساوي صفر BFR=0 :

و هذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة أي كل موارد المتاحة في الأجل القصير تغطي الاحتياجات أي حالة التوازن بالنسبة للمؤسسة و هي حالة عابرة .

ب- احتياجات رأس المال العامل موجبة BFR>0 :

معناه أن احتياجات الدورة > موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى رأس المال و إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل , فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها .

[1]لزعر محمد سامي , التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي,مرجع سبق ذكره ص 95
[2]مرجع سبق ذكره , ص 95
[3]عبد الرحمان حمزة شمس الدين, دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة الاقتصادية مرجع سبق ذكره , ص 32

ج- احتياجات رأس المال العامل سالبة BFR<0 :

هذا يعني أن احتياجات الدورة < موارد الدورة , أي أن الموارد تغطي الاحتياجات و يبقى فائض و المؤسسة لديها سيولة و لا تحتاج إلى رأس مال عامل موجب لكن يجب توفيره لمواجهة الأخطار غير المعتبرة.

المطلب الرابع: الخزينة الصافية :

الفرع الأول : تعريف الخزينة الصافية وكيفية حسابها :

أولا: تعريف الخزينة الصافية:[1]

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات و احتياجات رأس المال العامل . و يعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في التسيير السيولة , و يظهر التضارب بوضوح بين السيولة و الربحية , فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة , و يتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها .

ثانيا :كيفية حساب الخزينة الصافية:

تحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقات التالية :[2]

الخزينة الصافية = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل
الخزينة الصافية = الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية + أموال خزينة أصول – أموال خزينة خصوم

و تحسب أيضا بالطريقة التالية:[3]

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

الفرع الثاني : حالات الخزينة الصافية:[4]

[1] لزعر محمد سامي , التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي,مرجع سبق ذكره ص 96

[2] مرجع سابق الذكر ص 96

[3] كياس علي , دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستير أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ,ص 31

[4] عائشة بوزيد , دور التحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص المحاسبي ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,السنة الجامعية 2016-2017,ص:ص 56-57

الخزينة الموجبة : هذا يدل على أنرأس المال العامل قادر على التمويل احتياجات الدورة و هناك فائض يضم إلى الخزينة , إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة , لذالك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تمويلها إلى استثمارات .

الخزينة السالبة :نجد أن احتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل , أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية فتلجا إلى الاقتراض قصيرة الأجل, و إن دام الحال فان المؤسسة تواجه خطر دائم و مستمر , هذه الوضعية إن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة , بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل , و هذا ما يسبب اختلاف في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة لمواجهة الديون الفورية .

الخزينة الصفرية :إذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أنرأس المال مساوي لاحتياجات رأس المال العامل و هي الوضعية المثلى للخزينة , إلا انه لا يوجد إفراط أو التبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت .

المبحث الثالث: التحليل بواسطة النسب المالية:

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من أهم طرق التحليل المالي و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين , و هي من أقدم هذه التقنيات حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين بها آنذاك المستخدمون و أصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية , و لعل أهم ما ساعد على انتشار النسب بين المحللين و المستخدمين سهولة استخراجها و فهمها و إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة .[1]

المطلب الأول: نسب السيولة و نسب الهيكل التمويل و اليسر المالي :

الفرع الاول :نسب السيولة:[2]

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها , و لقياس ذالك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

1-نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة سيولة الأصول = (الأصول المتداولة/مجموع الأصول) × 100 %

- إذا كانت >0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة اكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها لأرباح(المؤسسة تجارية).
- إذا كانت <0.5 يعني أن قيمة الأصول الثابتة اكبر من قيمة مجموع الأصول المتداولة, و يعني ذالك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة(المؤسسة صناعية).

2-نسبة السيولة العامة : تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة العامة = (مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل) × 100 %

- إذا كانت > 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل بمعنى آخر قادرة على دفع.

[1] كياس علي , دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة , المرجع سبق ذكره, ص 10

[2] بن والي إكرام , فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وفق pcn , مذكرة التخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي , كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2016-2017 , ص:ص 37-38

- إذا كانت < 1 المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون القصيرة الأجل.

3-نسبة السيولة الجاهزة : تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر نسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة حيث تبين هذه النسبة مدى القدرة المؤسسة على تسديد ديونها الجارية بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط , دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة , لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة , ما يصعب عليها تحويل قيم غير الجاهزة إلى سيولة أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق يتم حساب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الخصوم الجارية) × 100%

كلما قلت هذه النسبة عن 0.3 فان المؤسسة تواجه صعوبات في الدفع . و كلما كانت اكبر من الواحد فان هذا يدل على إفراط في استخدام الأموال الجاهزة.[1]

4-نسبة السيولة السريعة : تستعمل هذه النسبة لاختبار مدى كفاية المصادر النقدية الموجودة لدى المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى تسيير موجودات من البضاعة , و ضمن هذه الشروط تعتبر هذه النسبة مقياسا أكثر تحفظا للسيولة من نسبة التداول لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة , و لأنها تستثني البضاعة و المدفوعات مقدما من البسط , و تحسب هذه النسبة على النحو التالي :

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية – المخزون) / الخصوم الجارية × 100 %

الفرع الثاني : النسب الهيكل التمويل و اليسر المالي:[2]

أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات علاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير , لكن قد يريد المحلل الملي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل , أي مدى اليسر المالي و بالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان احتياجات مستخدمي القوائم المالية . و هناك العدد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها :

1- نسبة التمويل الخارجي للأصول :

و تحسب بطريقة التالية :

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية)/إجمالي الأصول

[1] هدي ايمان , التحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل استثمارات المؤسسة , مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2016-2017, ص 48.

[2] لزعر محمد سامي , التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي , المرجع سبق ذكره , ص:ص 100-101.

تفسير النسبة :

تعبر هذه النسبة عن مدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من الأصول الغير .

2- نسبة التمويل الداخلي للأصول :

و تحسب بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الداخلي للأصول = الأموال الخاصة / إجمالي الأصول

تفسير النسبة :

تستخدم هذه النسبة كدليل على مدى استقرار و سلامة مركز المالي من منظور الأجل الطويل .

3- نسبة المديونية الكاملة:

و تحسب بالصيغة الرياضية التالية :

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية)/ الأموال الخاصة

تفسير النسبة :

تستخدم هذه النسبة كمؤشر على مدى المخاطرة التي يغامر بها المقرضون .

4- نسبة المديونية القصيرة الأجل :

و تحسب بالعلاقة الرياضية التالية:

نسبة المديونية القصيرة الأجل = الخصوم الجارية / الأموال الخاصة

تفسير النسبة:

تبرز هذه النسبة العلاقة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع و مقدار الأموال الخارجية القصيرة الأجل .

المطلب الثاني: نسبة المديونية:[1]

يطلق على هذه المجموعة أيضا نسب إدارة المديونية , و تقيس نسب المديونية المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في الاعتماد على الأموال الغير في تمويل احتياجاتها , فهذا و يولي كل من المالكين و المقرضين اهتماما خاصا بهذه المجموعة من النسب لأهميتها الخاصة لهم .

و قبل استعراض نسب المديونية , لا بد من التنبيه إلى أن المؤسسات ذات المديونية المرتفعة تكون عادة أكثر تأثرا بالتطورات السلبية التي قد تطرأ على نشاطها من تلك المؤسسات ذات مديونية المنخفضة , و لما كانت نسب المديونية تساعد في قياس مدى هذا تأثر , فقد كان من الواجب الانتباه إلى الاختلاف الواسع بين هذه النسب باختلاف الأنشطة التي تمارسها المؤسسات.

***نسب المديونية أو نسب الرفع المالي:**

و تخدم هذه النسب الهدف الأول من أهداف نسب المديونية , و هو تعرف مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل موجداتها المختلفة , حيث يمكن بواسطتها هذه المجموعة من النسب تعرف الأهمية النسبية لكل مصدر من المصادر التمويل , و مدى الأمان المتاح للدائنين من خلا التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية , و من أهم هذه النسب ما يلي :

1-نسبة الديون إلى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين:

تحسب هذه النسبة على نحو التالي :

نسبة المديونية = إجمالي الديون (قصيرة الأجل و طويلة الأجل)/ صافي حقوق المساهمين

يقصد بإجمالي الديون كافة الأموال التي حصلت عليها المؤسسة من الغير, و تتمثل في قروض القصيرة الأجل و الطويلة الأجل. أما الحقوق الملكية فيقصد بها رأس المال و الاحتياطات و الأرباح المحتجزة .

و توازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين لعمليات المؤسسة مع التمويل المقدم لنفس الغاية من قبل أصحابها , كما تعبر عن مدى مخاطر المالية لكل من الطرفين , إذ كلما ارتفعت هذه النسبة زادت احتمالات عدم قدرة المؤسسة على خدمة دينها و زادت مخاطر المقرضين , و تزيد أيضا مخاطر المستثمرين , لان عدم القدرة على خدمة الدين قد يؤدي إلى الإفلاس .

و يعبر انخفاض هذه النسبة بشكل عام عن حماية أفضل للدائنين , و يعبر أيضا عن وجود قدرة كامنة على الاقتراض لدى المؤسسة .

2-إجمالي الديون / الموجودات:

[1] كياس علي , دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ,المرجع سبق ذكره, ص:ص 25-27.

تقيس هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من الأموال الغير , كما تقدم معلومات عن قدرة المؤسسة لاستيعاب تراجع الأصول الناتجة عن خسارة دون تعويض حقوق الدائنين للخطر .

و تحسب هذه النسبة على النحو التالي :

نسبة إجمالي الديون / الموجودات = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات

مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها , يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض مخاطر التي يتعرض لها المالكون و المقرضون , لان انخفاض النسبة يعني انخفاض عبء خدمة الدين . و يفضل الدائنون انخفاض هذه النسبة , لان زيادتها قد يؤدي إلى تعظيم العائد لهم , كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد .

3-نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حق الملكية:

تحسب هذه النسبة على النحو التالي:

نسبة الديون القصيرة / حقوق الملكية = الديون القصيرة الأجل/ حقوق الملكية

لا تلجا المؤسسة إلى زيادة الاقتراض القصير الأجل لتمويل عملياتها الطويلة الأجل إلا بعد استنفاذ قدرتها على الاقتراض الطويل الأجل بسبب انخفاض رأسمالها ، وارتفاع المخاطر التشغيلية لها ، بسبب احتمال أن تتأثر حجم نشاطها سريعا بالتغيرات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي .و ارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67 بالمائة قد يكون مؤشرا باقتراب الخطر ، و مؤشرا على اضطرار المؤسسة إلى زيادة الاعتماد على المصادر القصيرة الأجل عوضا عن المصادر الطويلة الأجل بسبب ضعف ثقة الدائنين بوضع المؤسسة على المدى الطويل.

المطلب الثالث: نسب النشاط:[1]

وهي تعرف بنسب التفسير و هي مكملة لنسب الهيكلة لأنها تسمح بإدخال البعد الزمني في التحليل وذلك بالأخذ بعين الاعتبار دورا لبعض عناصر الميزانية فهي تستخدم بهدف الوقوف على الكيفية التي تسير بها الإدارة المالية و الموارد المالية المتوفرة لديها .

[1]سايحي مهدي , رشيد كمال , دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة , مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي في شعبة العلوم المالية و المحاسبة , كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ,السنة الجامعية 2016-2017, ص:ص 27-29

تستخدم هذه النسب لتقيم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها و تقسيم دى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة في اقتناء الأصول و مدى قدرتها على استخدام الأمثل لهذه الأصول و تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات و كذا أكبر ربح ممكن في ما يلي أهم هذه النسب هي:

1-معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية و حجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة ، و تساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره من الإجابة على السؤال مهم مفاده لأن مجموع الاستثمار في الأصول يبدو معقولا قياسا بمستوى النشاط التشغيلي للمؤسسة ممثلا بالمبيعات.

و يتم الحساب هذا المعدل وفقا لعلاقة التالية:

معدل دوران مجموع الأصول= رقم الأعمال /مجموع الأصول

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليها المؤسسة ، فإذا كان معدل المؤسسة أكبر من معدل القطاع فهذا يعني أن المؤسسة تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال العامل المستثمر أما إذا كان معدل المؤسسة من منخفضا مقارنة بمعدل القطاع فهذا دليل على وجود أصول غير مستغلة أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها.

و يقتضي الأمر عند دراسة معدل دوران الأصول كمؤشر تحليلي لتقييم قدرة و فاعلية الأصول فيتزايد حجم المبيعات ضرورة متابعة حجم الاستثمار في الأصول من ناحية توزيعه بين الاستثمار في الأصول المتداولة.

2-معدل دوران الأصول الثابتة:

من مؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة كفاءة فاعلية أدائها في استغلال و استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات و يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفقا لعلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال /الأصول الثابتة

كلما زاد معدل دوران الأصول الثابتة قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الإدارية من خلال فاعلية استخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في الأصول الثابتة تقييم بمقدار اقتصادي أمثل.

3-معدل دوران الأصول المتداولة:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات و يتم حساب هذا المعدل وفقا لعلاقة التالية :

معدل دوران الأصول المتداولة= رقم الأعمال /الأصول المتداولة

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات و بالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات و في ذلك تعظيم للأداء التشغيلي.

4-نسب دوران المخزون:

تهتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المحزونات و معرفة المدة التي يستغرق من اجل تحويلها من مخزونات إلى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي و لحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية , و المؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية:

1-4 المؤسسات التجارية:

مدة دوران البضائع = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة×360. يوم

2-4 المؤسسات الصناعية:

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون/ تكلفة شراء المواد الأولية×360 .يوم

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون/ تكلفة المنتجات التامة الصنع×360 .يوم

حيث أن: [1]

متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة) / 2

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة:

عدد دورات البضائع = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون.

عدد دورات المواد الأولية = المشتريات من المواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون.

[1] عبد الرحمان حمزة شمس الدين . دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية . مرجع سبق ذكره , ص 43

عدد دورات المنتوج التام = تكلفة الإنتاج السنوية / متوسط المخزون.

5- نسبة دوران الحقوق:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدة أجال تحصيل الحقوق.

مدة دوران الحقوق = مجموع حقوق الزبائن (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال بما فيها لرسوم×360 .

عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيها لرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن

6- نسبة دوران الموردين:

تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين و نميز بين المؤسسات التجارية و الصناعية نظرا لاختلاف في إعادة المشتريات.

1-6 المؤسسة التجارية:

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات البضائع×360. يوم

2-6 المؤسسة الصناعية:

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية×360. يوم

المطلب الرابع: نسب الربحية و النسب المردودية:

الفرع الأول ا:نسب الربحية:[1]

تعطي النسب الربحية مؤشرات تعبر على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق ربح سواء من الأموال المستثمرة أو من المبيعات فهي مقياس لكفاءة السياسات الاستثمارية للشركة التشغيلية و التحويلية و هي بذالك تعكس الأداء

[1] بن والي إكرام , فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وفق PCN, المرجع سبق ذكره , ص:ص 39-41

المالي للشركة ولا تهم هذه النسب الإدارة فقط بل كذالك تعتبر من المؤشرات الرئيسية التي تهم المستثمرون الحاليون و المتوقعون من أجل معرفة اتجاهات استثماراتهم :

1- نسبة ربحية المبيعات: يمكن استخدام ثلاث مقاييس لإيضاح العلاقة بين المبيعات و الربحية:مجمل الربح ، صافي الربح التشغيلي ، أو صافي الربح ، أما مجمل الربح فهو مؤشر غير مقبول نظرا لأنه لا يتضمن تكاليف التشغيل و التي تعتبر مؤشرا مهما على كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على التكاليف . و لذلك فإننا نكتفي في هذا المجال بصافي الربح التشغيلي أو صافي الربح .

1-1هامش الربح التشغيلي : تبين هذه النسبة ربحية المبيعات التشغيلية ، و صافي الربح التشغيلي يعتبر مقياسا أفضل لربحية المبيعات ، لأن هذا الربح يستثنى تكاليف التمويل من الحساب ، و لذلك فإننا في هذه الحالة نقارن منشآت تختلف عن بعضها من حيث نسبة المديونية إلى حقوق الملكية .

هامش الربح التشغيلي = صافي الربح التشغيلي /المبيعات

1-2هامش صافي الربح :و بالمقارنة مع صافي الربح التشغيلي فإن صافي الربح يتأثر بأسلوب تمويل المؤسسة كما أنه يتأثر بقرارات تشغيلية ، فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على القروض في التمويل كلما انخفض صافي الربح.

هامش صافي الربح =صافي الربح /المبيعات

2-ربحية الاستثمارات : و هنا نود التعرف على مقدار العائد الذي تحققها المؤسسة على استثمار في الأصول- .
و يمكن في هذا السياق استخدام النسب التالية:

2 1معدل العائد على الأصول : تقيس هذه النسبة صافي ربحية المؤسسة لكل دينار يتم استثماره في الأصول بغض النظر عن الطريقة التي يتم فيها تمويل الأصول ، أي أن هذه النسبة تبين مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربحية من مواردها المختلفة و مع أن هذه النسبة تستخدم بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة إلا أنها قد تؤدي إلى نتائج مضللة في التقييم ، و السبب في ذلك يعود إلى أن صافي الربح لا يتضمن الفوائد على القروض ، و هو العائد الذي يتم دفعه إلى المقرضين الذين قاموا بتمويل جزء من استثمارات المؤسسة ، و يمكن التغلب على هذه المشكلة باستبدال صافي الربح في بسط النسبة أعلاه بصافي الربح التشغيلي و حساب نسبة جديدة هي معدل العائد التشغيلي على الأصول حيث أن:

معدل العائد التشغيلي على الأصول =صافي الربح التشغيلي /الأصول

و إذا أراد المحلل معرفة أسباب انخفاض هذا العائد عن المتوسط فإن بإمكانه إعادة كتابة النسبة السابقة

على الشكل التالي :

المبيعات / الأصول × معدل العائد على الأصول = صافي الربح التشغيلي / المبيعات

ونحن بهذه الطريقة نقسم هذه النسبة إلى جزئين رئيسيين : الأول هو هامش الربح التشغيلي ، أما الثاني فهو معدل دوران الأصول ، و لذلك فإن :

معدل دوران الأصول × معدل العائد التشغيلي على الأصول = هامش الربح

و يعتبر هامش الربح التشغيلي ذو أهمية قصوى في فهم ربحية المنشأة و ذلك بتحديد العوامل المؤثرة فيه وهي متوسط سعر الوحدة) تكلفة البضاعة المباعة ، تكاليف التشغيل × . المبيعات (عدد الوحدات المباعة أما معدل دوران الأصول فهو يعتمد على مدى كفاءة الإدارة في تشغيل الأصول لتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات.

2- **2معدل العائد على حقوق الملكية**: قلنا سابقا بأنه إذا رغب المحلل في تقييم أداء المؤسسة في ما يتعلق باستثماراتها في الأصول فإن من المستحسن استعمال معدل العائد التشغيلي على الأصول ، أما إذا رغب المحلل في معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المؤسسة مقارنة بغيرهم من المساهمين في مؤسسات أخرى فإن من المناسب حساب معدل العائد على حقوق الملكية كالتالي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/حقوق الملكية

الفرع الثاني :النسب المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأسا لمال المستثمرة في تحقيق النتائج المالية, كما تعرف على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها ، و تعتبر نسب المردودية نسب مختلطة يتم الحصول على بنودها من قائمتي حسابات النتائج

والميزانية . و في ما يلي أهم نسب المردودية [1]

.1المردودية الاقتصادية:[1]

[1]بن عودة فيصل , تأثير التشخيص المالي على جودة القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2017-2018 , ص38

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي ، و تستبعد النشاطات الثانوية و ذات الطابع الاستثنائي ، حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج و الأصول الاقتصادية من الميزانية . أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال ، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال

و تحسب بالعلاقة التالية :

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية

.2المردودية المالية:[2]

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية ، حيث نأخذ النتيجة الصافية من حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية حيث تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة و رفع حجم الأموال الخاصة.

و تحسب بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

3-**المردودية التجارية** :[3]

تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنتيجة الصافية ' أي باستبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال , و تحسب بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية/رقم الأعمال خارج الضريبة

و هي نسب لتقييم نشاط المؤسسة و ذالك بمقارنة رقم الأعمال المحقق بالنتيجة, إذن يتطلب على المؤسسة الحصول على النتائج الكافية لكل منتج مباع لتغطية التكاليف و الحصول على الربح.[1]

---

[1]المرجع السابق ص 39

[2]المرجع السابق ص 39

[3] عائشة بوزيد , دور التحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير التخصص فحص المحاسبي , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خيضر بسكرة , السنة الجامعية 2016-2017 , ص:ص 60-61

4-مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي) :[2]

تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة ، لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية فهي توضح الربحية التجارية لمختلف عمليات الشراء بغرض إعادة البيع ، و هي تحسب بالعلاقة التالية:

مردودية النشاط = الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الضريبة

حيث أن الهامش الإجمالي تحسب كالأتي:

الهامش الإجمالي = مبيعات – مشتريات المستهلكة

5-نسبة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة) :[3]

تستعمل هذه النسبة لقياس مردودية المؤسسات الإنتاجية لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الإنتاج و تكاليفه ، و تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة القيمة المضافة =القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الضريبة

6- الرافعة المالية:[4]

تقيس الرافعة المالية الأثر الايجابي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية , حيث تستطيع تحسين مردوديتها المالية باستعمال الديون شريطة أن تختلف الأموال الخاصة عن صفر , وان يكون معدل تكلفة هذه الديون اقل من مردوديتها الاقتصادية . و هذا يعني انه لا ينبغي الإفراط في الاستدانة –نظرا لتكلفة – التي تتحملها المؤسسة و المخاطر التي تتعرض لها , و عليه فان هناك حد لا ينبغي تجاوزه .

-صياغة اثر الرفع المالي:

يمكننا توضيح طريقة صياغة علاقة الرفع المالي بالعلاقة التالية:

الرافعة المالية = مردودية المالية – المردودية الاقتصادية

[1] هدي إيمان , التحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل استثمارات مؤسسة , مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي التخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير, كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , ص50

[2] شارف عيسى علي نور الدين , دراسة التحليل المالي كاداة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و التنبؤ بالمستقبل , مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي التخصص تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2016-2017ص:ص 48-49

[3] المرجع سبق ذكره ,ص 49 .

[4] لزعر محمد سامي , التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام الحاسبي المالي ,المرجع سبق ذكره , ص:ص 109-111

و نلخص في نهاية الأمر ثلاث حالات:

.الحالة الأولى: يلعب اثر الرفع دورا ايجابيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية اكبر من معدل فوائد الديون , فكلما زاد ذراع الرفع و زاد الفرق (م.ق– ع) , كلما أدى ذالك إلى ارتفاع مردودية الأموال الخاصة .

الحالة الثانية: للرفع اثر حيادي عندما تتساوى المردودية الاقتصادية مع معدل فوائد الديون , و هي حالة نادرة , هذا يؤدي إلى ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى .

الحالة الثالثة : يلعب اثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية اقل من معدل فوائد الديون , و كل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة .

خاتمة الفصل الثاني:

إن القوائم المالية تسمح لنا بإعطاء نظرة شاملة للمؤسسة و هي عبارة عن مختلف جداول تعد اعتمادا عن عمليات المالية للمؤسسة و كذا القرائن الدالة عليها , و القوائم المالية تعد وفقا للمرجعية المحاسبية المعتمدة عليها في فترة و منطقة معينة للوجود المؤسسة و هنا المرجعية المحاسبية المعتمدة هي النظام المحاسبي المالي الجديد , لكن هذه القوائم المالية غير كافية وحدها لأجل قراءتها بل لابد لنا من الآلية التي تسمح لنا بذالك و من تلك الآلية التحليل المالي و لا يتم ذالك إلا من خلال مختلف أدواته و التي تسمى بالأدوات التحليل المالي و هنا استخدمنا من بين أدوات التحليل المالي هما التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية و التحليل المالي باستخدام النسب المالية , بحيث آن التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية تكفي فقط قائمة المالية الوحيدة ألا و هي الميزانية أما الأداة الثانية و هي التحليل المالي بواسطة النسب فإننا نستخدم قائمتين المالية ألا و هما جدول الميزانية و الجدول الحسابات النتائج , فقد رأينا في هذا الفصل مختلف العمليات الحسابية لمختلف الأدوات التحليل المالي و نجد الفرق بين أداتي التحليل المالي في أن التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية هي عبارة عن مختلف عمليات الجمع و طرح فقط أما بالنسبة للتحليل المالي بواسطة النسب فهي عبارة عن عمليات القسمة بالإضافة إلى الجمع و طرح أي عبارة عن الكسر , و الفرق الأخر بين أداتين نجد أن التحليل المالي بواسطة التوازنات المالية يعتمد على القائمة المالية الواحدة ألا و هي الميزانية في حين أن التحليل المالي بواسطة النسب يعتمد على القائمتين المالية و هما الميزانية و جدول الحسابات النتائج , و العنصر المشترك بين أداتين هو أن كلاهما يعطينا وصفا معينا للوضعية المالية للمؤسسة .

الفصل الثالث

مقدمة الفصل الثالث:

سنتطرق في هذا الفصل إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة رام للتكرير السكر فرع من المجمع برحال , أي سنقوم بدراسة الميدانية للمؤسسة و تطبيق أدوات التحليل المالي ميدانيا , بحيث سنقوم في المبحث الأول بإعطاء اللمحة و التعريف للمؤسسة رام للتكرير السكر و بيان هيكلها التنظيمي و نشاطها و دورها , كما سنقوم بالعرض مختلف القوائم المالية للمؤسسة للفترة المحاسبية 2017 في المبحث الثاني, و في المبحث الثالث سنقوم بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة رام للتكرير السكر بواسطة التوازنات المالية , و في المبحث الرابع سنقوم بالتحليل المالي للوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مختلف النسب المالية فتابعونا:

المبحث الأول : تقديم العام للمؤسسة رام للتكرير السكر:

المطلب الأول: لمحة التاريخية و تعريف مؤسسة رام للتكرير السكر:

الفرع الأول: لمحة التاريخية عن مؤسسة رام للتكرير السكر:

تعتبر شركة تكرير السكر بمستغانم فرع من المؤسسة الوطنية للتكرير محددة بنظام قانوني يضبط حسن تسييرها فهذه الشركة تأخذ تسمية المؤسسة العمومية الاقتصادية شركة ذات أسهم يمكن تحويلها من مكان لآخر بموجب قرار من الجهة العامة وبقرار من مجلس الإدارة حسب المادة الرابعة وتستمر لمدة 99 سنة ابتداءا من تاريخ قيدها بالسجل التجاري ويمكن تحديدها كما يمكن حلها مسبقا طبقا لأحكام القانون التجاري والقانون الأساسي حسب المادة 50.

أنشأت وحدة مستغانم لتكرير السكربتاريخ 1965/05/16 م بالمرسوم التنفيذي رقم 49/ CAB و بالقرار الأحادي رقم 115/355/69 بتاريخ 1965/05/23 .

شركة ذات أسهم 164000 ألف سهم بمبلغ 100 دج للسهم الواحد و برأس مال يقدر ب

164000000000 دج تقدر الوحدة في غرب مدينة مزغران على الطريق الرابط بين وهران و مستغانم

وتشغل مساحة قدرها11 هكتار وساهمت في انجازها الشركة الفرنسية Fivecail Babcok Fcb

سنة 1970

انطلقت العملية الإنتاجية بها بتاريخ 1974/04/18 والهدف من إنشائها هو تكرير السكر المستورد من الخارج لإنتاج السكر الموجه للاستهلاك المتمثل في:

بقايا السكر / سكر مبلور بوزن 50 كلغ

الفرع الثاني: تعريف مؤسسة رام للتكرير السكر:

مؤسسة رام سكر مؤسسة تجارية ذات طابع إنتاجي حيث تقوم باستيراد المادة الأولية(السكر الأحمر) من الدول التالية : البرازيل , كوريا ,الموزنبيق, ساحل العاج عن طريق الخواص BLANKY لتكرير السكر أي RAM SUCREMOSTAGANEM BERRAHACGROVPEلتكرير السكر من فرعين مستغانم وخميس مليانة زائد وهران الذي هو في طريق الصنع وكذلك شركة النقل لنقل السكر الخام حيث تصل حوالي 105000 طن في اليوم أي ما يعادل 450000 طن إلى

500000 طن في السنة. ولها وحدة اتخاذ القرار ويبل عدد عمالها حوالي 250 عامل. و اليك تعريف الوجيز للشركة رام للتكرير السكر:

تعريف وجيز للمؤسسة- :

التسمية :معمل تكرير السكر رام سكر RAM SUCRE -

(RAFFINRIE DE SUCRE DE MOSTAGANEM)

رمز النشاط التجاري : 107401 - السكريات وتصفية ,قطاع النشاط للإنتاج الصناعي.

عنوان :طريق مزغران رقم البريد 58 مستغانم.

الشكل القانوني :شركة ذات أسهم.

رأ المال 164000000,00 دج.

عدد الأسهم 164000 - :بمبلغ 100 دج للسهم.

نشاط الشركة :تكرير السكر .

رام سكر شركة ذات أسهم وهي في فرع من فروع مجمع برحال خاضعة للشركة الأم شركة ذات أسهم تحقق 90% من رأس مالها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي و الأهداف للمؤسسة رام للتكرير السكر:

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة رام للسكر:

يتمثل الهيكل التنظيمي أو التركيب الداخلي للمؤسسة في عدد من المديريات والمصالح التي تترأسها المديرية العامة

للمؤسسة برفقة الأمانة العامة على النحو التالي:

الشكل رقم (III-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة رام للتكرير السكر:

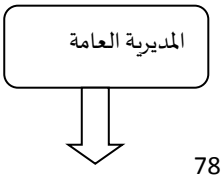

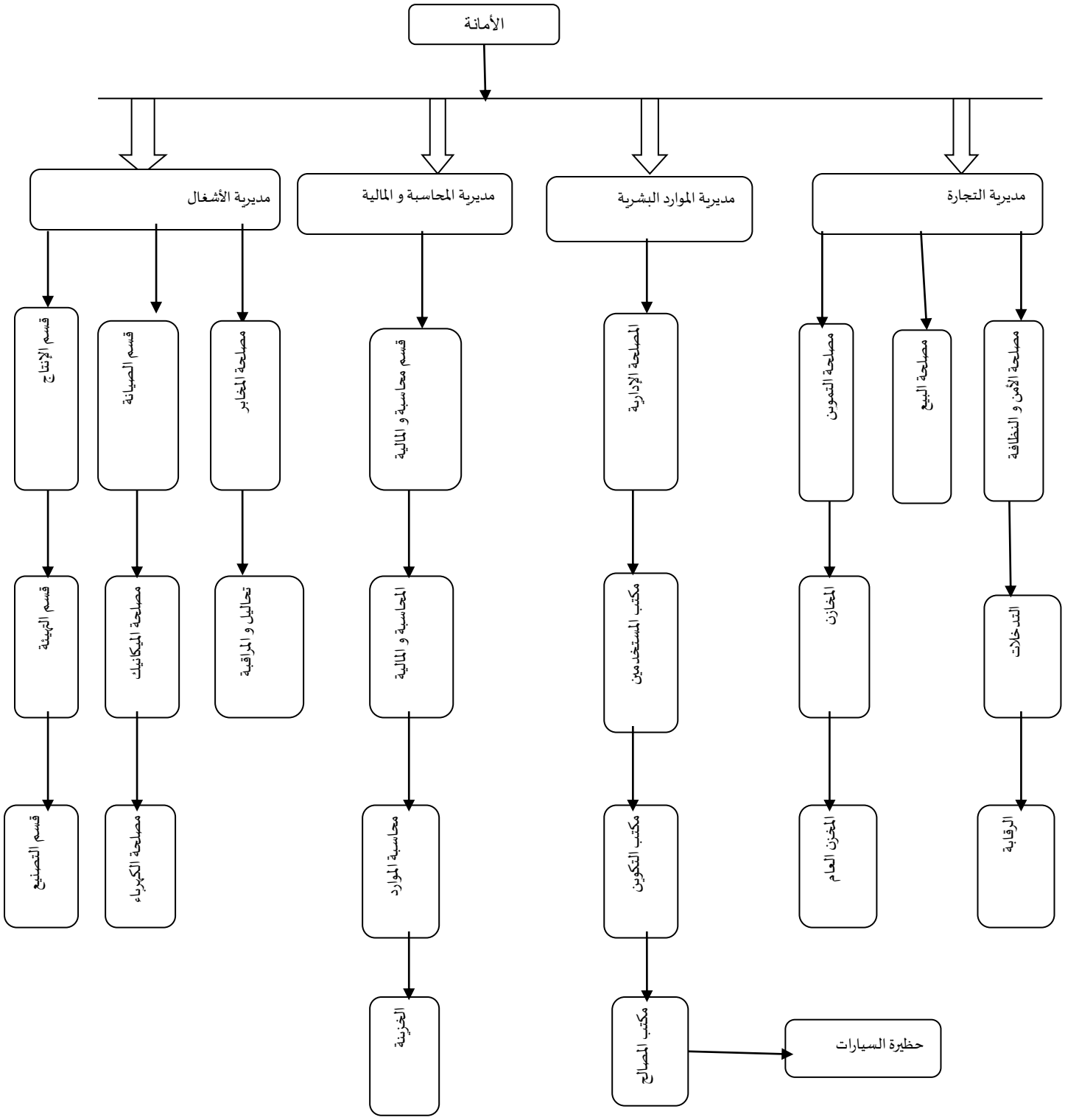

المصدر: الوثائق المؤسسة.

ومن خلال تربصنا تطرقنا إلى مديرية المحاسبة والمالية التي هي مكلفة بمراقبة ومتابعة العمليات المحاسبية والمالية داخل المؤسسة ومن خلاله يمكن توضيح الهيكل التنظيمي الخاص بالمديرية:

الشكل رقم (III-2): الهيكل التنظيمي الخاص بمديرية المحاسبة و المالية:

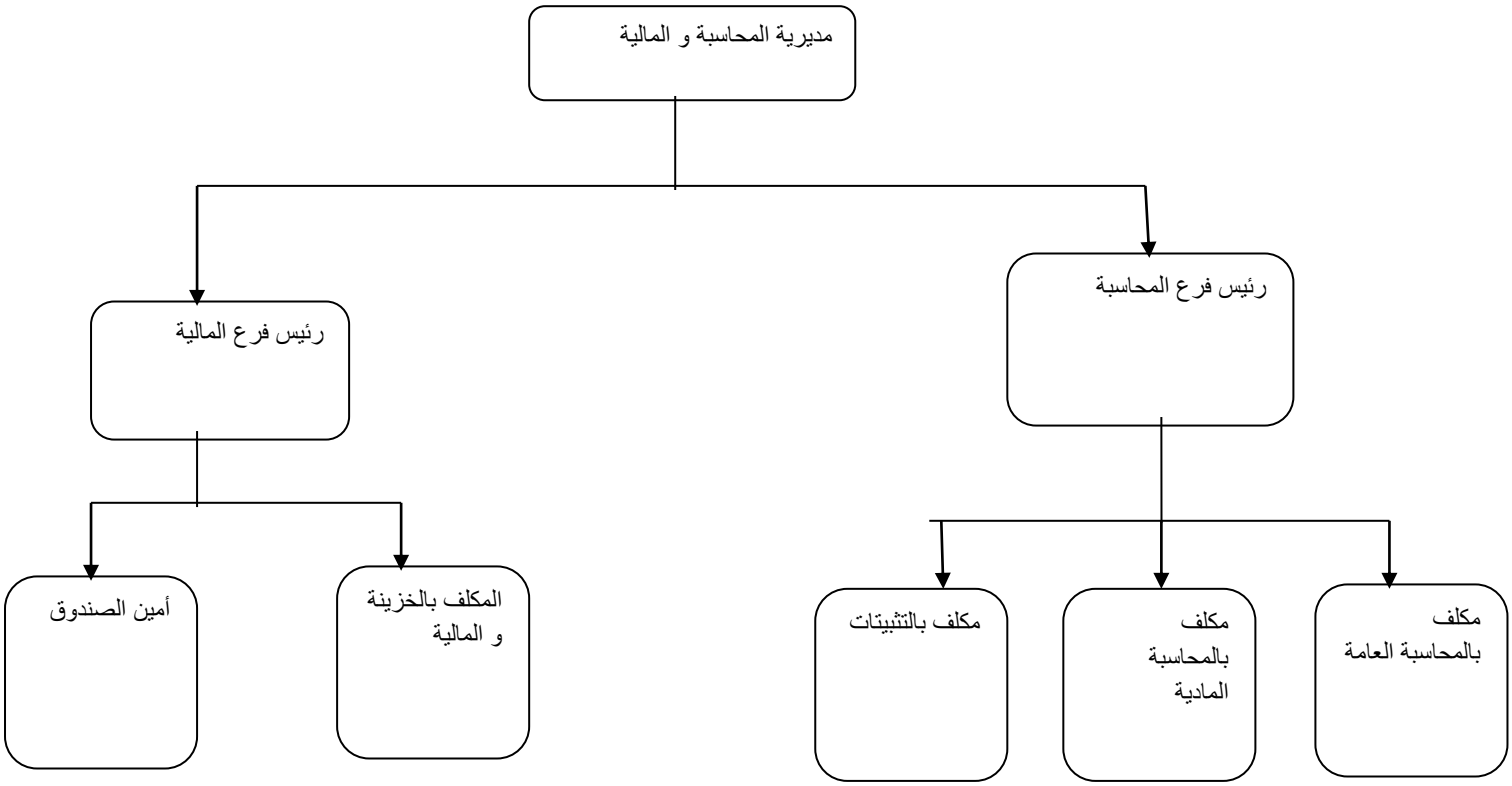

المصدر: مؤسسة رام للتكرار السكر.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة رام للتكرير السكر:

إن الهدف الأساسي للمؤسسة هو إرضاء وتلبية حاجات الزبائن بالإضافة إلى تحقيق الاستمرارية والبقاء والنمو ولها أيضا أهداف أخر تسعى لتحقيقها حتى تكون في قمة النجاح ومن بينها:

- استثمار وتسيير وتنمية نشاطات إنتاج السكر وكل النشاطات الصناعية الأخر التي لها علامة نشاطها الأساسي .
- ضمان التكوين لتتمكن من تحقيق المخططات المعتمدة فيها فيخص الإنتاج مادة السكر.
- تنظيم وتطوير هيكل الصيانة بحيث ترفع مردودية الإنتاج.
- تعظيم الإنتاج والربح الجيد.
- العمل على الاستفادة من التكنولوجيا والأساليب الحديثة في العمل بما يسهل عمليات الإنتاج والتسيير من خلال التدريب والملتقيات في هذا الشأن.
- تسيير وتنمية نشاطات إنتاج السكر بما يضمن تغطية الطلب على هذه المادة.
- ضمان بيع بضاعتها في إطار الأهداف المسطرة والتدابير المتخذة من قبل الحكومة فيما يخص التسويق.

المطلب الثالث: سيرورة العمل و إمكانيات مؤسسة رام للتكرير السكر:

الفرع الأول : سيرورة عمل للمؤسسة رام للتكرير السكر:

تمر عملية الإنتاج داخل الوحدة عبر المراحل التالية:

1مرحلة التموين:

و تنقسم إل قسمن هما الاستقبال والتخزين:

1 - 1الاستقبال :

وتقوم وحدة رام سكر مستغانم لتكرير السكر بالاستيراد المادة الأولية (السكر الأحمر) من الدول التالية : البرازيل, كوبا, الموزمبيق, ساحل العاج وتصل الكمية المطلوبة عبر الخط البحري بوهران تم تخزن في المخزن الرئيسي بالميناء الذي يتسعا إلى 1800طن وهذا الأخير يزود وحدة مستغانم.

وعند وصول الكمية يتم شحنها من المخزن الرئيسي من الميناء عن طريق شركة الأسهم (وهران الراشيدية لنقل) فرع مجمع برحال إلى وحدة الإنتاج رام سكر بمستغانم باستلام حصتها ذلك بإرسال شحنات حيث تقدر حمولتها ب 20 طن على مسافة 90 كم من استلام الوثائق التالية :فاتورة الشراء وصل التسليم ووصل النقل.

2 - 1التخزين:

لما تصل المادة الأولية إل المخازن (مخازن الوحدة)التي تتسع إلى 15000 طن يقوم المكلف بالمخازن بإعادة وزن الكمية أو التلبية للتأكد من صحة المعلومات الموجودة في فاتوة الشراء وبعد يقوم بالتسجيل مذكرة الإدخال في جدول الجرد الذي يحتوي على المعلومات التالية :تاريخ المادة الأولية وكميتها وكلفتها.

3 - 1آلية التموين داخل المؤسسة- :

إن عمية التمويل التي تقوم بها الوحدة تتبع المراحل التالية:

تقديم طلب الشراء :تقوم إدارة المخازن بالوحدة في إعداد طلب الشراء المتوفرة بكمية قليلة حيث يقدم هذا الطلب إلى مصلحة الشراء للدراسة لتحديد النوع، والكمية المطلوبة والقيمة وذالك باشتراك مصلحة المالية والإدارة العامة ثم تعد طلبيه الشراء.

•إرسال أمر التوريد :بعد دراسة طلبيه الشراء من مصلحة الشراء والمصالح الأخرى تقوم هذه الأخيرة بالاتصال بالموردين بهدف التموين بالسلع والمواد المطلوبة وبعد الاتفاق حول السعر ونوعية المادة .

تحرير إدارة الشراء وثيقة أمر التوريد في مسند يحتوي على المعلومات التالية : التاريخ اسم المورد وعنوانه وينسخ منه نسخة منها تبقى لدى مصلحة الشراء و نسخة ترسل إل المورد.

•استلام الطلبية :عندما تصل المواد المطلوبة إلى الوحدة يتولى استلامها مصلحة المخازن بعد معاينتها و تحرير نسخة استلام.

•استلام الفاتورة وتسديد قيمة الموارد المستلمة: بعد ما تستلم مصلحة المخازن لمواد بعد تقرير باستلامها تبعث نسخة منه إلى مصلحة الشراء مع وصل فاتورة الشراء ثم المدير المالي يدفع ثمنها بالشيك .

مرحلة الإنتاج:

يرسل مدير الإنتاج بطلبيه الإخراج المادة الأولية من المخازن إلى ورشة الإنتاج و أحيانا يكون تزويد الورشة مباشرة من المخزن الموجودة بالميناء ويتم تكرير السكر على مراحل التالية:

1 - 2مرحلة المعالجة- :

باستخدام آلات الضخ , يصل السكر الخام إلى ورشة المعالجة وبعد ذلك يمزج في الخزان الثالث (R3) .

2 - مرحلة العنفة:

هذه العملية تسمح بعزل بلورات السكر من المزيج باستخدام آلة الطرد المركزي حيث جزء من المزيج يمرر لعملية البلورة المنتجات الضعيف أما الباقي من المزيج والذي يمثل البلورات يمر إلى المرحلة الموالية.

3 - 2 مرحلة التذويب- :

فبمساعدة لولبي ترسل البلورات إلى الخزانة تذويب بدرجة 80 . ويضاف إلى آلية مادة أسود نباتي (محلول الكيربون) والماء ثم يخلط ثم يصفى هذ ا المزيج و يعطي محلول يدعى (sirop).

4 - 2 مرحلة التصفية- :

في هذه المرحلة تقوم بعملية التصفية الكاملة للمحلول باستعمال مصفاة إليه لذلك.

5 - 2 مرحلة البلورة- :

والهدف منها هو نوع ، الماء الموجود في المحلول حيث تنجز عملية البلورة بدرجة حرارة تقارب 75% لكي تتحصل على السكر نوعا ما رطب بنسبة 0.5% إلى 2%

7 - 2مرحلة التجفيف- :

المنتجات الجيدة ترسل مباشرة إلى ورشات صناعة سكر القالب , وبالنسبة للمنتجات الضعيفة يجفف بجهاز تسخين (مكيف هوائي ساخن) وتوضع في أكياس ل 50 كغ.

8 - 2مرحلة التخزين- :

ترسل المنتجات إلى مخازن الوحدة الخاصة بها.

3مرحلة التوزيع- :

تقوم وحدة مستغانم بتوزيع كل المنتوج النهائي بمركز استيراد التي تقوم بتوزيع المنتوج وهذا طبقا للإستراتجية المجمع.

الفرع الثاني: إمكانيات مؤسسة رام للتكرير السكر:

•من الناحية البشرية :تمتلك مؤسسة رام سكي أكثر من 250 عامل ذكور وإناث لكن عدد الإناث نسبة قليلة حوالي 10% وهذا نظرا لطبيعة عمل المؤسسة وهم ذو خبرة ومؤهلات جيدة تسمح بمسايرة النشاط لمدة زمنية طويلة كونها تعمل على تنشيط البعثات العلمية والعملية وترسل بعض العمال للمشاركة في الداخل والخارج من أجل مسايرة العصرية وعدد العمال مقسمين إلى أربعة أفواج وتكون فترات العمل بالتناوب ويعمل كل فوج 8ساعات قانونية ومن خلال ذلك يمكن تبين مهام الموارد البشرية بحيث تضم:

أ -رئيس مصلحة المستخدمين:وتتمثل مهامه في :

- ✓ متابعة تسيير إدارة العمال.
- ✓ تطبيق قانون العمال.
- ✓ متابعة المسار الوظيفي للعمال.

ب -مكتب المستخدمين :وتتمثل مهامه في:

- ✓ مراقبة ملفات العمل كما يحضر قرارات التنصيب
- ✓ تقييم أداء ومهام العمال.
- ✓ وضع تقارير يومية خاصة بإحصاء العمال.

ت -فرع ضمان الاجتماعي :يقوم ب:

- ✓ تصريح العمال.
- ✓ تصريح الإجازات الطبية.
- ✓ يقدم المنح.
- ✓ تصريح بداية التقاعد.

ث -فرع الأجور: يقوم ب:

- ✓ تحديد أجور المستخدمين بصفة عامة.
- ✓ تحديد المنح والتعويضات.
- ✓ تصفية رصيد كل الحسابات.

ومن خلال ذالك يمكن تبيان العلاقة بين مصلحة المستخدمين ومصلحة المحاسبة في الشكل التالي:

الشكل رقم (III-3) العلاقة بين مصلحة المستخدمين و مصلحة المحاسبة:

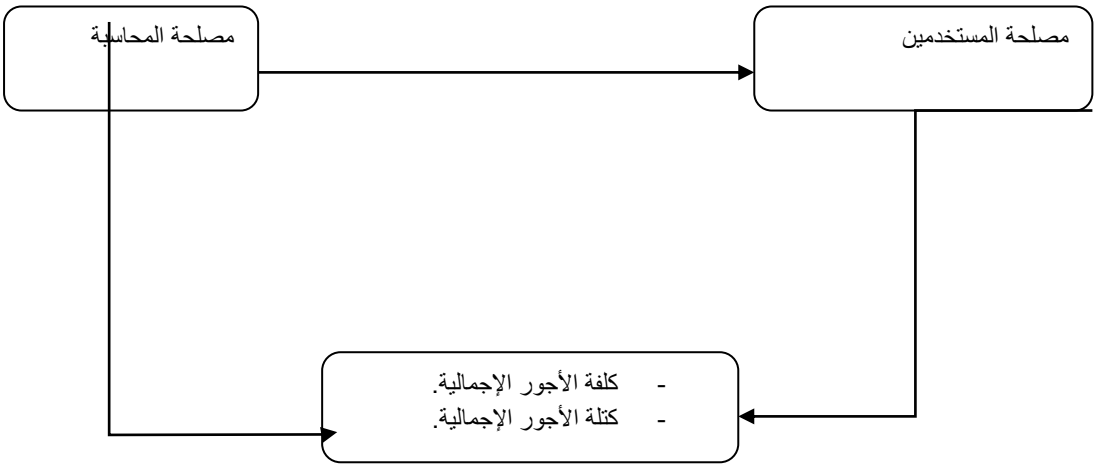

المصدر: وثائق المؤسسة.

حيث تقوم مصلحة المستخدمين بتحضير كتلة الأجور الإجمالية ثم تنقل إلى مصلحة المحاسبة التي يتم فيها

تحضير المبلغ الإجمالي المستحق للأجر وقيام هذه العملية كل شهر.

•**من الناحية المادية** :يحتوي المركب على 269 آلة ذات تكنولوجيا عالية لمواكبة التطورات الخارجية والداخلية وكلها من الخارج وتسهر شبكة الإعلام الآلي على تسيير وتطوير ثقافة المعلومات داخل المؤسسة لتسهيل العمل والبحث والسرعة في التنفيذ فالشركة تستعمل حوالي 100 حاسوب من أنواع مختلفة ولديها 54 طابعة وتستعمل الشركة 06 برامج بلغات مختلفة منها برامج المحاسبة , برامج الأجور, برامج تقدير (تسيير المخزونات.)

•**من الناحية المالية والتسيير** :تمتلك المؤسسة رام سكر جهاز تسيير منظم ومحكم إذا أنه يعتمد على محاسبة التحليلية في التنسيق والتنظيم واتخاذ القرارات وتمتلك رأس مال ضخم يقدر ب 146000000.00 دج ,كما تمتاز المؤسسة بموقع استراتيجي هام وتتميز بنقطة إستراتيجية هامة ومهمة في نفس الوقت تأهلها لتكون أكبر مؤسسة وطنية لصناعة السكير على المستوى الوطني.

المبحث الثاني : القوائم المالية لمؤسسة رام السكر للسنة 2017 وفقا للنظام المحاسبي المالي:

المطلب الأول : الميزانية المحاسبية للسنة 2017 لمؤسسة رام لتكرير السكر:

الجدول رقم (III-1) ميزانية الأصول للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017:

الأصل	ملاحظة	أصول 2017	اهتلاك رصيد 2017	صافي 2017	صافي 2016
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء- المنتوج الايجابي و السلبي					
تثبيتات معنوية		80.000.00	4.666.67	75.333.33	
تثبيتات عينية		3.177.578.673.81	1.838.472.554.60	1.339.106.119.21	1.378.667.048.16
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات جاري انجازها		33.488.895.97		33.488.895.97	20.868.548.67
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب المؤجلة على الأصل		282.000.00		282.000.00	282.000.00
مجموع الأصل غير الجاري		3211429569.76	1838477221.27	1372952348.51	1399817596.83
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		98032219.61		98032219.61	79267054.17
حسابات الدائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		577720852.72	730696.30	576990129.42	474518111.60
المدينون الآخرون		25639073.27		25639073.27	17561600.86
الضرائب و ما شابهها		154438391.70		154438391.70	116403411.76
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		61365842.76		61365842.76	64671147.23
مجموع الأصول الجارية		917196353.06	730696.30	916465656.76	752421325.62
المجموع العام للأصول		4128625922.84	1839207917.57	2289418005.27	2152238922.45

المصدر: وثائق المؤسسة انظر الملحق رقم 1

الجدول رقم (III-2) ميزانية الخصوم للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017 :

الخصوم	ملاحظة	2017	2016
رؤوس الموال الخاصة			

رأس مال تم إصداره		164000000.00	164000000.00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات –احتياطات المدمجة (1)		799312.85	799312.85
فوارق إعادة التقييم		1042726860.00	1042726860.00
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية /(نتيجة صافية حصة المجمع(1))		108870200.65	102110796.33
رؤوس أموال الخاصة أخرى /ترحيل من جديد		551601482.76	44949686.43
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصص ذوي الأقلية			
المجموع 1		1867997856.26	1759127655.61
الخصوم غير جارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)		465621.14	413219.47
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		6994839.31	6719041.07
مجموع الخصوم غير جارية (2)		7460460.45	7132260.54
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة		173908585.19	158448237.16
ضرائب		169249502.27	168950089.24
ديون أخرى		70801601.10	58580679.90
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)		413959688.56	385979006.30
مجموع عام للخصوم		2289418005.27	2152238922.45

المصدر: وثائق المؤسسة انظر الملحق رقم 2

المطلب الثاني : جدول الحسابات النتائج للسنة 2017 لمؤسسة رام للتكرير السكر:

الجدول رقم (III-3) جدول الحسابات حسب الطبيعة للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017:

	ملاحظة	2017	2016
رقم الأعمال تغيير المخزونات المنتجات المصنعة أو المنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال		663019618.27 2968653.01	611694496.70 4836406.11
1- إنتاج السنة المالية		665988271.28	616530902.81
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		198304737.13 14399611.50	185850340.49 19869606.67
2- استهلاك السنة المالية		212704348.63	205719947.16
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		453283922.65	410810955.65
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة		274790954.50 556049.23	235363484.50 351815.26
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال		177936918.92	175095655.89
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات		327186.44 906394.39 42678077.35	663210.21 4825747.27 43922688.65
5- النتيجة العملياتية		134679633.62	127010430.16
المنتوجات المالية الأعباء المالية		216501.38 423786.46	39205.95 476777.12
6- النتيجة المالية		207285.08	437571.17
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		134472348.54	126572859.01
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		25549746.22	24048843.21
الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية		52401.67	413219.47
مجموع منتجات للأنشطة العادية		666531959.10	617233318.97
مجموع الأعباء للأنشطة العادية		557661758.45	515122522.64
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية.		108870200.65	102110796.33
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر الغير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية		108870200.65	102110796.33
حصص الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			

حصة المجمع (1)			

المصدر الوثائق المؤسسة انظر الملحق رقم 3

المطلب الثالث: جدول التدفقات الخزينة للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر:

الجدول رقم (III-4) جدول التدفقات الخزينة للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017:

	ملاحظة	2017	2016
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن		597332695.54	469752618.68
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين		556941821.71	462876200.41
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			1236566.68
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		40417873.83	5639851.59
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية(يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)		**40417873.83**	**5639851.59**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية		5000000.00	2540233.90
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			

الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)	**-5000000.00**		**-2540233.90**
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	**35417873.83**		**3099617.69**
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية	-64971147.23		-82028728.68
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية	61365842.76		64671147.23
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة	**126036989.99**		**146699875.91**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	108870200.65		102110796.33

المصدر الوثائق المؤسسة انظر الملحق رقم 4

المطلب الرابع : جدول التغييرات رؤوس الأموال للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر :

الجدول رقم (III-5) جدول حركة رؤوس الأموال للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017:

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						417243462.16
إعادة تقييم التثبيتات					1042726860.00	
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية		164000000.00	799312.85			43943164.48
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						449490686.43
إعادة تقييم التثبيتات					1042726860.00	
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال		164000000.00	799312.85			
صافي نتيجة السنة المالية						102110796.33
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر الوثائق المؤسسة

المبحث الثالث: التقييم الأداء المالي للمؤسسة رام لتكرير السكر للسنة 2017:

المطلب الأول :التحليل بواسطة التوازنات المالية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر :

الفرع الأول: إعداد الميزانية الوظيفية:

أولا : الميزانية الوظيفية الشاملة:

الجدول رقم (III-6) الميزانية الوظيفية للمؤسسة رام للسكر 2017 :

الاستخدامات الثابتة		**الموارد الثابتة**	
التثبيتات غير المادية	75333.33	رؤوس الأموال الخاصة:	
التثبيتات المادية	1339106119.21	رأس المال تم إصداره	164000000.00
التثبيتات جاري انجازها	33488895.97	علاوات و الاحتياطات	799312.85
التثبيتات المالية	282000.00	فارق إعادة التقييم	1042726860.00
		نتيجة الصافية	108870200.65
		الترحيل من جديد	551601482.76
		الخصوم غير الجارية:	
		ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)	465621.14
		مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا	6994839.31
مجموع الاستخدامات الثابتة	**1372952348.51**	**مجموع الموارد الثابتة**	**1875458316,71**
الأصول المتداولة للاستغلال		**الخصوم المتداولة للاستغلال**	
المخزونات (القيمة الصافية)	98032219.61	الموردون و الحسابات الملحقة	173908585.19
الزبائن (القيمة الصافية)	576990129.42	الديون الجبائية و الاجتماعية (2)	169249502.27
التسبيقات و المدفوعات على الحسابات			
الأعباء المعاينة مسبقا			
الضرائب	154438391.70		
مجموع الأصول المتداولة للاستغلال	**829460740.73**	**مجموع الخصوم المتداولة للاستغلال**	343158087,46
الأصول المتداولة خارج الاستغلال		**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	
المدينون الآخرون (1)	25639073.27	الديون المدينة الأخرى (3)	70801601.10
مجموع الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**25639073.27**	**مجموع الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	**70801601.10**
الخزينة أصول		**الخزينة خصوم**	
الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية		أموال الخزينة-الخصوم	00.00
أموال الخزينة	61365842.76		

مجموع خزينة الأصول	**61365842.76**	**مجموع الخزينة خصوم**	**00.00**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الوثائق المؤسسة .

ثانيا: الميزانية الوظيفية المختصرة:

الجدول رقم (III-7) الميزانية الوظيفية المختصرة للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017:

الاستخدامات الثابتة	**1372952348.51**	**الموارد الثابتة**	**1875458316,71**
الأصول المتداولة للاستغلال	**829460740.73**	**الخصوم المتداولة للاستغلال**	343158087,46
الأصول المتداولة خارج الاستغلال	**25639073.27**	**الخصوم المتداولة خارج الاستغلال**	**70801601.10**
خزينة الأصول	**61365842.76**	**خزينة الخصوم**	**00.00**

الفرع الثاني: رأس المال العامل FR:

أولا : حساب رأس المال العامل:

1-حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة = (الأموال الخاصة + الديون الطويلة الأجل) –الأصول الثابتة = 1875458316,71 – 1372952348.51 =502505968,20

2-حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل = (المخزونات + القيم المحققة + القيم الجاهزة) – الديون قصيرة الأجل = (الأصول المتداولة للاستغلال + الأصول المتداولة خارج الاستغلال + خزينة الأصول)-(الخصوم المتداولة للاستغلال + الخصوم المتداولة خارج الاستغلال + خزينة الخصوم) = (829460740.73+25639073.27+61365842.76)-(343158087,46+ 70801601.10 +00) = 916465656,76 - 413959688,56 = 502505968,20

1- تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ هنا في فترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن رأس المال الموجب و هذا يعني أن المؤسسة رام للسكر قد مولت كل استخداماتها الثابتة بالموارد الثابتة و أن المبلغ 502505968.20 دج يمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تمويلها للاستخدامات الثابتة و هذا الفائض قد يوجه لتمويل الأصول المتداولة القصيرة الأجل .

الفرع الثالث: احتياجات رأس المال العامل BFR:

أولا : احتياجات رأس المال العامل للاستغلال :

1- **حساب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:**

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال =الأصول المتداولة للاستغلال -الخصوم المتداولة للاستغلال= 829460740.73 - 486302653,27 = 343158087,46

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

1- حساب احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال =الأصول المتداولة خارج الاستغلال -الخصوم المتداولة خارج الاستغلال = 25639073.27 - 70801601.10 = (45162527,83-)

ثالثا : احتياجات رأس المال العامل :

1 – حساب احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = 486302653,27 +(45162527,83-) = 441140125,44

2 - تفسير النتيجة المتحصل عليها :

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن رأس المال العامل موجب أي أن الأصول المتداولة اكبر من الخصوم المتداولة بقيمة 441140125.44 و هذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل قدره 441140125,44 لتمويل الأصول المتداولة

الفرع الرابع: الخزينة الصافية TN:

أولا: حساب الخزينة الصافية:

طريقة الأولى: و تحسب بالطريقة التالية :

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم = 61365842.76 – 00 = 61365842,76

طريقة الثانية : و تحسب بالطريقة التالية :

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل = 502505968,20 - 441140125,44 =61365842,76

ثانيا : تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن الخزينة الصافية موجبة و هذا يعني أن رأس المال العامل قد غطى كل احتياجات من رأس المال و حقق فائض بقيمة 61365842.76 دج و هذا الفائض يضم إلى الخزينة , لكن هذا الفائض ليس في مصلحة المؤسسة أي أن الأموال لا تجمد و إنما يجب استخدامه إما في تسديد الديون و إما في تمويله للاستثمارات و هذا ما يعرف باستخدام الأمثل للموارد و عدم اكتناز الأموال .

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر:

الفرع الأول: نسب السيولة:

أولا: نسبة السيولة الأصول:

1- حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

نسبة سيولة الأصول = (الأصول المتداولة/مجموع الأصول) × 100 % = (2289418005.27 /916465656.76) × 100 = 0,40

2- تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة سيولة الأصول هي 0.4 و هي تمثل مدى سيولة الأصول و نلاحظ أن هذه النسبة اصغر من نسبة 0.5 و هذا يعني أن قيمة الأصول الثابتة اكبر من قيمة مجموع الأصول المتداولة و يعني ذالك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة(المؤسسة صناعية) .

ثانيا:نسبة السيولة العامة:

1- حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

نسبة السيولة العامة = (مجموع الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل) × 100 % = (916465656.76/ 413959688.56) × 100 % = 2,21 .

2- تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في دورة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة سيولة العامة تساوي 2.21 و هي تمثل قدرة المؤسسة على الوفاء بدينها و بما أن هذه النسبة اكبر من 1 , هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة و بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل بمعنى آخر قادرة على دفع.

ثالثا:نسبة السيولة الجاهزة:

1- حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

نسبة السيولة الجاهزة = (القيم الجاهزة / الخصوم الجارية) × 100% = (413959688.56 / 61365842.76) = 0,15

2- تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الدورة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة السيولة الجاهزة تساوي 0.15 و هي تمثل قدرة المؤسسة على تسديد ديونها الجارية أي القصيرة الأجل من خلال ما لديها من السيولة الجاهزة أي النقديات و بما أن هذه النسبة اقل من 0.3 , فهذا يعني أن المؤسسة تواجه الصعوبات في التسديد الديون الجارية أي القصيرة الأجل.

رابعا:نسبة السيولة السريعة:

1- حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول الجارية – المخزون) / الخصوم الجارية × 100 % = (916465656.76- 98032219.61) / 413959688.56 = 413959688.56/818433437,15 =1,98

2- تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الدورة المحاسبية للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة2017 إن نسبة السيولة السريعة تساوي 1.98 و هي تمثل مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الآجل بالاعتماد على موجداتها دون الاعتماد على مخزون من البضاعة.

الفرع الثاني: النسب المديونية:

أولا: نسبة الديون إلى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين:

1- حساب النسبة: وتحسب كالأتي:

نسبة المديونية = إجمالي الديون (قصيرة الأجل و طويلة الأجل)/ صافي حقوق المساهمين = (413959688.56+ 7460460.45) / 1867997856.26 = 1867997856.26/421420149,01 = 0,23

2- تفسير النتيجة:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للمؤسسة رام للتكرير السكر في سنة 2017 أن نسبة الديون إلى حقوق المساهمين تساوي 0.23 و هي تمثل نسبة التمويل المقدم من الدائنين على التمويل المقدم من طرف أصحاب المنشاة , و يعني أن المؤسسة في حالة لا باس بها و ذالك لان النسبة اقل من 1 أي يمكن للمؤسسة من تسديد ديونها من خلال مواردها الدائمة.

ثانيا: إجمالي الديون / الموجودات :

1- حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

نسبة إجمالي الديون / الموجودات = إجمالي الديون / إجمالي الموجودات = (413959688.56+ 7460460.45) / 2289418005.27 = 2289418005.27 / 421420149,01 =0,18

2- تفسير النتيجة:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة إجمالي الديون على الموجودات تساوي 0.18 و هي تمثل نسبة التمويل المؤسسة من خلال إجمالي ديون.

ثالثا: نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حق الملكية:

1- حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

نسبة الديون القصيرة / حقوق الملكية = الديون القصيرة الأجل/ حقوق الملكية = 413959688.56 / 1867997856.26 = 0,22

2- تفسير النتيجة:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية تساوي 0.22 و هي تمثل نسبة التمويل من الديون قصيرة الأجل على التمويل المقدم من طرف أصحاب المنشاة , و يعني أن المؤسسة في حالة لا باس بها و ذالك لان النسبة اقل من 1 أي يمكن للمؤسسة من تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال مواردها الدائمة.

الفرع الثالث: نسب النشاط :

أولا: معدل دوران مجموع الأصول:

1-حساب النسبة: وتحسب كالأتي:

معدل دوران مجموع الأصول= رقم الأعمال /مجموع الأصول = 2289418005.27/663019618.27= 0,29

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن معدل دوران مجموع الأصول تساوي 0.29 و هي تمثل العلاقة بين المبيعات و حجم الأصول مستخدمة في خلقها داخل المؤسسة , أي أن 1دج من الأصول تخلق قيمة المبيعات ذات قيمة 0.29 دج.

ثانيا: معدل دوران الأصول الثابتة:

1-حساب النسبة: وتحسب كالأتي:

معدل دوران الأصول الثابتة= رقم الأعمال /الأصول الثابتة =1372952348.51/663019618.27=0,48

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن معدل دوران الأصول الثابتة تساوي 0.48 و هي تمثل العلاقة بين المبيعات و حجم الأصول الثابتة المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة , أي أن 1دج من الأصول الثابتة تخلق قيمة المبيعات ذات قيمة 0.48 دج.

ثالثا: معدل دوران الأصول المتداولة:

1-حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

معدل دوران الأصول المتداولة= رقم الأعمال /الأصول المتداولة =916465656.76/663019618.27=0,72

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن معدل دوران الأصول المتداولة تساوي 0.72 و هي تمثل العلاقة بين المبيعات و حجم الأصول المتداولة مستخدمة في خلقها داخل المؤسسة , أي أن 1دج من الأصول المتداولة تخلق قيمة المبيعات ذات قيمة 0.72 دج .

رابعا: نسب دوران المخزون:

1-حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

بما إني متربص في المؤسسة رام للتكرير السكر و هي المؤسسة الصناعية ففي هذه الحالة أقوم بالحساب نسب المتعلقة بالمؤسسة الصناعية و هي مدة دوران المواد الأولية و مدة الدوران المنتجات التامة و هما يحسبا بالعلاقة التالية:

1-1مدة دوران المواد الأولية:

1-1-1 حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

مدة دوران المواد الأولية =متوسط المخزون/ تكلفة شراء المواد الأولية×360 .يوم

حيث أن متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة)/2= (19446785.28+16978641.75)/2= 18212713,52=2/36425427,0300

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون/ تكلفة شراء المواد الأولية×360 .يوم = (18212713,52 /98032219.61) ×360= 0,19 × 360 =68,4 أي 68 يوم

1-1-2 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن مدة دوران مواد أولية هي 68 يوم أي شهرين و 8 أيام و هي المدة التي يتم فيها تحويل المادة الأولية إلى منتوج تام للصنع .

1-2مدة الدوران المنتجات التامة:

1-2-1 حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون/ تكلفة المنتجات التامة الصنع×360 .يوم

حيث أن متوسط المخزون = (مخزون أول مدة + مخزون آخر مدة)/2=(468000.00+24537.500.00)/2= 12502750,00=2/25005500,0000

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون/ تكلفة المنتجات التامة الصنع×360 .يوم =(557662571,8505/12502750,00) ×360= 0,22 × 360 = 79,2 أي 79 يوم

2-2-1 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 في مؤسسة رام للتكرير السكر أن مدة دوران منتوج التام أي سكر الأبيض هو 79 يوم أي شهرين و 19 يوم و هي المدة التي يتم تحويل فيها المخزون إلى الحقوق ا والى السيولة على حسب الحالة .

خامسا: مدة دوران الحقوق:

1-حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

مدة دوران الحقوق = مجموع حقوق الزبائن (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال بما فيها لرسوم×360 . = 576990129.42/663019618.27×360=360*0,87=313,29 أي 313 يوم .

عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيها لرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن= 663019618.27/576990129.42=1,15 مرة.

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة المالية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن مدة دوران الحقوق تساوي 313 يوما أي 10 أشهر و 13 يوما و هذه المدة تمثل تحصيل الحقوق من الزبائن أي تحصيل كل الحقوق بعد 10 أشهر و 13 يوم.

سادسا: مدة دوران الموردين:

1-حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية×360. يوم = 173908585.19/198304737.13×360 = 0,88 × 360 = 315,71 أي 316 يوم.

عدد دوران الموردين = مشتريات مواد الأولية / مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع =1,14 مرة

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة المالية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن مدة دوران الموردين تساوي 316 يوما أي 10 أشهر و 16يوما و هذه المدة تمثل تسديد الديون إلى الموردين , أي تسديد ديون الموردين بعد 10 أشهر و 16 يوم .

الفرع الرابع: : نسب الربحية و النسب المردودية:

أولا : نسب الربحية:

1- نسبة ربحية المبيعات :

1-1 هامش الربح التشغيلي :

1-1-1 حساب النسبة: و تحسب كالتالي:

هامش الربح التشغيلي = صافي الربح التشغيلي /المبيعات = 663019618.27/134679633.62 = 0,2031

2-1-1 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الدورة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن هامش الربح التشغيلي تساوي 0,2031 و هذه النسبة تمثل ربحية المبيعات دون تكاليف التمويل , و هذا يعني أن من كل 1 دج من المبيعات تتحصل المؤسسة على 0,2031 دج كهامش ربح التشغيلي خارج التكاليف التمويل.

2-1 هامش صافي الربح:

1-2-1 حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

هامش صافي الربح =صافي الربح /المبيعات = 663019618.27/134472348.54 = 0,2028

2-2-1 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في لدورة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن هامش صافي الربح تساوي 0.2028 و هذه النسبة تمثل ربحية المبيعات , و هذا يعني أن من كل 1 دج من المبيعات تحقق المؤسسة ما قيمته 0.2028 دج كهامش صافي الربح .

2- ربحية الاستثمارات:

1-2 معدل العائد على الأصول :

1-1-2 حساب النسبة:

و تحسب كالأتي:

معدل العائد التشغيلي على الأصول =صافي الربح التشغيلي /الأصول = 134679633.62 / 2289418005.27 = 0,0588

2-1-2 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الدورة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن معدل العائد التشغيلي للأصول تساوي 0.0588 , و هذا يعني أن كل 1 دج من الأصول التي تم استثماره يحقق ما قيمته 0.0588 دج من عائد التشغيلي .

2-2 معدل العائد على حقوق الملكية:

2-2-1 حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح/حقوق الملكية = 134472348.54/ 1867997856.26 = 0,0720 .

2-2-2 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن معدل العائد على الحقوق الملكية تساوي 0.0720 , أي أن كل 1 دج من رأس المال يتم استثماره يتم الحصول على 0.0720 دج كعائد أو كصافي الربح .

ثانيا : النسب المردودية:

1- المردودية الاقتصادية:

1-1 حساب النسبة: و تحسب كالتالي:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية=

حيث أن النتيجة الاستغلال بعد الضريبة = نتيجة الاستغلال(أو ما يسمى بالفائض الإجمالي للاستغلال) – نتيجة الاستغلال × معدل الضريبة على الأرباح = نتيجة الاستغلال ×(1- معدل الضريبة على الأرباح) = 177936918.92 × (1-0.19) = 177936918.92 × 0.81 = 144 128 904,33 .

المردودية الاقتصادية = 144128904,33 / 2289418005.27 = 0,0630

2-1 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن المردودية الاقتصادية تساوي 0,0630 و هذا يعني أن كل 1 دج من أصول الاقتصادية(أي مجمل الديون مع رؤوس الأموال) تعطينا نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ما قيمته 0,0630 دج .

2- المردودية المالية:

1-2 حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة = 1867997856.26 /108870200.65 = 0,0583

تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن المردودية المالية تساوي 0,0583, و هذا يعني أن كل 1 دج من الأموال الخاصة تعطينا 0,0583 دج كنتيجة الصافية .

3- المردودية التجارية:

1-3 حساب النسبة: وتحسب كالأتي:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية/رقم الأعمال خارج الضريبة = 663019618.27/108870200.65 = 0,16 .

2-3 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن المردودية التجارية تساوي 0.16 , و هذا يعني أن كل 1 دج من رقم الأعمال يعطي نتيجة الصافية تقدر ب 0.06 دج

4- مردودية النشاط (نسبة الهامش الإجمالي):

1-4 حساب النسبة: و تحسب كالأتي:

مردودية النشاط = الهامش الإجمالي / رقم الأعمال خارج الضريبة = (مبيعات – مشتريات المستهلكة) / رقم الأعمال خارج الضريبة = (663019618.27 - 198304737.13)/ 663019618.27 = 464714881,1400 / 663019618.27 = 0,70

2-4 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن مردودية النشاط أي نسبة هامش الإجمالي تساوي 0.70 و هذا ما يعني أن كل 1 دج من رقم الأعمال أي المبيعات تعطينا هامش إجمالي قدره 0.70 دج .

5- نسبة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة) :

1-5 حساب النسبة : و تحسب كالأتي:

نسبة القيمة المضافة =القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الضريبة = 453283922.65/ 663019618.27 = 0,68

2-5 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة القيمة المضافة تساوي 0.68 مما يعني أن 1 دج من رقم الأعمال تعطينا القيمة المضافة قدرها 0.68 دج .

6- الرافعة المالية:

1-6 حساب النسبة: و تحسب هذه النسبة كما يلي:

الرافعة المالية = مردودية المالية – المردودية الاقتصادية = 0,0583 - 0,0630 =(0,0047-)

2-6 تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الدورة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة الرافعة المالية تساوي(0,0047-) و هذه النسبة سالبة مما يعني أن في هذه الحالة يلعب اثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية اقل من معدل فوائد الديون , و كل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة .

الفرع الخامس: النسب الهيكل التمويل و اليسر المالي:

أولا: نسبة تمويل الخارجي للأصول:

1-حساب لنسبة: وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي للأصول = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية)/إجمالي الأصول = 0,18=2289418005.27/421420149,0100=2289418005.27 /(7460460.45+413959688.56)

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 في المؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة التمويل الخارجي للأصول هي 0.18 و هذا يعني أن المؤسسة هنا تعتمد على ما نسبته 18% من التمويل الخارجي أي من إجمالي الديون .

ثانيا: نسبة التمويل الداخلي للأصول:

1-حساب لنسبة: وتحسب كما يلي:

نسبة التمويل الداخلي للأصول= الأموال الخاصة / إجمالي الأصول= 0,82=2289418005.27/1867997856.26

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة التمويل الداخلي للأصول هي 0.82 و هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي ما نسبته 82% أي من رؤوس الأموال و حصص المساهمين.

ثالثا: نسب المديونية كاملة:

1-حساب لنسبة: وتحسب كما يلي:

نسبة المديونية الكاملة = (الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية)/ الأموال الخاصة = (7460460.45+413959688.56)/ 0,23=1867997856.26/421420149,0100=1867997856.26

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة المديونية كاملة تساوي 0.23 و هنا نلاحظ إن علاقة أو نسبة بين مجموع الديون و مقدار رؤوس الأموال مقدمة من أصحاب المنشاة تمثل 23% .

رابعا: نسب المديونية قصيرة الأجل:

1-حساب لنسبة: وتحسب كما يلي:

نسبة المديونية القصيرة الأجل = الخصوم الجارية / الأموال الخاصة= 1867997856.26/413959688.56= 0,2216

2-تفسير النتيجة المتحصل عليها:

نلاحظ في الفترة المحاسبية للسنة 2017 للمؤسسة رام للتكرير السكر أن نسبة المديونية قصيرة الأجل تساوي 0.2216 و هذا يعني أن العلاقة أو النسبة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع و مقدار الأموال الخارجية القصيرة هي 22.16% .

خاتمة الفصل الثالث:

بعد قيامي بالتحليل المالي للمؤسسة رام للتكرير السكر للفترة المحاسبية 2017 لاحظنا أن :

المؤسسة قد مولت كل استخداماتها الثابتة بالموارد الثابتة و بقي المبلغ 502505968.20 دج كفائض من الموارد الثابتة في حين أن المؤسسة في حاجة إلى رأس المال العامل قدره 441140125,44 دج لتمويل الأصول المتداولة و هذا يعني أن المؤسسة تتوفر عن خزينة صافية تقدر ب 61365842,76 دج و يستحسن أن يوجه هذا المبلغ إلى إما بالتسديد بعض الديون و إما باستثماره لتحقيق الأرباح الإضافية .

المؤسسة حققت نسبة سيولة الأصول ب 0.4 و هي اكبر من 0.5 أي أن مؤسسة هي مؤسسة صناعية .كما أن نسبة السيولة عامة هي 2.21 و هي اكبر من 1 أي أن مؤسسة قادرة على الدفع , كما أن نسبة السيولة الجاهزة هي 0.15 و هي اقل من 3 و هذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها بما لها من السيولة الجاهزة , كما أن نسبة السيولة السريعة هي 1.98 و هي تمثل قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من موجوداتها بدون اعتماد على مخزوناتها , أما فيما يخص المديونية

فلاحظنا أن نسبة الديون إلى حقوق المساهمين أو حقوق المالكين هي 0.23 و هي اقل من 1 و هذا يعني أن يمكن للمؤسسة من تسديد ديونها من خلال مواردها الدائمة , كما أن إجمالي الديون / الموجودات تساوي 0.18 و هي تمثل نسبة التمويل المؤسسة من خلال إجمالي ديون , و أيضا نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حق الملكية تساوي 0.22 و هي اقل من 1 و هذا يعني أن المؤسسة في حالة لا باس بها أي يمكن للمؤسسة من تسديد ديونها قصيرة الأجل من خلال مواردها الدائمة , كما لاحظنا في نسب النشاط أن معدل دوران مجموع الأصول تساوي 0.29 و هذا يعني أن 1دج من الأصول تخلق قيمة المبيعات ذات قيمة 0.29 دج, كما أن دوران الأصول الثابتة تساوي 0.48 وهذا يعني أن 1دج من الأصول الثابتة تخلق قيمة المبيعات ذات قيمة 0.48 دج و أيضا لاحظنا أن معدل دوران الأصول المتداولة تساوي 0.72 و هذا يعني أن 1دج من الأصول المتداولة تخلق قيمة المبيعات ذات قيمة 0.72 دج وأيضا لاحظنا أن مدة دوران مواد أولية هي 68 يوم أي شهرين و 8 أيام و هي المدة التي يتم فيها تحويل المادة الأولية إلى منتوج تام للصنع و أيضا مدة دوران منتوج التام هو 79 يوم أي شهرين و 19 يوم و هي المدة التي يتم تحويل فيها المخزون إلى الحقوق أو إلى السيولة و أيضا لاحظنا أن مدة دوران الحقوق تساوي 313 يوما أي 10 أشهر و 13 يوما أي تحصيل كل الحقوق بعد 10 أشهر و 13 يوم و لاحظنا أيضا أن مدة دوران الموردين تساوي 316 يوما أي 10 أشهر و 16يوما أي تسديد ديون الموردين بعد 10 أشهر و 16 يوم و فيما يخص نسب الربحية لاحظنا فيما يخص ربحية المبيعات أن هامش الربح التشغيلي تساوي 0,2031 مما يعني أن من كل 1 دج من المبيعات تتحصل المؤسسة على 0,2031 دج كهامش ربح التشغيلي خارج التكاليف التمويل و أيضا هامش صافي الربح تساوي 0.2028 أي أن من كل 1 دج من المبيعات تحقق المؤسسة ما قيمته 0.2028 دج كهامش صافي الربح و لاحظنا في ربحية الاستثمارات أن معدل العائد التشغيلي للأصول تساوي 0.0588 و هذا يعني أن كل 1 دج من الأصول التي تم استثماره يحقق ما قيمته 0.0588 دج من عائد التشغيلي وأيضا أن معدل العائد على الحقوق الملكية تساوي 0.0720 أي أن كل 1 دج من رأس المال يتم استثماره يتم الحصول على 0.0720 دج كعائد أو كصافي الربح و لاحظنا أيضا فيما يخص المردودية أن المردودية الاقتصادية تساوي 0,0630 مما يعني أن كل 1 دج من أصول الاقتصادية تعطينا نتيجة الاستغلال بعد الضريبة ما قيمته 0,0630 دج و المردودية المالية تساوي 0,0583 مما يعني أن كل 1 دج من الأموال الخاصة تعطينا 0,0583 دج كنتيجة الصافية و أيضا المردودية التجارية تساوي 0.16 أي أن كل 1 دج من رقم الأعمال يعطي نتيجة الصافية تقدر ب 0.06 دج كما لاحظنا أن مردودية النشاط أي نسبة هامش الإجمالي تساوي 0.70 و هذا ما يعني أن كل 1 دج من رقم الأعمال أي المبيعات تعطينا هامش إجمالي قدره 0.70 دج و أيضا نسبة القيمة المضافة تساوي 0.68 و هذا يعني أن 1 دج من رقم الأعمال تعطينا القيمة المضافة قدرها 0.68 دج و أيضا أن نسبة الرافعة المالية تساوي(0,0047-) و هذه النسبة سالبة مما يعني أن في هذه الحالة يلعب اثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية اقل من معدل فوائد الديون و كل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة , أما في ما يخص النسب الهيكل التمويل و اليسر المالي فلاحظنا أن نسبة التمويل الخارجي للأصول هي 0.18 و هذا يعني أن المؤسسة هنا تعتمد على ما نسبته 18% من التمويل الخارجي أي من إجمالي الديون و كذا لاحظنا أن نسبة التمويل الداخلي للأصول هي 0.82 مما يعني أن المؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي ما نسبته 82% أي من رؤوس الأموال و حصص المساهمين و كذا لاحظنا أن نسبة المديونية كاملة تساوي 0.23 أي أن علاقة

أو نسبة بين مجموع الديون و مقدار رؤوس الأموال مقدمة من أصحاب المنشاة تمثل 23% و أيضا أن نسبة المديونية قصيرة الأجل تساوي 0.2216 و هذا يعني أن النسبة بين مقدار الأموال المقدمة من طرف أصحاب المشروع و مقدار الأموال الخارجية القصيرة هي 22.16% .

و هذا ما استخلصته خلال قيامي بالتحليل المالي للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017 .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن التحليل المالي للمؤسسة يقوم على دراسة قوائمها المالية و التي تعتبر مخرجات النظام المعلومات المحاسبي , بحيث تعتبر القوائم المالية غير كافية من اجل دراسة وضعية المالية للمؤسسة أي تحليل و تشخيص , وذالك ما استوجب القيام بالتحليل المالي من خلال مؤشراتها و أدواتها و التي من بينها التوازنات المالية و النسب المالية, و التي هي عبارة عن العمليات الحسابية تتم من خلال القواعد و القوانين الحسابية معينة معيارية بهدف الوصول إلى النتائج الرياضية الرقمية و التي تعطي دلالة معينة بحيث تترجم إلى دلالات و تفسيرات الحرفية تهدف إلى إعطاء وصف الشامل للأداء المالي و وضعية المالية للمؤسسة المالية , فهناك أدوات تتعلق بالميزانية و هناك أدوات أخرى تتعلق بالجدول الحسابات النتائج و أخرى تتعلق بكلتاهما , و التحليل المالي يخدم الوظائف المالية للمؤسسة .

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: إن التحليل المالي هي عبارة عن الآلية تمكن المؤسسة من التحليل و التشخيص وضعيتها المالية من خلال عدة الأدوات التي من بينها بالنسب المالية و التوازنات المالية و هذا صحيح أي أن الفرضية صحيحة و ذالك لان تلك الأدوات تمكن المؤسسة من معرفة وضعيتها المالية و كذا تشخيصها من خلال النتائج المستخلصة من أدوات التحليل المالي و التي من بينها النسب المالية و التوازنات المالية .

الفرضية الثانية: يتم استخدام النسب المالية و التوازنات المالية من خلال تطبيق القوانين الرياضية المتعلقة بالتحليل المالي و كذا تفسيرات النتائج المتحصل عليها من خلال تلك القوانين الرياضية و تكون تلك المعلومات المستخدمة في التحليل المالي مستخرجة من بعض القوائم المالية و هذا صحيح أي ما رأيناه في معالجة هذا الموضوع أي أن التحليل و التشخيص المالي يتم من خلال أدوات التحليل المالي و ذالك من خلال قواعدها و قوانينها الرياضية المختلفة و المعيارية تستمد مدخلاتها من مخرجات النظام المعلومات المحاسبي أي القوائم المالية.

الفرضية الثالثة:

والتي إعتبرنا فيها أن القوائم المالية الحالية لأي مؤسسة و المعدة وفق نظام SCF مصدرا كافيا للبيانات التي من شأنها أن تستخدم كمؤشرات للتعبير عن الأداء المالي و هذه الفرضية خاطئة , حيث يمكن إعتبارها إلى حد بعيد كذلك في حساب النسب المالية والتوازنات المالية غير أنه لا يجب إغفال مصادر أخرى مثل الاستبيانات والتي تمكن المسير المالي من خلالها الوصول إلى تقييم شامل ودقيق للمؤسسة محل الدراسة.

الفرضية الرابعة :

والتي افترضنا فيها أن المؤشرات المالية خاصة نسب التحليل المالي (النسب المالية) بشكل نهائي وقطعي على الوضعية المالية للمؤسسة، هذه الفرضية خاطئة حيث أنها تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة لكن ليس بشكل نهائي نظرا لأنها مؤشرات تقليدية، يجب تدعيمها بمجموعة أخرى من المؤشرات المالية والتي من بينها التوازنات المالية .

1- نتائج الدراسة التطبيقية:

2- نلاحظ أن رأس المال العامل موجب أي تحقيق التوازن المالي و هذا يدل على أن الموارد الثابتة قد مولت كل الاستخدامات الثابتة و بقي منها ما ممول الأصول المتداولة.

3- نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب و هذا يعني أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل احتياجات الدورة المتداولة.

4- نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة لكن من المستحسن قيام سواء باستثماره سواء بتسديد بعض الديون لسبب أن المال لا يجب أن يجمد .

5- نلاحظ أن نسبة السيولة الأصول أن المؤسسة هي مؤسسة إنتاجية كما أنها قادرة على الدفع لكن ليس لما لها من السيولة بل لما لها من الموجودات .

6- نلاحظ أن المؤسسة يمكن تسديد ديونها من خلال مواردها الدائمة .

7- نلاحظ أن المخزونات تتجدد و تتحول بالاستمرار خلال فترة المحاسبية كما نلاحظ أن المؤسسة تتحصل و تسدد بالاستمرار لحقوقها و ديونها على التوالي خلال فترة المحاسبية .

8- نلاحظ ان نسبة الرافع هي سالبة مما يعني أن في هذه الحالة يلعب اثر الرفع دورا سلبيا في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية اقل من معدل فوائد الديون و كل زيادة في ذراع الرفع تؤدي إلى انخفاض مردودية الأموال الخاصة .

9- نلاحظ أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على تمويل الداخلي مقارنة بالتمويل الخارجي الذي يمثل نسبة قليلة .

10- نلاحظ أن رقم الأعمال يحقق قيمة مضافة بشكل كبير .

النتائج العامة للبحث:

1- يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية لدراسة حالة المؤسسة كما يعمل على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الصائبة، و يعتبر في نفس الوقت أداة رقابية لتقييم القرارات الإستراتيجية التي سبق اتخاذها.

2- التحليل المالي أداة جوهرية تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فالتحليل المالي يساهم في اتخاذ العديد من قرارات، سواء القرارات التي تخص المؤسسة بحد ذاتها أو التي تخص الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة.

3- التحليل المالي يساعد على معرفة نقاط القوة و الضعف للمؤسسة في السياسة المتبعة.

4- تتعدد الأدوات المستخدمة في التحليل المالي، فكل أداة منها دف إلى تقييم علاقة معينة بغرض تفسير صورة معينة.

5- إن الوضعية المالية تعد بمثابة الدعامة الأساسية لأنشطة المؤسسة المختلفة التي بموجبها يتم تدويل وظائف المؤسسة في إطار الظروف المالية و السياق العام الذي تعمل فهو المؤسسة ، و هو ما يؤكد " لا شيء يتحرك إلا بالوضعية المالية "

التوصيات و الاقتراحات :

1- على المؤسسة أن تعمل على تقليل من ديونها وذالك لتعزيز ثقة المتعاملين معها.
2- الزيادة في الطاقة الإنتاجية : الزيادة في الاستثمارات الإنتاجية كالتجهيزات الاجتماعية.
3- على المؤسسة أن تعمل على التقليل من مصاريفها أي استعمال أحسن الطرق بأقل تكاليف.
4- الدفع من الأموال الخاصة لتوسيع نشاط المؤسسة وتوظيفها بما يتناسب مع وضعيتها.
5- تحسين المردودية المالية من خلال تشغيل وتوظيف الموال المجمدة والاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستخدامات.
6- الحرص أكثر على تحصيل الحقوق لأن أي تأخير قف يؤثر سلبا على قترة تسديد المؤسسة لديونها في مواعيد الاستحقاق.
7- الاهتمام أكثر بتحسين المردودية بصفة عامة و المردودية المالية بصفة خاصة مما يضمن استمرار وتطوير المؤسسة.
8- يجب على المؤسسة أن تتحكم أكثر في حجم استهلاكها بما يتماشى مع متطلبات الإنتاج والرفع من رقم الأعمال أي زيادة نشاط المؤسسة.
9- انتهاج سياسة استدانة حكيمة تنقص من المصاريف المالية.
10- يوصي الباحث بأهمية التحليل المالي و المعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات و أن تقوم العوامل الشخصية و الوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات.
11- تدريب متخذي القرارات الإدارية في المجال التحليل الدالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي.
12- نقترح على المؤسسة أن تعطي أهمية كبيرة للتحليل المالي و الاستفادة منها و ذلك بتخصيص مصلحة خاصة له من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة لكشف نقاط القوة و نقاط الضعف و كيفية معالجتها.
13- القيام بعملية التقييم الأداء المالي بصورة دورية و في كل وظيفة على الحدة للتحقيق الأداء الأفضل.
14- على كل باحث الاهتمام بالجانب النظري لأنه هو مفتاح كل دراسة وبداية لدراسة تطبيقية أي إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري.
15- من الأمور الهامة التي يمكن أن يستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الاندماج، حيث أن التحليل المالي وتقييم الأداء يعد من الأدوات الفعالة جدا في هذا المجال؛
16- على المستثمرين استخدام نسب التحليل المالي لتحسين نوعية المعلومات ومن ثم تقليل عنصر المخاطرة؛
17- يجب على المؤسسة الحرص على تحقيق نتيجة استغلال جيدة لأن ذلك يؤثر إيجابيا على مردوديتها.

آفاق البحث:

تناولت هذه المذكرة موضوع استخدام النسب المالية في تحليل القوائم المالية

وقد لاحظنا أن هناك جوانب مهمة بالموضوع لم يكن بوسعنا التطرق إليها نظرا لحدود الدراسة وضيق الوقت، وعلى هذا الأساس نتمنى أن نكون قد فتحنا المجال للقيام بدراسات أخرى أوسع بشيء من التخصيص، لتعالج دور النسب المالية و التوازنات المالية في تحديد الوضعية المالية على المدى القصير و المدى الطويل و كذا إيجاد آليات الأخرى أي أدوات الأخرى التي من خلالها نستطيع القيام بالتحليل المالي و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و إعطاء أهمية كبيرة للتحليل المالي و تطويره بما يخدم متطلبات القرن 21 .

قائمة المراجع و المصادر:

الكتب:

- د. حمزة محمود الزبيدي , التحليل المالي (تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل) , دار مؤسسة الوراق, عمان , الأردن, سنة 2000 .
- د.اسعد حميد العلي ,الإدارة المالية , الطبعة الثالثة, دار الوائل للنشر, عمان ,الأردن, سنة 2013 .
- د.أيمن الشنطي و د.زهير الحدرب , مقدمة في الإدارة و التحليل المالي , الطبعة الأولى , دار البداية , عمان , الأردن سنة 2010 .
- عبد الحكيم كراجة و الآخرون , الإدارة و التحليل المالي أسس-مفاهيم تطبيقات, الطبعة الأولى , دار الصفاء للنشر,عمان, الأردن , سنة 2000 .
- هيثم محمد الزغبي , الإدارة و التحليل المالي , الطبعة الأولى , دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع , عمان , الاردن , سنة 2000 .

المذكرات:

- بن عودة فيصل , تأثير التشخيص المالي على جودة القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2017-2018 , ص38
- بن والي إكرام , فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وفق pcn , مذكرة التخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي , كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2016-2017 .
- بن والي إكرام, فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وفق pcn, مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي, كلية علوم اقتصادية التسيير و العلوم التجارية, جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم, سنة الجامعية 2016-2017 .
- بو بكر زين العابدين توفيق , دور التحليل المالي في تشخيص البيئة المالية للمؤسسة , مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي , كلية علوم الاقتصادية التسيير و علوم التجارية. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , سنة الجامعية 2016-2017 .

- زرقي نسرين , دور التحليل المالي في اتخاذ قرار منح القروض البنكية , مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المحاسبية و المالية تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم الاقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2015-2016.
- سارة قدوري, دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية , مذكرة التخرج لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي الطور الثاني ' كلية علوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير , جامعة قاصدي مرباح ورقلة , السنة الجامعية 2014-2015 .
- سايحي مهدي , رشيد كمال , دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة , مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي في شعبة العلوم المالية و المحاسبة , كلية علوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ,السنة الجامعية 2016-2017.
- شارف عيسى علي نور الدين , دراسة التحليل المالي كاداة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و التنبؤ بالمستقبل , مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي التخصص تدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2016-2017 .
- عائشة بوزيد , دور التحليل القوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير التخصص فحص المحاسبي , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خيضر بسكرة , السنة الجامعية 2016-2017 .
- عائشة بوزيد , دور التحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة , مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص فحص المحاسبي ,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير , جامعة محمد خيضر بسكرة ,السنة الجامعية 2016-2017.
- عبد الرحمان حمزة شمس الدين دور أدوات التحليل المالي في تقييم مؤسسة اقتصادية , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية تخصص التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ,السنة الجامعية 2015-2016 .
- كياس علي , دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة , مذكرة التخرج ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستير أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير, كلية العلوم الاقتصادية التسيير و العلوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2015-2016 .

- كياس علي , دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة , مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستير أكاديمي في العلوم المالية و المحاسبة تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم ,ص 31
- لزعر محمد سامي, التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي , مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص –الإدارة المالية- , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير, جامعة المنتوري–قسنطينة- السنة الجامعية 2011-2012 .
- ناصح حورية , أهمية نظام المعلومات المحاسبي في تقييم جودة القوائم المالية, مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , سنة الجامعية:2016-2017 .
- هدي ايمان , التحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل استثمارات المؤسسة , مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي , كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم , السنة الجامعية 2016-2017.
- هدي إيمان , التحليل المالي للقوائم المالية كأداة تمويل استثمارات مؤسسة , مذكرة التخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي التخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير, كلية علوم اقتصادية التسيير و علوم التجارية , جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم .

جريدة رسمية:

- قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدزنة الحسابات.
- قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل الثالث .
- قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل الرابع .
- قرار المؤرخ في 26 يوليو سنة 2003 , يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها , الباب الثاني , الفصل الخامس .

الملاحق

RAM SUCRE MOSTAGANEM

SPA RAM SUCRE

BP 58 ROUTE DE MAZAGRAN MOSTAGANEM

RC N° : 27/00 – 0782241/00/ب

الملحق رقم 1

BILAN ACTIF

Exercice close le 31/12/2017

ACTIF	NOTE	2017 Brut	2017 mort-prov	2017 NET	2016 NET
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		80.000.00	4.666.67	75.333.33	
Immobilisation incorporelles		3.177.578.673.81	1.838.472.554.60	1.339.106.119.21	1.378.667.048.16
Immobilisation corporelles		33.488.895.97		33.488.895.97	20.868.548.67
Immobilisation en cours					
Immobilisation financières					
Titres de participation évalués par équivalue					
Autres participation et créances rattachée					
Autre titre immobilisées		282.000.00		282.000.00	282.000.00
Prêtes et autres actifs financiers non courante					
Impôt différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		3211429569.76	1838477221.27	1372952348.51	1399817596.83
ACTIF COURANT					
Stock et encours		98032219.61		98032219.61	79267054.17
CREANCE ET EMPLOIS ASSIMILES		577720852.72	730696.30	576990129.42	474518111.60
Clients		25639073.27		25639073.27	17561600.86
Autre débiteurs		154438391.70		154438391.70	116403411.76
Impôts					
Autre actifs courants					
DISPONIBILITES ET ASSIMILES					
Placement et autres actifs financiers courant					
trésorerie		61365842.76		61365842.76	64671147.23
TOTAL ACTIF COURANT		917196353.06	730696.30	916465656.76	752421325.62
TOTAL GENERAL ACTIF		4128625922.84	1839207917.57	2289418005.27	2152238922.45

RAM SUCRE MOSTAGANEM

SPA RAM SUCRE

BP 58 ROUTE DE MAZAGRAN MOSTAGANEM

RC N° : 27/00 – 0782241/00/ب

الملحق رقم 2

BILAN PASSIF

Exercice close le 31/12/2017

PASSIF	NOTE	2017	2016
CAPITAUX, EMIS OU CAPITAL OU FONDS DE DOTATION OU FOND		164000000.00	164000000.00
Capital non appelé			
Primes et réserves (réserves consolidées(1))		799312.85	799312.85
ECART DE REEVALUATION		1042726860.00	1042726860.00
ECART D'EQUIVALENCE			
RESULTAT DE L'EXERCICE		108870200.65	102110796.33
REPORTE A NOUVEAU		551601482.76	44949686.43
Part de la société consolidant(1)			
Part des minoritaires(1)			
TOTAL I		1867997856.26	1759127655.61
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		465621.14	413219.47
Droits du concédant			
Provisions et produits comptabilisé d'avance		6994839.31	6719041.07
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		7460460.45	7132260.54
PASSIFS COURANT			
Fournisseur et comptes rattaches		173908585.19	158448237.16
Impôt		169249502.27	168950089.24
Autres dettes		70801601.10	58580679.90
Trésoreries passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		413959688.56	385979006.30
TOTAL GENERAL PASSIF		2289418005.27	2152238922.45

RAM SUCRE MOSTAGANEM

SPA RAM SUCRE

BP 58 ROUTE DE MAZAGRAN MOSTAGANEM

RC N° : 27/00 – 0782241/00/ب

الملحق رقم 3

COMPTE DE RESULTAT

(Par nature)

Période du 01/01/2017 au 31/12/2017

	NOTE	2017	2016
VENTES DE MARCHANDES ET DE PRODUITS FABRIQUES , VENDES DE PRESTATION		663019618.27	611694496.70
PRODUCTION STOCKEE OU DESTOCKEE			
PRODUCTION IMMOBILISEE		2968653.010	4836406.11
SUBVENTION D'EXPLOITATION			
1- PRODUCTION DE L'EXERCICE		665988271.28	616530902.81
ACHATES CONSOMMES		198304737.13	185850340.49
SERVICES EXTERIEURS ET AUTRES CONSOMATIONS		14399611.50	19869606.67
2- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		212704348.63	205719947.16
3- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (1-2)		453283922.65	410810955.65
CHARGES DE PERSONNEL		274790954.50	235363484.50
IMPOT , TAXES ET VERSEMENT ASSIMILES		556049.23	351815.26
4- EXEDENT BRUT D'EXPLOITATION		177936918.92	175095655.89
AUTRES PRODUITS OPERATIONNELS		327186.44	663210.21
AUTRES CHARGES OPERATIONNELLES		906394.39	4825747.27
DOTATION AUX AMORTISSEMENTS PROVISIONS ET PERTES DE VALEUR		42678077.35	43922688.65
REPRISES SUR PERTES DE VALEUR ET PROVISIONS			
5- RESULTAT OPERATIONNEL		134679633.62	127010430.16
PRODUITS FINANCIERS		216501.38	39205.95
CHARGES FINANCIERES		423786.46	476777.12
6- RESULTAT FINANCIER		207285.08	437571.17
7- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (5+6)		134472348.54	126572859.01
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		25549746.22	24048843.21
Impôt diffères (variation) sur résultats ordinaires		52401.67	413219.47
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		666531959.10	617233318.97
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		557661758.45	515122522.64
8- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		108870200.65	102110796.33
ELEMENTES EXTRAORDINAIRES – PRODUITES			
ELEMENTES EXTRAORDINAIRES – CHARGES (à préciser)			
9- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
10- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		108870200.65	102110796.33
Part dans les résultats nets des sociétés mise en équivalence (1)			
11- RESULTAT NET DE L'ENSEMPLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			

RAM SUCRE MOSTAGANEM

SPA RAM SUCRE

BP 58 ROUTE DE MAZAGRAN MOSTAGANEM

الملحق رقم 4

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode direct)

Période du 01/01/2017 au 31/12/2017

	NOTE	2017	2016
FLUX DE TRESORERIE DES ACTIVITES OPERATIONNELES			
Encaissement reçus des clients		597332695.54	469752618.68
Somme versées aux fournisseurs et au personnel		556941821.71	462876200.41
Intérêts et autres frais financiers payés			1236566.68
Impôt sur résultats payés			
FLUX DE TRESORERIE AVANT ELEMENTS EXTRAORDINNAIRES		40417873.83	5639851.59
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
1- FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES OPERATIONNELLES (A)		**40417873.83**	**5639851.59**
FLUX SE TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES D'INVESTISSEMENT		5000000.00	2540233.90
Décaissements sur acquisition d'immobilisation corporelle ou incorporelle			
Décaissements sur cessions d'immobilisation corporelles ou incorporelle			
Décaissements sur acquisition d'immobilisation financière			
Décaissements sur cession d'immobilisation financière			
Intérêt encaissés sur placement financiers			
Dividendes et quote-part des résultat reçu			
2- **FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES D'INVERTISSEMENT (B)**		**-5000000.00**	**-2540233.90**
FLUX DES TRESORERIE PROVENANT DES ACTIVITES DE FINANCEMENT			
Encaissement suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distribution effectués			
Encaissements provenant d'emprunt			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées			
3- **FLUX DE TRESORERIE NET PROVENANT DES ACTIVITES FINANCEMENT (C)**			
Incidence des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
4- VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE (A+B+C)		**35417873.83**	**3099617.69**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		-64971147.23	-82028728.68
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		61365842.76	64671147.23
VARIATION DE TRESORERIE DE LA PERIODE		**126036989.99**	**146699875.91**
RAPROCHEMENT AVEC LE RESULTAT COMPTABLE		108870200.65	102110796.33

RAM SUCRE MOSTAGANEM

SPA RAM SUCRE

BP 58 ROUTE DE MAZAGRAN MOSTAGANEM

الملحق رقم 5

ETAT DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	NOTE	Capital social	Prime D'émission	Ecarte d'évaluation	Ecarte de réévaluation	Réserves et résultat
SOLDE AU 31 DECEMBER N-2						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						417243462.16
Réévaluation des immobilisations					1042726860.00	
Profites non comptabilisées dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital		164000000.00	799312.85			
Résultat net de l'exercice						43943164.48
SOLDE AU 31 DECEMBER N-1						
Changement de méthode comptable						
Correction d'erreurs significatives						449490686.43
Réévaluation des immobilisations					1042726860.00	
Profites non comptabilisées dans le compte de résultat						
Dividendes payés						
Augmentation de capital		164000000.00	799312.85			
Résultat net de l'exercice						102110796.33
SOLDE AU 31 DECEMBER N-1						

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان دور التي تلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ,حيث أن التحليل المالي هي عبارة عن الآلية من بين الآليات التي تسمح لنا بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و معرفة نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لمعالجتها , وذالك عن طريق عدة أدواتها و مؤشراتها و التي من بينها النسب المالية و التوازنات المالية و هي تستمد مدخلاتها من المخرجات النظام المعلومات المحاسبي أي القوائم المالية .

كما أسقطنا هذه الدراسة على الميدان و بالضبط على مؤسسة رام للتكرير السكر حيث قمنا بدراسة و تحليل القوائم المالية للمؤسسة و قمنا بإعطاء التقرير عام حول الوضعية المالية للمؤسسة رام للتكرير السكر للسنة 2017 و قدمنا الوصف عام للوضعية المالية للمؤسسة في مختلف جوانبه عبر بعض أدوات التحليل المالي وهي النسب المالية و التوازنات المالية باستخدام الميزانية و جدول الحسابات النتائج .

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي ,أدوات التحليل المالي , التشخيص المالي .

Résumé:

Cet étude est visée pour exposé le rôle que joues analyse financière pour diagnostique la situation Financial , a ce point que l'analyse Financial c'est un moyenne parmi les moyenne qui nous permet de diagnostique la situation financière d'entreprise et connaître les point forte pour le renfoncé et les point faible pour le traiter par plusieurs les outilles et les indice , parmi cette eaux les racine financière et équilibre financière qui prendre leur entré de sorti le système d'information financière et comptable (les états financière) .

De même que nous avons pratiqué notre étude sur le terrain exactement a l'entreprise ram a raffinage de sucre a ce point que nous avons fait d'étude et annualise les états financière d'entreprise et faire le rapporte générale autour de situation financial d'entreprise ram de sucre d'année 2017 et faire le description général le situation financière de l'entreprise dans plusieurs leur côtés par certaine des outils d' analyse financière qui est eaux les racine financière et équilibre financière on utilise le plan comptable et tableau des comptes résultats.

Les mots clé:

Analyse financial , les outilles analyse financial , diagnostique financière.